الإطار الاسترشادي العربي لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030

جامعة الدول العربية

إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي

فهرس المحتويات

		الصفحة
ملخص تنفيذي		i
خلفية		1
أولا	الغاية من الإطار	5
ثانيا	المبادئ والتوجهات الرئيسية	5
ثالثاً	التحديات التي تواجه الدول العربية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة	7
رابعاً	أولويات التنمية المستدامة في المنطقة العربية	9
1	العدالة الاجتماعية ورفاهية الأنسان العربي	10
1.1	القضاء على الفقر، والمساوة ورفاهية الأنسان	10
2.1	السكان والصحة	14
3.1	التعليم	15
4.1	العدالة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين	16
2	الموارد الطبيعية	18
1.2	أنماط الاستهلاك والانتاج المستدامين	18
2.2	الاقتصاد الأخضر	19
3.2	الموارد المائية	19
4.2	الطاقة	21
5.2	الزراعة والأمن الغذائي	23
6.2	الربط بين المياه، والطاقة، والغذاء	24
3	القطاعات الاقتصادية	25
1.3	النمو الاقتصادي وتوفير فرص عمل	25
2.3	الصناعة والابتكار	26
3.3	السياحة المستدامة	27
4.3	التجارة	28
5.3	النمو الحضري والمدن المستدامة	29
6.3	النقل	30
4	الحفاظ على البيئة	30
1.4	البيئات البرية	30
2.4	البيئات البحرية والمناطق الساحلية	31
3.4	التنوع البيولوجي	32
4.4	تغير المناخ	32
5.4	إدارة المخاطر	33
6.4	إدارة المخلفات والمواد الكيمائية والنفايات الخطرة	33
5	السلام والاستقرار بالمنطقة العربية	34
6	الحوكمة والمؤسسات اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة	36
1.6	الحوكمة	36
2.6	المؤسسات	36
7	التنمية البشرية والبحث العلمي	37
1.7	الموارد البشرية	37
2.7	البحث العلمي، التكنولوجيا، والابتكار	37
خامسا	السياسات التمكينية وآليات التنفيذ	39

1	المشاركة المجتمعية	39
2	تكامل دمج السياسات، والخطط، والبرامج	39
3	التنسيق بين كافة أجهزة ومؤسسات الدول العربية على المستوى الوطني والإقليمي	40
4	القوانين وللوائح	41
5	حوافز السوق	41
6	التمويل	42
7	الوعي العام	43
8	المشتريات الحكومية الخضراء	43
9	دور القطاع الخاص والمجتمع المدني	44
10	البيانات والمعلومات	45
11	الرصد والمتابعة، والتقييم	45
12	الأدوات المؤشرات، والمحاسبة البيئية	45
13	الاقتصاد السياسي	46
سادسا	المبادرات العربية المشتركة لتنفيذ الأولويات ودور جامعة الدول العربية	47
سابعا	آلية التشاور والتنسيق لمتابعة تنفيذ الأولويات	50
المراجع الاساسية		51

ملخص تنفيذي

الهدف الرئيسي من هذه الوثيقة كما ورد بالفصل الاول هو توفير إطار استرشادي عربي لدعم مجهودات الدول العربية في لتنفيذ خطة التنمية المستدامة **2030** من خلال اعداد الاستراتيجيات، او موائمة الاستراتيجيات الحالية لدول المنطقة بما يحقق اهداف التنمية المستدامة وكذلك الاليات اللازمة لتحقيق ذلك. كما تتضمن الوثيقة المبادرات العربية المشتركة لتنفيذ تلك الاولويات وآلية التشاور لتنفيذها.

لقد برز مفهوم التنمية المستدامة في القرن الحادي والعشرون ليشمل دمج وتكامل الأبعاد الثلاثة للتنمية، البعد البيئي والاجتماعي والاقتصادي مع مفاهيم التنمية المتكاملة والإدارة الرشيدة للموارد الطبيعية وصون النظم البيئية بما يضمن حقوق الأجيال القادمة في استخدامات الموارد والثروات الطبيعية. وهذا ما أكده تقرير برونتلاند في عام 1987 والذي تم اعداده من قبل اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التي انشأتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1983.

ولمواجهة التحديات التي تواجه اقتصاديات العالم فلقد اتفق المجتمع الدولي من خلال عملية تشاورية في اغسطس 2016 على 17 هدف للتنمية المستدامة و169غاية حتى عام 2030.

ولقد قامت جامعة الدول العربية بالتنسيق مع الدول الأعضاء بالإعداد لهذه الأجندة الهامة منذ عام 2012 من خلال مجالسها الوزارية المتخصصة وبالتعاون مع وكالات ومنظمات الأمم المتحدة أعضاء مجموعة الأمم المتحدة للتنمية (UNDG)، وأعضاء آلية التنسيق الإقليمي (RCM). وقد حرصت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية على تبني القمة العربية لهذه الأولويات وعرض الجهود المبذولة منذ عام 2012 على القمة التنموية في الرياض عام 2013، وما تم من إجراءات على قمة الكويت عام 2014، وقمة شرم الشيخ عام 2015 التي رحبت بالجهود المبذولة وأكدت على مواصلة العمل على تنفيذ الأجندة بالتعاون مع المجتمع المدني.

ولقد أصدرت جامعة الدول العربية عدد من القرارات والتوصيات في هذا الصدد. ففي الفترة من 6-7 أبريل/نيسان 2016 بالقاهرة تم عقد أول مؤتمر وزاري إقليمي على مستوى العالم حول تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030 في الدول العربية. وقد تم اعتماد «الإعلان العربي لتنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030: الأبعاد الاجتماعية» الصادر عن المؤتمر الوزاري حول تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030 وتكليف الأمانة العامة بالتنسيق مع الجالس الوزارية والمنظمات العربية المتخصصة وكافة الشركاء بتنفيذ ما ورد في «الإعلان العربي لتنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030 الأبعاد الاجتماعية».

ولقد اجتمع ممثلي الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا في الدوحة في الدورة التاسعة والعشرين للجنة في الفترة من 13 الى 15 كانون الأول من ديسمبر 2016 حيث جددت الدول المشتركة تعهدها بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بما يتفق مع أولويات التنموية للمنطقة وخصوصياتها وبما يحقق الملكية الوطنية لعملية التنمية.

وبناء على الإعلان الوزاري الخاص بالتنمية المستدامة الصادر في القاهرة في 25 تشرين أكتوبر 2001 اعتمدت جامعة الدول العربية منهجا إقليمياً متكاملاً من خلال مجلس وزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة والمجالس الوزارية المتخصصة وكذلك من خلال التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية والعربية بهدف تطوير برنامج إقليمي للتنمية المستدامة والمسمى "مبادرة التنمية المستدامة في المنطقة العربية". ولقد تم تقديم هذه المبادرة الي مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة كمبادرة من النوع الثاني. ولقد أكد الإعلان الوزاري العربي مجدداً الالتزام بتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية ومواصلة تنفيذ المبادرة العربية على الصعيدين الوطني والإقليمي والبناء على ما تم تحقيقه من انجازات والعمل على مواجهة التحديات الراهنة التي تواجهها المنطقة

العربية. هذا وأن جهود المجالس الوزارية المتخصصة قد نتج عنها موقف عربي موحد حيال تنفيذ اهداف التنمية المستدامة ما بعد 2015.

ولقد أصدرت جامعة الدول العربية عدد من القرارات والتوصيات المنبثقة من عدد من المؤتمرات في هذا الصدد. فلقد عقد في الفترة من 6-7 أبريل/ نيسان 2016 بالقاهرة أول مؤتمر وزاري إقليمي على مستوى العالم حول تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030 في الدول العربية. وقد تم اعتماد «الإعلان العربي لتنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030: الأبعاد الاجتماعية» الصادر عن المؤتمر الوزاري حول تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030 وتكليف الأمانة العامة بالتنسيق مع الجالس الوزارية والمنظمات العربية المتخصصة وكافة الشركاء بتنفيذ ما ورد في هذا الإعلان. ولقد اجتمع ممثلي الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا في الدوحة في الدورة التاسعة والعشرين للجنة في الفترة من 13 الي 15 كانون الأول من ديسمبر 2016 حيث جددت الدول المشتركة تعهدها بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بما يتفق مع أولويات التنموية للمنطقة وخصوصياتها وبما يحقق الملكية الوطنية لعملية التنمية. ولقد أكد الوزراء العرب في الاجتماع الوزاري للإسكوا التاسع والعشرين والمنعقد في الدورة في الفترة من 13-15 ديسمبر 2016 من خلال وثيقة الدوحة على التزام الدول العربية بتنفيذ أجندة 2030 للتنمية المستدامة.

وفي ضوء الاهتمام الدولي بقضايا التنمية المستدامة وانطلاقاً بتوصيات القمة العالمية للتنمية المستدامة على هامش أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة والمنعقد في سبتمبر 2016 وبالإشارة الي قرار القمة العربية (26) المنعقدة في مارس 2015 في شرم الشيخ، أصبح من الضروري استحداث إدارة داخل الهيكل التنظيمي للأمانة العامة تسمى "**إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي**".

ومن المهام الرئيسية لهذه الإدارة متابعة تنفيذ الخطة مستندة على مبدأ أساسي متمثلاً في الحفاظ على الطابع الكلي للخطة وعدم تجزئتها وضرورة اتساق عناصرها، والترابط بين الأهداف والغايات، وتكامل السياسات وآليات التنفيذ وتوافق النتائج، وتجميع الجهود وبناء الشراكات في مجال التنمية المستدامة اتساقا مع "الهدف 17 " على المستوى العربي، والاقليمي، والدولي. ولقد تم في شهر فبراير 2017 اصدار قرار من قبل المجلس الاقتصادي الاجتماعي بالموافقة على **أنشاء اللجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 في المنطقة العربية.**

وفي 28 نوفمبر 2016 تم عقد اجتماع تشاوري لنقاط اتصال الدول العربية المعنيين بمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 بالأمانة العامة والذي تم تكليف أدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي للمساهمة في إعداد الإطار العام المقترح للخطة العربية للتنمية المستدامة.

وفي 9 يناير 2017 تم عقد الاجتماع التشاوري الثاني لنقاط اتصال الدول العربية المعنيين بمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 بالأمانة العامة وتم مناقشة مقترح «الإطار العام للخطة العربية للتنمية المستدامة» والذي تضمن مقترح لإلية إعداد استراتيجية للتنمية المستدامة للمنطقة العربية. ولقد أوصى الحاضرون بالاجتماع على أن تقوم إدارة التنمية المستدامة والتعاون **الدولي بإعداد إطار استرشادي عربي لدعم لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030** يتضمن الغاية من الإطار، المبادئ والتوجهات الرئيسية للإطار، والتحديات التي تواجه الدول العربية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030، وأولويات تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية، والمبادرات العربية المشتركة لتنفيذ الأولويات، وآلية التشاور والتنسيق والمتابعة.

ويستعرض الفصل الثاني المبادئ والتوجهات الرئيسية للإطار الاسترشادي والتي تشمل **دمج ابعاد التنمية المستدامة في عملية التخطيط التنموي شاملة الابعاد** الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، و**تضمين الترابطات بين القطاعات المختلفة، واتساق السياسات وتكاملها، والتحول الى اقتصاد المعرفة والابتكار والابداع، وتوفير نظام مؤسسي يضمن تحقيق المحاسبة، والشفافية، والمشاركة**

المجتمعية. كما تشمل كذلك الاستثمار في الموارد البشرية، وضمان ان تحقق استراتيجيات التنمية المستدامة العدالة الاجتماعية، والكرامة الانسانية، والمساواة بين مختلف فئات الشعب، وتحديد الأهداف، والغايات، والمؤشرات، والمسؤوليات، والمدد الزمنية، والموارد المالية اللازمة، وتنفيذ الدول العربية لالتزاماتها الدولية والاقليمية تجاه الاتفاقيات المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة، ووضع الآليات والسياسات التمكينية بما فيها آليات التنفيذ، والمتابعة، والتقييم.

ويتضمن الفصل الثالث التحديات التي تواجه الدول العربية لتحقيق اهداف التنمية المستدامة وتشمل تحديات مؤسسية، واقتصادية، واجتماعية، وبيئية، وإقليمية ودولية. وتشمل التحديات المؤسسية نظام حوكمة جيد، اعداد وتنفيذ استراتيجيات متكاملة طويلة الأمد، وجود منهجية لإعداد الخطط، نظام مالي مستدام، ومنظومة للأمن القومي والسلم. وتشمل التحديات الاقتصادية تأثير الازمة الاقتصادية العالمية على المنطقة العربية، انخفاض سعر البترول وحجم الاستثمارات، ندرة المياه والطاقة والأراضي الصالحة للزراعة، الامن الغذائي، حجم الدعم للاحتياجات الأساسية للمواطن العربي، وحجم الاستثمار في البحث العلمي. وتشمل التحديات الاجتماعية النمو السكاني، ومقاومة الفقر، حجم البطالة، العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص والمساواة بين الرجل والمرأة ومستوى التعليم والخدمات الصحية، وظاهرة انتشار العشوائيات في المدن الكبرى. وتشمل التحديات البيئية ندرة المياه، وتدهور الأراضي وزيادة معدلات التصحر، والآثار السلبية تتغير المناخ، وزيادة معدلات المخاطر والأزمات والكوارث. وتشمل التحديات الإقليمية والدولية استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية العربية، عدم استقرار الأوضاع السياسية، دعم الاستراتيجيات العربية لدعم التعاون والتكامل العربي، وتنفيذ الالتزامات والاتفاقية الدولية، الانسجام السياسي بين الدول العربية حول القضايا الجوهرية والأزمات بالمنطقة العربية.

ويتناول الفصل الرابع أولويات التنمية المستدامة ويستند في هذا الي إعلان شرم الشيخ " في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٤ "اولويات تنمية الشعوب العربية" ومصفوفة الأولويات العربية كما جاءت في إعلان مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، عمان، مايو/أيار **2014**. هناك عدد من الأوليات المشتركة لدول المنطقة العربية ككل وهي تمثل كذلك اولويات على المستوى الوطني، ولكن أهمية تلك الاولويات تتفاوت من دولة الي اخرى. فعلى الرغم من ان القضاء على الفقر المدقع وخفض معدلات الفقر بصفة عامة يعد من أولويات المنطقة العربية، الا ان هذا الهدف لن يتحقق الا من خلال نمو اقتصادي للقطاعات والمنتجات ذات الميزة النسبية والذي يعتمد على الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية، وتنويع لمصادر الإنتاج، وتحفيز لقطاع التجارة، الذي ينتج عنه خلق لفرص عمل جديدة. ولتحقيق ذلك يجب ان يسود المنطقة مناخ داعم للتنمية وجاذب للاستثمار يتحقق من خلال توفير الامن، والسلام، والعدالة الاجتماعية في ظل نظام حوكمة جيد.

لقد تم صياغة وتحديد اهداف الامم المتحدة للتنمية المستدامة على أساس ان يتم تحقيقها والتعامل معها بصورة مجملة ومتكاملة، بمعني انها كتلة مترابطة ومكملة بعضها الآخر ولا تتجزأ وان تحقيق هدف من اهداف التنمية المستدامة يؤدي الى ويساهم في تحقيق الأهداف الأخرى. ولكن على كل دولة او منطقة تحديد الأوليات الأساسية والتي تشكل المداخل الرئيسية لتحقيق اهداف التنمية المستدامة السبعة عشر.

ونظراً للتشابكات والترابطات بين محاور واهداف التنمية المستدامة فسوف يتم التعرض لأولويات التنمية المستدامة بالمنطقة العربية تحت العناوين الرئيسية التالية: العدالة الاجتماعية ورفاهية الانسان العربي بما في ذلك القضاء على الفقر، وتحقيق المساواة بين الجنسين، وتوفير التعليم والرعاية الصحية للجميع. الإدارة الرشيدة للموارد الطبيعية بما في ذلك المياه، والطاقة والترابطات بينهما وبين قطاع الزراعة وإنتاج الغذاء. ويتناول هذا الفصل كذلك القطاعات الاقتصادية المختلفة ذات الميزة النسبية في المنطقة العربية. فبالإضافة الي قطاع الزراعة، يتناول هذا الفصل قطاع الصناعة، والسياحة، والتجارة، والنمو الحضري والمدن المستدامة.

ويشمل الفصل الرابع الحفاظ على البيئة بما في ذلك الحياة البرية والبحرية والتنوع البيولوجي. والتعامل مع تغير المناخ، والحد من مخاطر الكوارث، وإدارة المخلفات والكيمائية والنفايات الخطرة.

ويتناول الفصل الرابع كذلك تحقيق السلام والاستقرار السياسي بالمنطقة العربية كضرورة لتحقق اهداف التنمية المستدامة. ان الفترة الحالية التي تمر بها المنطقة العربية من استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والحروب والاضطرابات التي تعاني منها بعض البلدان العربية يشكل تحدياً لتحقيق تنمية مستدامة في المنطقة العربية. وحتى يتثنى لدول المنطقة تحقيق اهداف التنمية المستدامة يجب السعي لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، والعمل على انهاء الصراعات والاضرابات، ودمج المهجرين والنازحين المتضررين من آثار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، والحروب، والاضطرابات في المجتمعات المُضيفة، وتعزيز التعاون والتكامل الإقليمي لدعم الاستقرار، والامن، والسلام بالمنطقة العربية.

كما يتناول الفصل الرابع موضوع الحوكمة بما في ذلك المؤسسات اللازمة لتحقيق اهداف التنمية المستدامة. ويوصي الإطار الاسترشادي لضرورة وجود نظام مؤسسي يعمل بكفاءة وبشفافية وفي إطار نظام فعال للمحاسبة، والتقييم، والمتابعة لتحقيق اهداف التنمية المستدامة. كما يوصي بضرورة وجود هيكل اداري كفؤ يواكب التحديات والمتغيرات المعاصرة وبما يدعم تحقيق اهداف التنمية المستدامة. وهذا يشمل الإطار التأكيد على اتباع عملية تشاركية في صياغة السياسات، والخطط، والبرامج، و ضرورة محاربة الفساد والبيروقراطية ، وتطبيق مبدأ الثواب والعقاب.

ويعد الاستثمار في التنمية البشرية والبحث العلمي من الضروريات التي يجب ان توليها الدول العربية أولوية خاصة لإحداث نقلة نوعية نحو التنمية المستدامة، وهذا ما يتناوله الفصل التاسع. وتشمل عملية التنمية البشرية تطوير التعليم، ورفع القدرات من خلال التعليم الجيد، وبرامج التدريب المهني، والتدريب اثناء العمل. هذا ويوصي الإطار الاسترشادي إعادة تأهيل المعلم لرفع قدراته التعليمية والثقافية والحضارية للارتقاء بمستوى التعليم ونشر القيم السامية النابعة من الثقافة والحضارة العربية الاصيلة، وتطوير التعليم والارتقاء بنوعية مخرجاته وربطها مع سوق العمل، تشجيع البحث، والتفكير، والابداع في العملية التعليمية عوضا عن الحفظ والتلقين، وتعزيز التعاون الإقليمي في مجال التعليم ليشمل المنح الدراسية وتبادل الطلاب والمُعلمين.

اما بالنسبة للبحث العلمي فيوصي الإطار الاسترشادي بضرورة إيلاء أهمية خاصة لرصد الميزانيات الكافية للبحث العلمي وتوفير التقنيات المتقدمة والصديقة للبيئة لدعم عملية التحول إلى الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة، واعداد استراتيجيات طويلة الأمد للبحث العلمي والتكنولوجيا، ودعم القدرات الوطنية والإقليمية في مجال البحث العلمي، ووضع السياسات التي تشجع علي نقل وتوطين التكنولوجيا الملائمة وتكيفها مع المتطلبات والاحتياجات الوطنية والإقليمية، وتعزيز التعاون بين الدول العربية في مجال البحث العلمي ونقل التكنولوجية.

ويستعرض الفصل الخامس السياسات التمكينية اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وآليات التنفيذ. وتشمل تلك السياسات وضع آلية للمشاركة المجتمعية، وتكامل ودمج السياسات، والخطط والبرامج، والتنسيق بين كافة أجهزة الدول العربية على المستوى الوطني والإقليمي، والقوانين واللوائح، وحوافز السوق، والتمويل اللازم لدعم مسار التنمية المستدامة. كما تشمل تلك السياسات نشر الوعي العام لأهمية تحقيق اهداف التنمية المستدامة لدول المنطقة، ودور القطاع الخاص والمجتمع المدني في تحقيق تلك الاهداف، والبيانات والمعلومات اللازمة لدعم اعداد الخطط والبرامج وتنفيذها، وكذلك آليات للرصد والمتابعة والتقييم، والأدوات والمؤشرات، والمحاسبة البيئية كأدوات لقياس تحقيق الأهداف وبلوغ غايتها. كما يتناول هذا الفصل دور الدولة في تشجيع الاستثمار في المنتجات الخضراء من خلال توجه القطاع العام نحو المشتريات الخضراء والذي من شأنه تشجيع الاستثمارات في هذا المجال وتوجه القطاع

الخاص والافراد نحو شراء تلك المنتجات اسوة بالقطاع العام. كما يتناول الفصل موضوع الاقتصاد السياسي وضرورة التعامل مع التحديات التي تعوق التحول الي مسار التنمية المستدامة.

وحيث ان تحقيق اهداف التنمية المستدامة يستوجب ضمان دمج البعد الاجتماعي والبيئي مع البعد الاقتصادي، والتأكيد على الترابطات والتكامل بين مختلف القطاعات فلابد من وجود آلية وطنية تضمن تحقيق ذلك وهذا ما قد يتطلب تكليف/تشكيل كيان مؤسسي في صورة «مجلس وطني للتنمية المستدامة».

ويتناول الفصل السادس دور جامعة الدول العربية متمثله في مجالسها المتخصصة ومنظماتها النوعية واللجنة العربية لمتابعة تنفيذ اهداف التنمية المستدامة **2030** في المنطقة العربية. ويشمل ذلك تقديم الدعم اللازم للمجالس الوزارية في مراجعة وصياغة الاستراتيجيات القطاعية الخاصة بها لضمان دمج أبعاد التنمية المستدامة بها والترابطات بين مختلف القطاعات، ودعم مجهودات الدول العربية في إعداد وتنفيذ الاستراتيجيات، والخطط، تشجيع ودعم السياسات الوطنية للتنمية المستدامة وتعزيز التعاون العربي، وتشجيع ودعم التعاون العربي في مجال تبادل الخبرات والممارسات الجيدة والتقنيات والبحث العلمي، ودعم المجالس الوزارية ومؤسسات العمل العربي المشترك في جهودها لتنفيذ أهداف وغايات التنمية المستدامة، وتعزيز جهود الدول العربية في الحصول على التكنولوجيا السليمة بيئيا، وفي نشر العلم والمعرفة عن طريق تعزير التعاون بين المؤسسات البحثية والجامعات، وتنفيذ الالتزامات والاتفاقيات الدولية بما فيها اتفاقية باريس لتغير المناخ.

كما يتناول الفصل السادس المبادرات العربية المشتركة ودور جامعة الدول العربية في تنفيذ الاولويات. ففيما يتعلق بالمبادرات العربية المشتركة فيوجه الإطار الاسترشادي الي عدد من المقترحات لدعم التعاون المشترك بين الدول العربية من اجل تنفيذ اهداف التنمية المستدامة وعلى رأسها التنسيق بين الدول العربية لتحقيق الاستقرار والامن والسلام في المنطقة العربية لتوفير البيئة والمناخ الملائم والجاذب للاستثمار، بما في ذلك انهاء حالة الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وحالة الاضطرابات والحروب التي تعاني منه بعض دول المنطقة ومحاربة الإرهاب. كما يُقترح إقامة مشاريع عربية مشتركة في مجال المياه، والزراعة، الطاقة المتجددة، والسياحة، والاعلام، وتعزيز التعاون في مجال التبادل التجاري، والتكنولوجيا وتبادل المعلومات والخبرات والتقنيات اللازمة لدعم تنفيذ اهداف التنمية المستدامة. ويوصي الإطار الاسترشادي إنشاء مركز بحثي عربي في مجال التنمية المستدامة وجامعة عربية متخصصة لتخريج الكوادر اللازمة في مجال التنمية المستدامة، وانشاء صندوق عربي لتمويل مشاريع التنمية المستدامة في المنطقة العربية. ولمواجهة مشكلة اللاجئين في الوطن العربي يوصي الإطار بضرورة التنسيق والتعاون بين الدول العربية في اعداد استراتيجية متكاملة لاستقبال وادماج الوافدين واللاجئين العرب في مختلف البلدان العربية.

ويتناول الفصل السابع آلية التشاور والتنسيق لمتابعة تنفيذ الاولويات والتي تشمل انشاء شبكة من المؤسسات الوطنية يتم تزكيتها من قبل الدول الأعضاء/ نقاط الاتصال المعنيين بالتنمية المستدامة بالدول العربية، واصدار نشرة الكترونية نصف سنوية، واعداد تقرير سنوي لتقدم الاعمال في مجال التنمية المستدامة على المستوى الوطني والاقليمي، وتكوين صفحة/ شبكة الكترونية للتنسيق وتبادل المعلومات والخبرات. كما تشمل عقد ورش عمل في مواضيع ذات الاولوية والاهتمام المشترك لدول المنطقة، وعقد اجتماع عربي سنوي لتبادل الخبرات ولتقييم فعالية تنفيذ استراتيجيات وبرامج التنمية المستدامة.

خلفية

أصدر مؤتمر البيئة والتنمية للأمم المتحدة الذي عقد في ريو دي جانيرو بالبرازيل في الفترة من 3–14 يونيو عام 1992 تحت اسم "قمة الأرض" إعلان ريو وجدول أعمال القرن 21، والذي يتضمن خطة عمل عالمية من 27 مبدأ لتحقيق التنمية المستدامة والحفاظ على صحة الكوكب وسلامة موارده الطبيعية من اجل رفاه الأجيال الحالية والمستقبلية. ولقد جاء في الإعلان تأكيد المجتمع الدولي على تأييده لما جاء بإعلان مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية والذي عقد في ستوكهولم في الفترة من 5–16 يونيو 1972 والذي عرف " إعلان ستوكهولم حول البيئة الانسانية" والذي زاد من الوعي بالقضايا البيئية، حيث أكد على ضرورة العمل على دعم التعاون الدولي للمحافظة على النظام البيئي والتنموي العالمي، كما وأكد على ما جاء بتقرير برونتلاند 1987 حول "الشعور بالقلق إزاء التدهور المتسارع للبيئة البشرية والموارد الطبيعية وعواقب ذلك التدهور على التنمية الاقتصادية والاجتماعية" .

وقد أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1983 كنتيجة لتقرير برونتلاند اللجنة العالمية للبيئة والتنمية لإعداد تقرير حول البيئة والاشكالية العالمية حتى عام 2000، وفي ذات العام عقد في نيويورك خلال الفترة 6– 8 سبتمبر مؤتمر الأمم المتحدة للألفية وكنتيجة لاستمرار الفقر والجوع عند مستوى غير مقبول، تبنى رؤساء دول العالم وثيقة الأمم المتحدة للألفية والتي تضمنت بيان بالقيم، والمبادئ والأهداف لجدول أعمال دولي للقرن الواحد والعشرون. وتضمنت الوثيقة ثماني أهداف، شملت القضاء على الفقر والجوع، وتحقيق تعميم التعليم الابتدائي، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتخفيض معدل وفيات الطفل، وتحسين الصحة النفاسية، وكفالة الاستدامة البيئية، ومكافحة فيروس المناعة البشرية، وإقامة شراكة عالمية.

وفي عام 2002 في جوهانسبرج عقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة والذي ركزت فيه القمة على ضرورة إقامة شراكات بين أصحاب المصلحة لتنفيذ جدول أعمال القرن 21، ولقد أصدر المؤتمر خطة تنفيذية للإسراع في تنفيذ جدول الأعمال.

عُقد في عام 2012 مؤتمر الأمم المتحدة التنمية المستدامة في ريو دي جانيرو (ريو + 20) وتوصلت الدول الأعضاء الي اتفاقية لوضع مجموعة من أهداف التنمية المستدامة التي أساسها الأهداف الانمائية للألفية، وجاءت طموحة، سهلة الفهم تعالج بشكل متوازن الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، وتتضمن وثيقة "المستقبل الذي نريده" مع ملحق من 283 بياناً، ووضعت إطارا شاملا للعمل والمتابعة في المجالات الرئيسية والقضايا المشتركة بين القطاعات لضمان تجديد الالتزام السياسي بالتنمية المستدامة, وقد اقر المؤتمر باقتراب انتهاء التاريخ المستهدف لتحقيق الأهداف الانمائية للألفية في 2015 وبالتقدم المتفاوت في الحد من لفقر في مختلف المناطق، والزيادة المستمرة في عدد السكان الذين يعيشون في فقر ولذلك توافق المؤتمر على بدء عملية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ودمج لأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

لقد برز مفهوم التنمية المستدامة في القرن الحادي والعشرون ليشمل دمج وتكامل الأبعاد الثلاثة للتنمية، البعد البيئي والاجتماعي والاقتصادي مع مفاهيم التنمية المتكاملة والإدارة الرشيدة للموارد الطبيعية وصون النظم البيئية بما يضمن حقوق الأجيال القادمة في استخدامات الموارد والثروات الطبيعية. ومن ثم قامت العديد من دول العالم بإعادة النظر في البنية المؤسسية المسؤولة عن المحاور المتكاملة والمترابطة لأبعاد التنمية المستدامة. ولقد برزت كذلك مجموعة من القضايا والمشاكل البيئية المُلّحة على المستوى العالمي والتي صاغ لها المجتمع الدولي العديد من الاتفاقيات الدولية والإقليمية للتعامل معها ومعالجتها مثل اتفاقيات ريو الثلاثة: التنوع البيولوجي، والتغيرات المناخية، ومكافحة التصحر.

ولمواجهة التحديات الحالية التي تواجه اقتصاديات العالم فلقد اتفق المجتمع الدولي من خلال عملية تشاورية ومداولات استغرقت عشرون شهراً من يناير 2015 وحتى أغسطس 2016 على 17 هدف للتنمية المستدامة و169غاية حتى عام 2030 خلفاً لأهداف التنمية للألفية التي افتقدت ضرورة وأهمية تكامل ودمج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة.[1]

ولقد بدأت جامعة الدول العربية بالتنسيق مع دولها الأعضاء بالإعداد لهذه الأجندة الهامة منذ عام 2012 من خلال مجالسها الوزارية المتخصصة وبالتعاون مع وكالات ومنظمات الأمم المتحدة أعضاء مجموعة الأمم المتحدة للتنمية (UNDG)، وأعضاء آلية التنسيق الإقليمي (RCM). وقد حرصت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية على تبني القمة العربية لهذه الأولويات وعرض الجهود المبذولة منذ عام 2012 على القمة التنموية في الرياض عام 2013، وما تم من إجراءات على قمة الكويت عام 2014، وقمة شرم الشيخ عام 2015 التي رحبت بالجهود المبذولة وأكدت على مواصلة العمل على تنفيذ الأجندة بالتعاون مع المجتمع المدني.

بناءً على توجيهات القمة بشأن منظمات المجتمع المدني، ودورها كشريك في العملية التنموية، وافق مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب على "العقد العربي لمنظمات المجتمع المدني العربية"، ومنهاج العمل – دعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في الفترة 2016 – 2026، وباعتماد هذا العقد، تعد منظومة جامعة الدول العربية بكافة أجهزتها وبالتعأون مع المجتمع المدني، جاهزة لدعم جهود الدول الأعضاء الرامية الي تنفيذ أجندة التنمية المستدامة.

كما نص قرار مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة الدورة (26) رقم (ق.ق: 631 د.ع (26) – 2015/3/29)، بشأن الأولويات العربية لأجندة التنمية المستدامة العالمية لما بعد 2015، **على الآتي:**

[1] الامم المتحدة 2015، تحول عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030، A/RES/70/1

1. تثمين جهود المجالس الوزارية العربية المتخصصة على ما بذلته من جهود للإعداد للموقف العربي لأجندة التنمية المستدامة العالمية لما بعد 2015.

2. دعوة الدول العربية الي موافاة الأمأنة العامة لجامعة الدول العربية بملاحظاتها حول تقرير للجمعية العامة للأمم المتحدة المعني بأهداف التنمية لما بعد 2015، والصادر بتاريخ 2014/8/12.

3. دعوة المجالس الوزارية العربية المتخصصة بالتنسيق مع المنظمات العربية المتخصصة وبالتعأون مع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة الي وضع خطة عمل عربية لتنفيذ أجندة التنمية المستدامة العالمية لما بعد 2015، وذلك بعد إقرارها من الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر/ أيلول 2015.

4. الطلب من الأمأنة العامة بالتنسيق مع الدول الأعضاء والمجموعة العربية في نيويورك العمل على تضمين الأولويات العربية في أجندة التنمية المستدامة العالمية ما بعد 2015، والتأكيد على عدم المساس بالمبادئ والأعراف العربية المتعلقة بالأسرة والصحة والعلاقات الاجتماعية الطبيعية.

5. دعوة الأمأنة العامة الي مواصلة التنسيق مع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة والمنظمات الإقليمية والمجموعات الصديقة بما يعزز الجهود العربية الرامية لتحقيق التنمية المستدامة.

6. دعوة منظمات المجتمع المدني ومؤسسات التمويل العربية والدولية والقطاع الخاص الي مواصلة جهودهم لتعزيز المسيرة التنموية الاقتصادية والاجتماعية العربية.

وبناء على الإعلان الوزاري الخاص بالتنمية المستدامة الصادر في القاهرة في 25 تشرين أكتوبر 2001 اعتمدت جامعة الدول العربية منهجا إقليمياً متكاملاً من خلال مجلس وزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة والمجالس الوزارية المتخصصة وكذلك من خلال التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية والعربية بهدف تطوير برنامج إقليمي للتنمية المستدامة والمسمى "مبادرة التنمية المستدامة في المنطقة العربية". ولقد تم تقديم هذه المبادرة الي مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة كمبادرة من النوع الثاني.

ولقد أكد الإعلان الوزاري العربي مجدداً الالتزام بتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية ومواصلة تنفيذ المبادرة العربية على الصعيدين الوطني والإقليمي والبناء على ما تم تحقيقه من انجازات والعمل على مواجهة التحديات الراهنة وإدخال التعديلات والتوجهات اللازمة لمواجهة تلك التحديات ولزيادة فاعلية الخطط والبرامج المعنية بتحقيق التنمية المستدامة.

ويجدر الإشارة الي أن جهود المجالس الوزارية المتخصصة قد نتج عنها موقف عربي موحد في المجالات الاقتصادية والاجتماعية لأجندة التنمية المستدامة ما بعد 2015 والتي تضمنت:

- ضرورة الأخذ في الاعتبار جودة الخدمات العامة المقدمة للشعوب العربية في كل المجالات وبخاصة في مجال التعليم، والصحة، والحد من البطالة، وزيادة التشغيل.
- مواجهة الإرهاب المتطرف، بما يمّكن من مواصلة مسيرة التنمية العربية، والحفاظ على المكتسبات التنموية.
- تعزيز الجهود العربية الرامية الي إدماج الفئات المهمشة والاشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع وحصولهم على حقوقهم المشروعة.
- تعزيز الجهود العربية الرامية لزيادة تمكين الشباب والمرأة.

- عدم المساس بالمبادئ الأساسية للتنمية المستدامة وخاصة مبدأ المسؤولية المشتركة لكن المتباينة وعلى حقوق الدول العربية في التنمية.

فوفقاً للفقرة (2) من إعلان أهداف التنمية المستدامة، فهناك التزام بتحقيق التنمية المستدامة في أبعادها الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على نحو متوازن ومتكامل،

ووفقا للفقرة (12) من إعلان أهداف التنمية المستدامة، تأكيد مبدأ المسؤوليات المشتركة والمتباينة في أن واحد،

ووفقا للفقرة (13) من إعلان أهداف التنمية المستدامة، أن القضاء عل الفقر بجميع صوره وابعاده، ومكافحة انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها، وحفظ كوكب الأرض، وتحقيق النمو الاقتصاد المطرد والشامل والمستدام، وتعزيز الإدماج الاجتماعي، أمور مترابطة متصل بعضها ببعض،

ووفقاً للفقرة (39) من إعلأن أهداف التنمية المستدامة، أن اتساع نطاق الخطة الجديدة وطموحها يقتضيان أنعاش الشراكة العالمية لكفالة تنفيذها، وهو أمر نلتزم به التزاما تاما، وستعمل هذه الشراكة بروح التضامن العالمي ، ولا سيما التضامن مع الفئات الأشد فقرا ومع الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة،

ووفقاً للفقرة (41) من إعلأن أهداف التنمية المستدامة، فأن كل بلد تتحمل المسؤولية الرئيسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، آخذين بعين الاعتبار الوسائل المطلوبة للوصول الي الغايات كما ورد بخطة العمل،

وأكدت الفقرة (45) من الإعلأن على الدور الأساسي للبرلمأنات الوطنية، من خلال سن التشريعات واعتماد الميزأنيات ودورها في كفالة المساءلة عن فاعلية تنفيذ الالتزام، كما أشارت كذلك الي أهمية أن تعمل الحكومات والمؤسسات العامة عن كثب في المسائل المتعلقة بالتنفيذ مع السلطات الإقليمية والمحلية والمؤسسات دون الإقليمية والمؤسسات الدولية والأكاديمية، والمنظمات الخيرية للهيئات التطوعية وغيرها،

كما أكدت الفقرة (46) من الإعلأن على الدور الهام لمنظومة الأمم المتحدة في دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة وعلى أهمية تعزيز الملكية والقيادة الوطنية على الصعيد القُطري.

كما تضمنت الفقرة (47) التأكيد على تحمل الحكومات المسؤولية الرئيسية عن أنشطة المتابعة على كل من الصعيد الوطني، والإقليمي، والعالمي فيما يتعلق بالتقدم المحرز في تحقيق الأهداف والغايات. كما أكدت على أن المنتدى السياسي الرفيع المستوى (HLPF)، برعاية الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي سيضطلع بالدور المركزي في رصد أنشطة المتابعة والاستعراض على الصعيد العالمي،

ولقد أوضحت الفقرة (75) من الإعلأن أن متابعة الأهداف والغايات واستعراضها سيتم باستخدام مجموعة من المؤشرات العالمية، وستستكمل هذه المؤشرات بمؤشرات تضعها الدول الأعضاء على الصعيدين الإقليمي والوطني. كما أشارت كذلك الي أن إطار المؤشرات العالمية الذي تم صياغته من قبل فريق من الخبراء الممثلين عن الوكالات المعنية بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، تم اعتماده من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة وفقاً لولايتهما في هذا الصدد.

<u>ولقد أصدرت جامعة الدول العربية عدد من القرارات والتوصيات المنبثقة من عدد من المؤتمرات والتي شملت الاتي:</u>

- قرار القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الثالثة (الرياض، 2013) رقم (ق.ق: 32 د.ع (3) – ج 3– 2013/1/22.

- المنتدى العربي رفيع المستوى للتنمية المستدامة (عمان: إبريل/نيسان 2014)، المقر نتائجه بموجب قرار مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة في دورته الاستثنائية، جمهورية مصر العربية رقم (8) د.غ.ع م 2014/6/15.
- إعلان شرم الشيخ "أولويات تنمية الشعوب العربية" ضمن أجندة التنمية العالمية ما بعد 2015 والمنعقد في شرم الشيخ، 30 أكتوبر/تشرين الأول 2014، الصادر عن أعمال المؤتمر الوزاري لوزراء التنمية والشؤون الاجتماعية العرب حول "بلورة الأهداف والغايات لأهداف التنمية العربية ما بعد 2015"، مصفوفة الأولويات العربية كما جاءت في إعلان مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب (عمان، مايو/أيار 2014).
- إعلان عمان "أولويات المنطقة العربية للتنمية الشاملة والمستدامة ما بعد 2015" والصادر عن أعمال المؤتمر الوزاري لوزراء التنمية والشؤون الاجتماعية العرب المشاركين في أعمال مؤتمر أولويات المنطقة العربية للتنمية الشاملة والمستدامة ما بعد 2015" والمنعقد في عمان، المملكة الأردنية الهاشمية في 10،11 مايو/ أيار 2014.
- قرارات مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب أرقام (660) و (5).
- قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (ق 2029- د.ع 95-2015/2/19.
- توصية المجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوزاري التحضيري للقمة د.ع (26).
- قرارات المنتدى العربي رفيع المستوى للتنمية المستدامة الذي عقد في البحرين عام ٢٠١٥، وكذلك المنتدى العربي للتنمية المستدامة الذي عقد في العاصمة عمان في عام ٢٠١٦.
- في الفترة من 6-7 أبريل/نيسان 2016 بالقاهرة تم عقد أول مؤتمر وزاري إقليمي على مستوى العالم حول تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030 في الدول العربية. وقد تم اعتماد «الإعلان العربي لتنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030: الأبعاد الاجتماعية» الصادر عن المؤتمر الوزاري حول تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030 وتكليف الأمانة العامة بالتنسيق مع الجالس الوزارية والمنظمات العربية المتخصصة وكافة الشركاء بتنفيذ ما ورد في «الإعلان العربي لتنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030 الأبعاد الاجتماعية».

ولقد اجتمع ممثلي الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا في الدوحة في الدورة التاسعة والعشرين للجنة في الفترة من 13 الي 15 كانون الأول من ديسمبر 2016 حيث جددت الدول المشتركة تعهدها بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بما يتفق مع أولويات التنموية للمنطقة وخصوصياتها وبما يحقق الملكية الوطنية لعملية التنمية [2]. ولقد أكد إعلان الدوحة على أن تنفيذ الخطة يجب أن يستند على مبدأ أساسي متمثلاً في الحفاظ على الطابع الكلي للخطة وعدم تجزئتها وضرورة اتساق عناصرها، والترابط بين الأهداف والغايات، وتكامل السياسات وآليات التنفيذ وتوافق النتائج. كما أكد الإعلان على ضرورة التعاون الوثيق بين كافة الأطراف المعنية على المستوى الوطني، والإقليمي، والدولي، وبناء شراكات دولية تقوم على المساواة والاحترام والالتزام بمرجعية الخطة الدولية والعمل بتوجيهاتها. كما حث الإعلان على ضرورة المشاركة بين الحكومات، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني لتحقيق التنمية المستدامة وعلى التنسيق مع المنظمات الإقليمية ذات الصلة.[3]

[2] الأمم المتحدة 2015، تحول عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030، A/RES/70/1

[3] إعلان الدوحة بشأن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، الدورة التاسعة والعشرين للجنة الاقتصادية والاجتماعية، الدوحة 13الي 15 كانون الاول/ديسمبر 2016.

ولقد أكد الوزراء العرب في الاجتماع الوزاري للإسكوا التاسع والعشرين والمنعقد في الدورة في الفترة من 13–15 ديسمبر 2016 من خلال وثيقة الدوحة على التزام الدول العربية بتنفيذ أجندة 2030 للتنمية المستدامة. وركز الاجتماع على سبل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني والأثار السلبية التي تتعرض لها عدد من بلدان المنطقة نتيجة الصراعات والاضطرابات السياسية على معدلات تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. كما تناول الاجتماع الآليات والأدوات التي من شأنها أن تعمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.[4]

وفي ضوء الاهتمام الدولي بقضايا التنمية المستدامة وانطلاقاً بتوصيات القمة العالمية للتنمية المستدامة على هامش أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة والمنعقد في سبتمبر 2016 وبالإشارة الي قرار القمة العربية (26) المنعقدة في مارس 2015 في شرم الشيخ والذي أكد على دعم التعاون مع الدول الأعضاء والمجالس والمنظمات المتخصصة فيما يتعلق بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وبناء على التقدم المحرز في مجال التنمية المستدامة على المستوى الوطني، ونظراً لتشعب والاهمية الكبيرة التي توليها جامعة الدول العربية لعملية التنمية المستدامة ووقوع مسئوليتها ضمن اختصاصات عدد من الادارات داخل الأمانة العامة والمجالس الوزارية والمنظمات العربية المتخصصة، اصبح من الضروري استحداث إدارة داخل الهيكل التنظيمي للأمانة العامة تسمى "**إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي**".

ومن المهام الرئيسية لهذه الإدارة متابعة تنفيذ الخطة مستندة على مبدأ أساسي متمثلاً في الحفاظ على الطابع الكلي للخطة وعدم تجزئتها وضرورة اتساق عناصرها، والترابط بين الأهداف والغايات، وتكامل السياسات وآليات التنفيذ وتوافق النتائج، وتجميع الجهود وبناء الشراكات في مجال التنمية المستدامة اتساقا مع "الهدف 17 " على المستوى العربي، والاقليمي، والدولي وكذلك من قبل منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص وإعداد إطار استرشادي وإعداد برامج ومشاريع لدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة للدول العربية. وتشمل مهام الإدارة كذلك القيام بأعمال الأمانة الفنية للجنة الدائمة للتنمية المستدامة وإعداد التقارير عن مجهودات دول المنطقة في تنفيذ خطط التنمية المستدامة، واهم المستجدات، والتحديات وطرح الحلول وخطط العمل لتذليل العقبات، والمشاركة في المؤتمرات والأنشطة الإقليمية والدولية، والتعاون مع المجالس الوزارية المنظمات المتخصصة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.[5]

ولقد تم في شهر فبراير 2017 اصدار قرار من قبل المجلس الاقتصادي الاجتماعي بالموافقة على **أنشاء اللجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 في المنطقة العربية.**

وفي 28 نوفمبر 2016 تم عقد اجتماع تشاوري لنقاط اتصال الدول العربية المعنيين بمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 بالأمانة العامة والذي تم في عرض تصور لملامح الخطة العربية للتنمية المستدامة واستعراض لتجارب الدول العربية في هذا المجال. ولقد تم تكليف أدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي للمساهمة في إعداد الإطار العام المقترح للخطة العربية للتنمية المستدامة.

وفي 9 يناير 2017 تم عقد الاجتماع التشاوري الثاني لنقاط اتصال الدول العربية المعنيين بمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 بالأمانة العامة وتم مناقشة مقترح «الإطار العام للخطة العربية للتنمية المستدامة» والذي تضمن مقترح لآلية إعداد استراتيجية للتنمية المستدامة للمنطقة العربية. ولقد أوصى الحاضرون بالاجتماع على أن تقوم إدارة التنمية المستدامة والتعاون **الدولي بإعداد إطار استرشادي عربي لدعم لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030** يتضمن المكونات الرئيسية التالية:

1. الغاية من الإطار

[4] الاسكوا، 2017
[5] جامعة الدول العربي، 2016

2. المبادئ والتوجهات الرئيسية للإطار
3. التحديات التي تواجه الدول العربية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030
4. أولويات تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية
5. المبادرات العربية المشتركة لتنفيذ الأولويات
6. آلية التشاور والتنسيق لمتابعة تنفيذ هذا الإطار

أولا: الغاية من الإطار

من المتفق عليه أنه يجب التعامل مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة كوحدة متكاملة وأن تحقيق هدف من أهداف التنمية المستدامة يؤدي بالضرورة الي تحقيق الأهداف الأخرى. وتقع مسؤولية تحديد الأولويات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة على عاتق الدول بما يتناسب مع والأوضاع الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية لكل دولة، والإمكانيات المتاحة من موارد بشرية، ومالية، وطبيعية، ونظام مؤسسي.

والهدف الرئيسي من هذه الوثيقة هو توفير إطار استرشادي لدعم مجهودات الدول العربية في تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة من خلال إعداد الاستراتيجيات، أو موائمة الاستراتيجيات الحالية لدول المنطقة بما يحقق أهداف التنمية المستدامة، والآليات لتحقيق ذلك كما ورد بإعلان الدوحة.[6]

ثانياً: المبادئ والتوجهات الرئيسية

أن الهدف الأساسي للتنمية المستدامة هو رفاهية الأنسان وتحسين ظروفه المعيشية في ظل نظام اجتماعي يضمن الكرامة الانسانية، والعدالة الاجتماعية، والمساواة، وتكافؤ الفرص، وتحسين الصحة، وتوفير التعليم الجيد لكافة فئات الشعب. ويأتي الفقر في مقدمة الأولويات التي يجب أن تولي الدول أهمية خاصة لمقاومته والحد منه كما تضمنته الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة. ولتحقيق ذلك يجب انتهاج منهجاً للتنمية يعتمد في الأساس على إشراك كافة فئات الشعب في اتخاذ القرار وفي العملية التنموية، كما يجب أن يرتكز على ضمان التوزيع العادل للثروة والدخل القومي، وتحقيق العدالة في توفير الخدمات الأساسية من مسكن، ومياه، وصرف صحي، ومواصلات، وكذلك الخدمات الاجتماعية من تعليم، وصحة، وثقافة، وخلق فرص عمل لكافة فئات الشعب.

ويشمل تحقيق التنمية المستدامة دمج وتكامل أبعاد التنمية المستدامة: البعد البيئي، والاقتصادي، والاجتماعي لتحقيق التنمية المتكاملة الشاملة والتي تحقق الادارة الرشيدة للموارد الطبيعية، وصون النظم البيئية، مع ضمان حقوق الاجيال القادمة في استخدامات الموارد الطبيعية. وأصبح على جميع الدول أن تعيد النظر في بنياتها المؤسسية المسئولة عن هذه المجالات المتعددة والمترابطة، كما أصبح على المؤسسات والمنظمات الداعمة أن تتوائم أيضا لتستجيب مع تطلعات الدول. كما برزت مجموعة من القضايا والمشاكل البيئية المُلّحة على المستوى العالمي والتي صاغ لها المجتمع الدولي العديد من الاتفاقيات الدولية والإقليمية للتعامل معها ومعالجتها مثل إطار عمل سنداي الي جانب اتفاقيات ريو الثلاث: التنوع البيولوجي، والتغيرات المناخية، ومكافحة التصحر.

[6] إعلان الدوحة بشأن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، الدورة التاسعة والعشرين للجنة الاقتصادية والاجتماعية، الدوحة 13الي 15 كانون الاول/ديسمبر 2016.

فيما يلي المبادئ الحاكمة الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة:

- دمج أبعاد التنمية المستدامة في عملية التخطيط التنموي شاملة الأبعاد الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، في جميع القطاعات مع ضرورة تكاملها لضمان تحقيق أهداف التنمية المستدامة متضمنة مقاومة الفقر، ورفع مستوى معيشة ورفاهية وصحة، مع وتوفير المتطلبات الأساسية من مأكل، مسكن، وخدمات صحية وتعليمية.
- تعزيز الترابطات بين القطاعات المختلفة واتساق السياسات وتكاملها ودعم بعضها البعض بما يضمن تحقيق نمو اقتصادي مستدام من خلال تعظيم الكفاءة في استخدام الموارد الطبيعية من مياه، وطاقة، وأراضي، وثروات معدنية، ومدخلات الإنتاج الأخرى، وبما ينتج عنه تنويع مصادر الإنتاج، وزيادة التنافسية، وزيادة الإنتاج، وخلق فرص عمل جديدة، وتحسين الدخل والظروف المعيشية للمواطن العربي.
- التحول إلى اقتصاد المعرفة والابتكار والأبداع والذي يرتكز على الاستثمار في البحث العلمي والتكنولوجيا الحديثة وتوطين التقنية الحديثة وتشجيع ورعاية الباحثين والعلماء في المجالات المختلفة بما فيها الخدمات العامة، والخدمات الصحية، والتعليم والاستثمار كذلك في تكنولوجيا المعلومات، مع ضمان استمرارية تحديثا وتحليلها لدعم عملية اتخاذ القرار وإدارة ورصد التنمية.[7]
- توفير نظام مؤسسي يضمن تحقيق المحاسبة، والشفافية، والمشاركة المجتمعية.
- تفعيل دور المنظمات العربية المتخصصة والمجتمع المدني في تحقيق اهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية.
- تحقيق الكفاءة في استخدام الموارد الطبيعية والإدارة الرشيدة والمستدامة لزيادة الاستفادة منها في دعم جميع القطاعات التنموية والاقتصادية مع خفض الانبعاثات والمخلفات والحفاظ على توازن النظم الأيكولوجية والتنوع البيولوجي.
- الاستثمار في الموارد البشرية من خلال تحسين مستوى التعليم والصحة على كافة المستويات ونشر الوعي لمختلف فئات الشعب بما يضمن توفير مستوى تعليم جيد، ومنصف، وشامل مع تعزيز فرص التعليم مدى الحياة، وتأمين حق التعليم للجميع دون تمييز أو تفرقة أو تهميش، وربط تطوير التعليم باحتياجات التنمية المستدامة، ومحو الأمية وتعليم الكبار، وتحسين أداء المعلم العربي.
- ضمان أن تحقق استراتيجيات التنمية المستدامة العدالة الاجتماعية، والكرامة الإنسانية، والمساواة بين مختلف فئات الشعب وإدماج المرأة، والشباب، والفئات المهمشة في صنع القرار مع تعزيز تكافؤ الفرص للجميع خاصة للمرأة في الحضر والريف، ومقاومة والحد من الفقر، وتقليص الفجوة بين الطبقات الفقيرة والغنية.
- تحقيق الترابط بين الأمن المائي والأمن الغذائي والطاقة، والعمل على تغيير أنماط الاستهلاك وضعف الكفاءة، وتحسين انتاجية المحاصيل والمياه، وهي التي ستتفاقم بسبب تأثيرات التغير المناخي.
- مراعاة وجود تأكيد قوي على إدارة مخاطر الكوارث على عكس التركيز على إدارة الكوارث، والحد من مخاطر الكوارث باعتبار ذلك نتيجة متوقعة، عن ووضع هدفُ يركز على اتقاء حدوث مخاطر جديدة، والحد من المخاطر الحالية وتعزيز القدرة على المواجهة، وتوسيع نطاق الحد من مخاطر الكوارث بشكل كبير ليشمل التركيز على الأخطار الطبيعية والأخطار التي من صنع الأنسان وما يتعلق بها من مخاطر وأخطار بيئية، وتكنولوجية، وبيولوجية.

[7] Getting Started with the Sustainable Development Goals, a Guide for Stakeholders, Sustainable Development Solutions, December 2015

- تحديد التدابير ذات الأولوية والشروط الممكنة الضرورية للتحول تدريجيا الي استهلاك وإنتاج مستدامين، من خلال الوصولا الي القطاع المالي والاستثمارات، والبحث والتطوير، ورفع الوعي العام، والاستثمار في التربية وتغيير العقليات، وتغيير سلوك المستهلكين، وخاصة الشباب باعتبارهم عوامل التغيير.
- تحول النظام المالي الي الاستدامة المالية للسياسات والخطط والبرامج لدعم تنفيذ التنمية المستدامة في الدول العربية. وتأمين موارد خارجية إضافية مع التركيز على تعبئة موارد مالية محلية، وإعادة توجيهها لتحقيق التكامل بين القطاعات غير الرسمية في الاقتصادات العربية، ومشاريع الشراكات بين القطاعين العام والخاص، والاصلاحات الضريبية ، وتعديل نظم دعم الأسعار، وتعزيز الشفافية والمشاركة العامة، وتعديل أدوار المؤسسات الخيرية والاستثمارات الخاصة.
- تحديد الأهداف، والغايات، والمؤشرات، والمسؤوليات، والمدد الزمنية، والموارد المالية اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ودور القطاعين العام والخاص.
- تنفيذ الدول العربية لالتزاماتها الدولية والاقليمية تجاه الاتفاقيات المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة ووضع الآليات اللازمة لذلك مع ضمان توافقها مع السياسات المحلية ودعمها لمسار التنمية المستدامة في الوطن العربي.
- وضع الآليات والسياسات التمكينية بما فيها آليات التنفيذ، والمتابعة، والتقييم مع ضمان اتساق السياسات وعدم تعارضها وتحديد المسؤوليات ودور القطاعات المختلفة في تحقيق التنمية المستدامة.

ثالثاً: التحديات التي تواجه الدول العربية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

منذ انعقاد قمة الارض في عام 1992 حققت المنطقة العربية العديد من الإنجازات في مجال التنمية المستدامة متمثلة في التوجه نحو الاستثمار في الموارد البشرية وفي تحسين الصحة ومقاومة الفقر. ولقد قامت العديد من الدول العربية في إعداد استراتيجيات للتنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر. ولكن افتقرت الاستراتيجيات العربية الي مقاربة كلية وشاملة الي التنمية. وهناك حاجة الي إحداث تغييرا في عقلية وثقافة تصميم استراتيجيات التنمية وسياساتها وخططها ورصدها وتقيمها، وبشكل عام مازالت هناك عدد من التحديات التي تواجه المنطقة العربية لتحقيق التنمية المستدامة. وتتمثل تلك التحديات في الاتي:

تحديات ذات صبغة مؤسسية

- نظام حوكمة جيد يعمل من خلال مؤسسات تدار بكفاءة وفي ظل إطار من الشفافية، والمحاسبة، والمشاركة المجتمعية.
- استراتيجيات متكاملة ومترابطة طويلة الأمد والتي تشمل آليات التمويل والتنفيذ، والمتابعة والتقييم.
- منهجية واضحة لإعداد الخطط، والبرامج، ومتابعة تنفيذها.
- ضعف النظام المالي الحالي على تحقيق الاستدامة المالية للسياسات والخطط والبرامج لدعم تنفيذ التنمية المستدامة.
- منظومة الأمن القومي والسلم والاستقرار.
- عدم توافر المعلومات والبيانات الدقيقة وفى صورة مناسبة لدعم اتخاذ القرار.

تحديات ذات صبغة اقتصادية

- تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على اقتصادات الدول العربية.
- انخفاض أسعار البترول والغاز وتأثير ذلك على الدخل القومي للدول العربية المصدرة لهما.
- انخفاض حجم الاستثمارات نتيجة للنزاعات، الاضطرابات، وعدم استقرار الأوضاع السياسية في عدد من البلدان العربية.

- ندرة المياه والطاقة والأرض الصالحة للزراعة والتي من المتوقع تفاقمها مع التغير المناخي.
- تهديدات الأمن الغذائي، بسبب تدهور الأراضي وشح المياه وضعف كفاءة استخدامها في الزراعة
- الاعتماد على المنتجات الغذائية المستوردة لتغطية ما بين 50 و100 في المئة من الحاجات الغذائية للمنطقة.
- انخفاض حجم الاستثمار في البحث العلمي والتكنولوجيا الحديثة.
- الدعم الضخم لأسعار الطاقة والمياه والغذاء والذي أدى الي سلوكيات استهلاكية غير رشيدة، واستنفاذ لرأس المال الطبيعي المحدود، والتوزيع الخاطئ للموارد.
- عدم جاهزية النظم المالية بتصميمها الحالي لتحقيق التكامل بين القطاعات غير الرسمية في الاقتصادات العربية، ومشاريع الشراكات بين القطاعين العام والخاص، والإصلاحات الضريبية، وتعديل نظم دعم الأسعار، وتعزيز الشفافية والمشاركة المجتمعية لدعم التنمية المستدامة.

<u>تحديات اجتماعية</u>

- النمو السكاني البالغ نحو 2.2 في المئة.
- تهيئة المنطقة الي مسألة التعداد الديمغرافي وتشجيع الاستثمارات في المناطق الأكثر فقراً لإضفاء التوازن في توزيع السكان وتوجيه الاستثمارات حسب خصوصيات كل دولة.
- مقاومة الفقر والحد من الفجوة بين الطبقات الفقيرة والغنية بالمجتمعات العربية.
- حجم البطالة المتزايد خاصة بين الشباب والنساء. [8]
- العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص ودمج كافة فئات الشعب خاصة الطبقات الفقيرة في عملية اتخاذ القرار وفي عملية التنمية.
- المساواة بين الرجل والمرأة ودعم وتعزيز دور الأسرة في بناء المجتمع والتنمية المستدامة.
- دور المرأة والشباب والطبقات المهمشة وذوي الاحتياجات الخاصة في التنمية المستدامة. [9]
- القدرات والكفاءات اللازمة لدعم مسار التنمية المستدامة.
- مستوى التعليم واهمية النهوض به ونشر الوعي والثقافة الداعمة لعملية التنمية المستدامة.
- مستوى الخدمات الصحية والتأمين الصحي لكافة فئات الشعب خاصة للمرأة والفئات الفقيرة والمهمشة، وذوي الاحتياجات الخاصة وأصحاب المعاشات.
- الخدمات اللازمة لمتوسطي الدخل والطبقات الفقيرة والمهمشة من سكن، ومواصلات، ووظائف، وخدمات اجتماعية من تعليم، وصحة، وخدمات ثقافية.
- ظهور العشوائيات في المدن الكبرى وظهور جيوب واحياء الفقر في بعضها نتيجة للهجرات الداخلية باتجاه المناطق الحضرية.
- حجم اللاجئين في عدد من البلدان العربية ودمجهم اجتماعيا واقتصاديا في الدول المستقبِلة وتوفير الخدمات اللازمة لهم.

<u>تحديات بيئية</u>

- الفقر المائي بالمنطقة العربية

[8] توصيات المؤتمر الإقليمي للسكان والتنمية في الدول العربية، جمهورية مصر العربية، 24-26 يونيو/حزيران، 2013، بتعزيز دور المرأة والشباب في عملية التنمية

[9] توصيات المؤتمر الإقليمي للسكان والتنمية في الدول العربية، جمهورية مصر العربية، 24-26 يونيو/حزيران، 2013بتعزيز وحماية الاستقلال الذاتي للأشخاص ذوي الإعاقة

- الاعتماد على موارد مائية من أنهار متشاطئة وأحواض مائية جوفية مشتركة تتبع في دول أخرى وتصب في دول عربية وتنامي ظاهرة موت الأنهار في المنطقة العربية وتحول بعضها لأنهار موسمية.
- تدهور الأراضي وتراجع صفات التربة الزراعية وقدراتها الإنتاجية.
- زيادة معدلات التصحر، وفقدان الغطاء النباتي، والتنوع البيولوجي، والثروة السمكية ومدى توافرها وعلاقة ذلك بالتوزيع السكاني ومستوى التبادل الاقتصادي بين الدول العربية.
- الآثار السلبية المتوقعة من تغير المناخ.
- الاثار السلبية البيئية الناتجة عن الاستعمار الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، والحروب والنزاعات المسلحة بالمنطقة العربية.
- زيادة معدلات انبعاثات غازات الاحتباس الحراري نتيجة الاستخدام المتزايد للطاقة الاحفورية.
- توسع الرقعة العمرانية للمدن الكبرى وانحسار المناطق الخضراء فيها، وارتفاع تكون الجزر الحرارية.
- زيادة معدلات المخاطر والأزمات والكوارث البيئة.
- نقص الوعي لدى الشعوب بأهمية البعد البيئي وعلاقته بتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية ودعم مسار التنمية المستدامة وأثر ذلك على رفاهية الأنسان.

تحديات إقليمية ودولية

- استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية.
- الاضطرابات وعدم استقرار الأوضاع السياسية في بعض دول المنطقة.
- الحاجة الي استراتيجيات عربية تعمل على دعم التعاون والتكامل العربي.
- تنفيذ الالتزامات والاتفاقيات الدولية.
- مشكلة اللاجئين وما تشكله من أعباء إضافية على اقتصادات الدول المُضيفة.
- الانسجام السياسي بين الدول العربية حول العديد من القضايا الجوهرية والأزمات في المنطقة العربية مما يحد من آفاق وبرامج التكامل في المجالات التنموية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية.

هناك وقائع يجب ان تلفت انتباهنا بالمنطقة العربية:

يتطلب التعامل مع التنمية المستدامة توجية الاهتمام نحو التغييرات المتوقعة في المنطقة العربية، خاصة بالمناطق الهشة او مناطق تنامي الصراع والتي اصبحت تؤثر على حياة 48% من سكان الوطن العربي بدرجات مختلفة؛ كما وعلينا استيعاب حجم الخسائر الناجمة عن ذلك وآثارها على تراجع مستويات التنمية وتتطلب بذل جهود وايجاد حلول غير تقليدية وقياس كيفية تحقيقها؛ (تقدر بعض الارقام حجم الخسائر في سوريا بأنها تتطلب 40 عاماً من التنمية وما يتراوح بين 700 – 900 مليار دولار).

الانخفاض الحاد في أسعار النفط خلال السنوات الأخيرة ستكون لها آثارها في المستويات المتوقعة للتنمية المستقبلية في دول مجلس التعاون الخليجي في العقود القادمة وتتطلب اعداد خطط عملية تراعي الحفاظ على ما تحقق من مستويات تنموية، كما وسيكون لها آثارها على الدول المرتبط نموها الاقتصادي بالعمالة في دول الخليج او بالدعم المباشر؛ فضلا عن ان تسارع وتيرة المخاطر الطبيعية وما تشكله من تأثيرات سلبية وضغوط على الانسان والبيئة الإقليمية تشكل مزيدا من الضغوط المتوقعة على الموارد.

لعله من الاهمية بمكان التأكيد على واقع التدهور الجاري على الغطاء النباتي في المنطقة العربية واثاره في الأمن الغذائي وما يشكله من زيادة حالية ومستقبلية في حجم الخسائر بتنوعها في المنطقة العربية؛ وذلك بسبب تدهور الأراضي وتراجع معدلات الإنتاج وارتفاع إجمالي الخسائر مع تزايد الموجات الحرارية والجفاف وتدهور الأراضي، فضلا عن انخفاض نوعية المياه والأراضي واثارها على العديد من المجالات الحيوية والنتاجية الهامة، ولا سيما في المناطق المروية بالمياه الجوفية. مما يستدعي ضرورة إعادة توزيع استخدامات المياه بين القطاعات الرئيسية، حيث من المتوقع أن يقل سحب المياه لاغراض الزراعة بنسبة 20% لصالح الاستخدام بالمناطق الحضرية والصناعة استجابة للأولويات.

المصدر: الاسكوا التقرير العربي للتنمية المستدامة 2015

رابعاً: أولويات التنمية المستدامة في المنطقة العربية

كما تم الإشارة آليه سابقاً، فلقد تم صياغة وتحديد أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة على أساس أن يتم تحقيقها والتعامل معها بصورة مجملة ومتكاملة، بمعني أنها كتلة مترابطة ومكملة بعضها الآخر ولا تتجزأ وأن تحقيق هدف من أهداف التنمية المستدامة يؤدي الي ويساهم في تحقيق الأهداف الأخرى. ولكن على كل دولة أو منطقة تحديد الأولويات الأساسية بما يتناسب مع والأوضاع الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية لكل دولة، والإمكانيات المتاحة من موارد بشرية، ومالية، وطبيعية، ونظام مؤسسي.

هناك عدد من الأولويات المشتركة لدول المنطقة العربية ككل وهي تمثل كذلك أولويات على المستوى الوطني، ولكن أهمية تلك الأولويات تتفاوت من بلد لآخر. فعلى الرغم من أن القضاء على الفقر المدقع وخفض معدلات الفقر بصفة عامة يعد من أولويات المنطقة العربية، الا أن هذا الهدف لن يتحقق الا من خلال نمو اقتصادي للقطاعات والمنتجات ذات الميزة النسبية والذي يعتمد على الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية، وتنويع مصادر الانتاج، وتحفيز لقطاع التجارة، الذي ينتج عنه خلق لفرص عمل جديدة. وهذا بدوره لن يتحقق بدون القضاء على الامية، وتطوير المعرفة العلمية والبحث العلمي، وتحسين مستوى التعليم والصحة. ولتحقيق ذلك يجب أن يسود المنطقة مناخ داعم للتنمية وجاذب للاستثمار يتحقق من خلال توفير الامن، والسلام، والعدالة الاجتماعية في ظل نظام حوكمة جيد. فبالإضافة الي ضرورة تعزيز النمو الاقتصادي (الصناعة، الزراعة، السياحة) مع توفير البنية التحتية اللازمة من شبكات طرق ونقل، ومياه، وطاقة، وصرف صحي في الوطن العربي، يعتبر التصدي لتأثيرات ظاهرة التغير المناخي وضمان تعزيز أنماط الانتاج والاستهلاك المستدامين.

لعل ما تضمنه إعلان شرم الشيخ "أولويات تنمية الشعوب العربية" ضمن أجندة التنمية العالمية ما بعد 2015 والمنعقد في 30 أكتوبر/تشرين الأول 2014، والصادر عن أعمال المؤتمر الوزاري لوزراء التنمية والشؤون الاجتماعية العرب حول بلورة الأهداف والغايات لأهداف التنمية العربية ما بعد 2015، ومصفوفة الأولويات العربية (عمان، مايو/أيار 2014)، وقد نتج عن هذا المؤتمر تحديد الأولويات الاجتماعية للمنطقة العربية، وتتماثل في أولوياتها مع العديد من الاعلانات الصادرة في المنطقة العربية حول أولويات التنمية من المنظور السياسي والاقتصادي والاجتماعي والبيئي ، والتي يمكن ايجازها كما يلي:

1) القضاء على الفقر المدقع وخفض معدلات الفقر الأخرى
2) خفض معدلات البطالة وتوفير الوظائف والعمل اللائق للجميع بما فيهم الشباب من الرجال والنساء
3) تحقيق الأمن الغذائي والتغذية السليمة وتعزيز الزراعة المستدامة (وفقاً للمجلس الوزاري المختص)
4) ضمان التعليم الجيد للجميع والقضاء على الأمية
5) تأمين الخدمات الصحية المناسبة والجيدة والشاملة بما فيها الصحة النفسية وصحة الأمهات والأطفال
6) تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات
7) توفير الحماية الاجتماعية للأطفال والقضاء على كافة أشكال العنف ضدهم
8) ضمان الحقّ في السكن اللائق للجميع وتعزيز التجمعات البشرية المستدامة والشاملة للجميع (وفقاً للمجلس الوزاري المختص)
9) ضمان الحصول على المياه والصرف الصحي للجميع وتعزيز الاستعمال والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية (وفقاً للمجلس الوزاري المختص)
10) تطوير المعرفة العلمية وتشجيع البحث العلمي والابتكار والتقدم التكنولوجي

11) ضمان حصول الجميع على خدمات الطاقة، والمياه، والصرف الصحي

12) التعامل مع قضايا الامن المائي والغذائي من خلال الحزم التكنولوجية الحديثة لرفع كفاءة استخدام المياه والاراضي

13) ضرورة ايلاء الاستهلاك والانتاج المستدامين أهمية خاصة وربط ذلك بالتغيرات الديموغرافية وازدياد معدلات النمو الحضري وتغير أنماط الحياة، وضرورة وتعديل سياسات الدعم

14) مكافحة التصحر وتدهور التربة وحماية التنوع البيولوجي

15) ضرورة تطوير النظام المالي الحالي ليصبح قادرا على تحقيق الاستدامة المالية للسياسات والخطط والبرامج لدعم تنفيذ التنمية المستدامة وحشد الموارد المالية اللازمة وتعزيز النزاهة والحوكمة

16) تعزيز التماسك الاجتماعي بين فئات المجتمع بأطيافه المختلفة

17) ضرورة العمل على تحقيق استقرار المنطقة العربية والتعامل مع تداعيات الإضرابات السياسية في بعض الدول العربية وتداعياتها بعيدة الأجل على تحقيق التنمية المستدامة، مع إيلاء اهتمام خاص بقضايا استيعاب اللاجئين لدى الدول المستضيفة

<u>ومن الأولويات السابقة تشمل عملية إعداد استراتيجيات التنمية المستدامة الآتي:</u>

- دمج أبعاد التنمية المستدامة في عملية التخطيط التنموي شاملة الأبعاد الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، في جميع القطاعات مع ضرورة تكاملها لضمان تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- تعزيز الترابطات بين القطاعات المختلفة واتساق السياسات وتكاملها ودعم بعضها البعض بما يضمن تحقيق نمو اقتصادي مستدام من خلال تعظيم الكفاءة في استخدام الموارد الطبيعية.
- توفير البيانات، والمعلومات، والمؤشرات اللازمة لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بما في ذلك تعزيز القدرات المحلية لجمع وتحليل البيانات الإحصائية واستخدامات التكنولوجيات الحديثة.
- وضع الية للمشاركة المجتمعية وأصحاب المصلحة.
- القيام بتحليل الوضع الحالي على المستوى الوطني بالتعاون مع أصحاب المصلحة فيما يتعلق بكل هدف من أهداف التنمية المستدامة وذلك من الناحية الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية لتحديد الأوليات. ولتيسير هذه العملية يمكن تحديد مؤشرات لكل هدف يتم على أساسه تحليل الوضع الحالي.
- نظراً لتشابك وتكامل أهداف التنمية المستدامة فلابد من إيجاد إلية مؤسسية على المستوى الوطني تضمن عمل، وتكامل، والتنسيق بين الوزارات المعنية المختلفة وأجهزة الدولة على المستوى المحلي والقومي وعلى ضمان أشراك كافة فئات الشعب في عملية صياغة السياسات، والخطط، والبرامج وفي تنفيذها.
- ضمان الاستثمار في الموارد البشرية من خلال تحسين مستوى التعليم والصحة على كافة المستويات.
- التحول الي اقتصاد المعرفة والابتكار والأبداع والذي يرتكز على الاستثمار في البحث العلمي والتكنولوجيا الحديثة وتوطين التقنية الحديثة وتشجيع ورعاية الباحثين والعلماء في المجالات المختلفة.
- القيام بدراسة تقييم للموارد والخدمات المطلوبة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بما في ذلك حجم الاستثمارات المطلوبة من قبل القطاعين العام والخاص في كافة القطاعات والتي تشمل: الصحة، والتعليم، الحماية الاجتماعية، الأمن الغذائي والزراعة المستدامة، البنية التحتية (الطاقة، المياه والصرف الصحي، النقل والمواصلات، الاتصالات)، وجمع البيانات والمعلومات وتحليلها وإتاحتها، وخدمات النظم البيئية والتنوع البيولوجي.

- إعداد استراتيجية طويلة الأمد تتضمن الرؤية، والأولويات، والأهداف والغايات وخطط للتنفيذ على أن تكون تلك الخطط محددة بمواعيد للتنفيذ، مع تحديد السياسات، والبرامج، والاستثمارات المطلوبة لتحقيق الأهداف.
- وضع السياسات وآليات التنفيذ بما فيها التشريعات وآليات السوق.
- وضع الية للمتابعة، والتقييم، وتصحيح المسار.
- دعم التعاون والشراكات الوطنية، والثنائية، والإقليمية، والعربية، والدولية.[10]

ونظراً للتشابكات والترابطات بين محاور وأهداف التنمية المستدامة فسوف يتم التعرض لأولويات التنمية المستدامة بالمنطقة العربية تحت العناوين الرئيسية التالية:

- العدالة الاجتماعية ورفاهية الأنسان العربي
- الموارد الطبيعية من مياه، وطاقة، وأراضي اللازمة لدعم تنمية اقتصادية مستدامة
- القطاعات الاقتصادية المختلفة ذات الميزة النسبية في المنطقة العربية
- الحفاظ على البيئة والنظم الأيكولوجية والتي تحقق التوازن وضمان تحقيق تنمية مستدامة
- السلام والاستقرار والأمن
- الحكومة والمؤسسات اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة
- التنمية البشرية والبحث العلمي
- السياسات التمكينية وآليات التنفيذ

1 : العدالة الاجتماعية ورفاهية الأنسان العربي

1-1 القضاء على الفقر، والمساواة ورفاهيه الأنسان

نصت مقدمة الإعلان الخاص بأهداف التنمية المستدامة على الاتي: "باسم الشعوب التي نحن في خدمتها، اتخذنا قراراً تاريخياً بشأن مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى التي تركز على الناس وتفضي الي التحول. ونحن ملتزمون بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة بالكامل بحلول عام 2030، ونحن ندرك أن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده بما في ذلك الفقر المدقع هو أكبر تحد يواجه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة. ونحن ملتزمون بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة – الاقتصادي والاجتماعي والبيئي – على نحو متوازن ومتكامل".

كما نصت الفقرة (3) من الإعلان الذي جاء على لسان رؤساء الدول والحكومات المجتمعين في مقر الأمم المتحدة خلال الفترة 25 – 27 سبتمبر / أيلول 2015، "نعتزم العمل من الأن وحتى عام 2030، القضاء على الفقر والجوع في كل مكان، ومكافحة أشكال عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها وبناء مجتمعات مسالمة وعادلة وشاملة للجميع، وحماية حقوق الأنسان والعمل على تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات وكفالة الحماية الدائمة للأرض ومواردها الطبيعية، ونعقد العزم أيضاً على تهيئة الظروف المناسبة للنمو الاقتصادي المستدام والمطرد الذي يشمل الجميع، وللازدهار العميم وتوافر فرص العمل الكريم للكافة، مع مراعاة مختلف مستويات التنمية والقدرات الوطنية".

10 Getting Started with the Sustainable Development Goals, a Guide for Stakeholders, Sustainable Development Solutions, December 2015

مستويات المعيشة والتنمية المستدامة في منطقتنا العربية

- تنامي الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تحول دون التركيز على التخطيط الطويل الأجل لصالح المتطلبات والاحتياجات اليومية العاجلة وتبطيء من الحصول على الاستثمارات المطلوبة للتنمية المستدامة .
- رغم وجود مؤشرات بمعدلات متوسطة عن الانخفاض في معدل النمو السكاني في المنطقة العربية خلال الفترة 2010–2015 بمعدل 19.2% مقارنة بالفترة 1990–1995 الا ان عدد السكان الاجمالي يزيد بمعدلات تستهلك معدلات التنمية في العديد من البلدان العربية.
- المنطقة العربية لم تحقق أهداف الإنمائية للألفية المتمثلة في خفض نسبة الفقر عند السكان الذين يقل دخلهم عن مبلغ 1.25 دولار ، بالرغم من أن النسبة المتحققة في المنطقة العربية (7.4%) أفضل من المتوسط العالمي. وهذا يشكل تحدي في تحقيق الهدف الاول حول انهاء الفقر. فالاتجاه الإقليمي بشكل عام غير مواتي، حيث يبين الاتجاه الإقليمي العربي لهذا المؤشر تغيير غير معنوي على الصعيدين الإقليمي وتحت الإقليمي

المصدر: الاسكوا التقرير العربي للتنمية المستدامة 2015

هذا وتولي البلدان العربية أهمية خاصة بالبعد الاجتماعي لأهداف التنمية المستدامة بما في ذلك تحسين مستوى الرعاية الصحية للمواطن العربي. ولقد عبرت دول المنطقة العربية عن ذلك من خلال قرار القمة العربية رقم (631) الصادر عن دورتها (26) بشرم الشيخ المتعلق بأهداف التنمية المستدامة 2030وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2078) الصادر عن دورته العادية (97) فبراير 2016، الذي وافق على أن يتضمن الملف الاقتصادي والاجتماعي لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورته العادية (27) نتائج المؤتمر الوزاري حول " تنفيذ أجندة التنمية المستدامة 2030 في الدول العربية: الأبعاد الاجتماعية وعلى مشروع القرار الصادر عن المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الصحة العرب في اجتماعه التحضيري لأعمال هذه الدورة بهذا الشأن، الذي أنعقد بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بتاريخ 2 مارس 2016 والموافقة على عقد منتدى وزاري عربي كل سنتين في إحدى الدول العربية الأعضاء تحت عنوان "أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة 2030".

أن الهدف الأساسي من استراتيجيات التنمية المستدامة هو تحقيق رفاهية الأنسان من خلال القضاء على الفقر، وخفض الفجوة بين الطبقات الفقيرة والطبقات الغنية، وتحسين مستوى الخدمات الصحية وتوفير الخدمات اللازمة لكافة فئات الشعب خاصة للمرأة والفئات الفقيرة والمهمشة، وذوي الاحتياجات الخاصة وأصحاب المعاشات، من سكن، ومواصلات ووظائف وخدمات اجتماعية من تعليم، وصحة، وخدمات ثقافية. ويندرج هذا تحت الهدف الأول، والثالث، والرابع، والعاشر، والحادي عشر من أهداف التنمية المستدامة.

يعد الفقر سبباً في التدهور البيئي ونتيجة له. كما أن هناك علاقة وثيقة بين الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتتعرض عدد من الدول العربية الي تبعات التدهور البيئي على المستوى الوطني، والإقليمي والدولي والتي تتمثل في التصحر، وتدهور التربة، وفقدان التنوع البيولوجي وبالتالي زيادة معدلات الفقر في المنطقة العربية. ورغم تبني دول المنطقة العربية للهدف الأول للألفية والخاص بالقضاء على الفقر وعلى الرغم من التقدم الكبير الذي حققته المنطقة لتحقيق هذا الهدف ألا أن عدد من الدول العربية مازالت تعاني من معدلات عالية للفقر.[11] كما أن اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء وتباين الطبقات وعدم المساواة بين فئات الشعب المختلفة في عدد من الدول العربية من العوامل المسببة في وجود شرخ في النسيج الاجتماعي وعدم تماسكه مما يؤثر سلباً على مسار التنمية المستدامة. وتقدر نسبة السكان في المنطقة العربية الذي يقعون في دائرة الفقر المدقع، أي فئات الشعب الذين يحصلون على اقل من 52،1 دولار يومياً الي 4،7٪ في عام 2012 مقارنة بـ 5،5٪ في عام

11 United Nations Environment Programme (UNEP), Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), Arab Sustainable Development Report, First Edition, 2015

1990.[12] ومن المتوقع أن تكون هذا النسبة اعلى من ذلك في العام الحالي نظراً للأحوال الاقتصادية والسياسية والأوضاع الغير مستقرة نتيجة الاضطرابات والصراعات التي تمر بها بعض دول المنطقة.

ويعتبر التعليم والخدمات الصحية من الضروريات التي تحقق رفاهية الأنسان. فبالرغم من التقدم الذي أُحرز في هذين المجالين في المنطقة العربية ألا أنه مازال هناك قصور في مستوى التعليم والخدمات الصحية في العديد من دول المنطقة العربية. بالنسبة للتعليم فأن مستوى التعليم في معظم البلدان العربية دون المستوى المطلوب. أما بالنسبة للخدمات الصحية فلقد تحسنت بصفة عامة والتي انعكس في تحسن في معدلات وفيات الأطفال والأمهات. ولكن هناك أمراض مثل أمراض القلب، والسكري، والحالات النفسية التي أصبحت أمراض تمثل خطرا متزايداً في المنطقة العربية.[13]

وفي حين تم تحسين خدمات المياه والصرف الصحي لقرابة 195 مليون نسمة في الفترة من 1990 و2015 ألا أن هذا لم يواكب الزيادة السكانية في الدول العربية الأقل نمواً. وهذا ينطبق كذلك بالنسبة لخدمات الطاقة، حيث أنه لم يكن هناك تحسن يذكر بالنسبة للدول العربية الأقل نمواً منذ عام 200 والتي تصل الخدمة الي اقل من نصف متوسط معدلات المنطقة ككل. كما تقدر الفجوة في الطلب على المساكن في المنطقة العربية بحوالي 3.5 مليون وحدة والتي تزايدت نتيجة الحروب والصراعات بالمنطقة.

وبالنسبة للغذاء فأن عدد من دول المنطقة مازال يعتمد الي حد كبير على الاستيراد من الخارج لسد فجوة الغذاء، كما أن هناك مشكلة متعلقة بمدى قدرة المواطن على الحصول على الغذاء ومستوى التغذية حيث أنه بالرغم من التقدم الذي أُحرز في هذا الصدد في عدد من الدول العربية ألا أنه لم تتحسن ظرف التغذية في المنطقة العربية بصفة عامة، في حين تدهورت بين أطفال الدول العربية الأقل نمواً [14] فلقد شهدت المدن العربية زيادة مضطردة في عدد السكان، وارتفاع الهجرة اليها من الريف مما أدى الي نشوء جيوب فقيرة تعاني من نقص الغذاء والفقر المدقع، وكذلك الحال في مخيمات اللاجئين الناشئة عن الصراعات في المنطقة العربية.[14]

إدراكا لأهمية البعد الاجتماعي بالمنطقة العربية خاصة فيما يتعلق بالقضاء على الفقر، وتحقيق المساواة، والأمن، والسلام الاجتماعي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة فلقد أوصى المؤتمر الإقليمي للسكان والتنمية في الدول العربية المنعقد في جمهورية مصر العربية في الفترة من 24– 26 بضرورة بذل المزيد من الجهود لمكافحة الفقر، والحصول على الحقوق والحريات الأساسية التي تمكّن المواطن العربي من المشاركة الفعالة في التنمية الاقتصادية والمجتمعية، وتعزيز مبادئ العدالة الاجتماعية والمساواة، وتعزيز دور المرأة والشباب في المساهمة الفعالة في عملية التنمية المستدامة، والاستفادة من الخبرات المتراكمة لكبار السن وإتاحة الفرصة لهم للمساهمة في عملية التنمية، وإدماج ذوي الإعاقة في المجتمع ومن الاستفادة من التقدم الاقتصادي، والاجتماعي، والتكنولوجي والتمتع بحياة لائقة. كما أوصى المؤتمر بتعزيز وحماية الصحة الجنسية والإنجابية وحماية الحقوق الإنجابية لضمان تحقيق حياة صحية سليمة. [15]

وللقضاء على الفقر، وتحقيق المساواة ورفاهيه الأنسان العربي هناك عدد من السياسات والإجراءات التي من شأنها المساهمة في تحقيق ذلك وتشمل الاتي:

12 Sustainable Development Goals, An Arab Regional perspective, ESCWA, 2014

13 United Nations Environment Programme (UNEP), Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), Arab Sustainable Development Report, First Edition, 2015

14 United Nations Environment Programme (UNEP), Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), Arab Sustainable Development Report, First Edition, 2015

15 المؤتمر الإقليمي للسكان والتنمية في الدول العربية، جمهورية مصر العربية، 24-26 يونيو/حزيران 2013

- ضمان مشاركة كافة فئات الشعب في اتخاذ القرار، وفي إعداد خطط، وبرامج التنمية بما فيها المرأة، والشباب، والفئات المهمشة، والتي يجب أن تؤكد على ضرورة دمج أبعاد التنمية المستدامة: البعد البيئي، والاجتماعي، والاقتصادي، في صياغة الاستراتيجيات، والخطط، والبرامج القطاعية والتي يجب أن تكون متسقة مع الرؤية والاستراتيجية الشاملة للدولة والتي تأخذ في الاعتبار المستوى المحلي لكل دولة.
- توفير أنظمة الحماية الاجتماعية المتكاملة ونظم الضمان الاجتماعي فيما بين الدول العربية.
- ضمان توفير الخدمات الأساسية من تعليم، وصحة، وفرص عمل، ومسكن، ووسائل النقل التي تتناسب مع دخول مختلف فئات الشعب، على أن يتم صياغة خطط التنمية المستدامة في إطار من المشاركة المجتمعية وتحت مظلة اجتماعية تضمن المساواة، والعدالة في توزيع الثروة، وتكافؤ الفرص.
- إشراك المجتمع المدني بصورة فعالة في كافة المجالات التنموية وتذليل العقبات نحو أنشاء وتأسيس جمعيات المجتمع المدني خاصة الجمعيات التي تعمل في مجال التنمية المستدامة، والتنمية المجتمعية والبيئية.
- تطوير السياسات الإقليمية في مجال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ووضع رؤية عربية بناء على الأولويات العربية للتنمية المستدامة بما في ذلك القضاء التام على مظاهر التميز والأقصاء التي يعاني منها بعض الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال التشريعات والقوانين الخاصة لضمانا لحقوق المتكاملة لكافة فئات الشعب بما في ذلك الصحة، والتعليم، والتمكين الاجتماعي والاقتصادي، والتدريب بما في ذلك النساء ذوات الإعاقة وتعزيز دورهم في المجتمع.[16]

وفيما يتعلق بالأسرة، فلقد قامت إدارة المرأة والأسرة والطفولة بإعداد وثيقة " منهاج العمل للأسرة في المنطقة العربية في إطار أهداف التنمية المستدامة 2030" كأول وثيقة على المستوى الإقليمي والدولي تضع قضايا تمكين الأسرة على أجندة التنمية المستدامة طبقا لمؤشرات قياس محددة ضمن المحاور السبعة عشر لأجندة التنمية المستدامة 2030. ولقد عُرضت هذه الوثيقة على لجنة الأسرة العربية والتي عُقدت بتاريخ 29 فبراير/شاط 206 بشرم الشيخ وقد أوصت الدورة السابعة للجنة الأسرة العربية بأن تقوم الأمانة الفنية للجنة الأسرة العربية – إدارة المرأة والأسرة والطفولة – بتعميم الوثيقة على الدول الأعضاء لأبداء ملاحظاتهم عليه والتي تم بناء عليه موافاة الدول الأعضاء بالصيغة النهائية للوثيقة. وتم اعتماد وثيقة منهاج العمل للأسرة في المنطقة العربية في إطار تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 بموجب القرار (833) خلال أعمال الدورة العادية (36) لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب والتي عُقدت يوم 15 ديسمبر/كانون الأول 2016 بالقاهرة.[17]

- ولقد أوصى المؤتمر العربي رفيع المستوى حول "احتياجات وحماية الأسرة العربية في ظل التغيرات المعاصرة" والمنعقد في فبراير/شباط 2016، بشرم الشيخ بتعزيز دور الأسرة في التنمية المستدامة من خلال:
  - مراجعة التشريعات والقوانين لجعلها أكثر اتساقاً مع المعاهدات والاتفاقيات الدولية الموقعة من قبل الدول الأعضاء بشكل يحترم القيم العربية.
  - زيادة مستوى الوعي بدور الأسرة في التنمية المستدامة.

[16] توصيات الندوة العربية حول "حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في إطار خطة التنمية المستدامة 2030"، التي عقدت في تونس في يومي 29-30 نوفمبر/تشرين الثاني 2016

[17] جامعة الدول العربية، إدارة المرأة والأسرة والطفولة، 2017

- إعداد سياسات اجتماعية حول الأسرة.
- دعم تفعيل الشراكة بين مختلف القطاعات.
- تعزيز آليات الرصد والمتابعة والتقييم.
- دعم آليات إقليمية للتنسيق والدعم الفني وتفعيل الدور التنسيقي للجنة الأسرة العربية في دعم المرأة والأسرة، والطفولة في جامعة الدول العربية بالتعاون مع الآليات الوطنية والمنظمات الدولية، والإقليمية، والوطنية المعنية بالأسرة.
- ضمان توفير الغذاء للأسر.
- تنمية القدرات والموارد الاقتصادية والبشرية للأسرة في مختلف المجالات.
- دعم الأسر المزارعة بالمعلومات والمعدات وفي الحصول على الأراضي.
- تيسير أنشاء تعاونيات زراعية وتقديم القروض والمنح لتمكين الأسر في تنفيذ المشاريع.
- دعم أنماط العيش الصحية وبالرفاهية في جميع الإعمار ليشمل التثقيف والتوعية في مجال الصحة.
- ضمان التعليم الجيد والعادل للجميع وتعزيز فرص التعليم مدى الحياة للجميع.
- تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتوفير البيئة التمكينية للمساهمة الفعالة لها في التنمية المستدامة.
- ضمان توفير المياه، والصرف الصحي، والطاقة بأسعار ميسرة.
- توفير البنية التحتية اللازمة الي تتيح للأسرة تنفيذ مشاريع منتجة.
- توفير التدريب اللازم في مجال المشاريع التي تدعم التنمية المستدامة
- بناء بنية تحتية قادرة على الصمود وتحفيز التصنيع المستدام وتشجيع الابتكار.
- دعم المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر في كافة المجالات والتي تدعم التنمية المستدامة.
- تشجيع الأسرة على اتباع أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.
- دعم سياسات المالية للمشاريع المبتكرة والتي تساهم في عملية التنمية المستدامة.[18]

اما بالنسبة للرعاية بالطفولة ولأهمية النهوض بأوضاع الأجيال القادمة وفقاً لأجندة التنمية المستدامة 2030، قدمت إدارة المرأة والأسرة والطفولة بنداً خاصاً بشأن أجندة التنمية المستدامة للطفل في المنطقة العربية لما بعد 2015 خلال أعمال الدورة العشرين للجنة الطفولة العربية التي انعقدت بمقر الأمانة العامة خلال الفترة من 10 ال 12 نوفمبر 2014 وذلك بهدف بلورة موقف عربي تجاه أجندة التنمية للطفل لما بعد 2015 تتضمن أولويات التنمية الواجب توفيرها للطفل في الدول العربية وبحث الإخفاقات والتحديات التي واجهت المنطقة العربية عند تحقيق الأهداف التنموية للألفية.

وقد طلبت الدورة العشرين للجنة الطفولة العربية من اللجنة الاستشارية العربية لحقوق الطفل إعداد "استراتيجية عربية شاملة للنهوض بأوضاع الطفولة في المنطقة على أن يتم وضع إطار زمني لمراجعتها كل خمس سنوات، بالتعاون مع كافة المنظمات العربية والإقليمية المعنية. وبعد اعتماد هذه التوصية خلال الدورة الرابعة والثلاثين لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب التي انعقدت في

[18] المؤتمر العربي رفيع المستوى حول "احتياجات وحماية الأسرة العربية في ظل التغيرات المعاصرة" فبراير/شباط 2016، شرم الشيخ

شرم الشيخ في 22 ديسمبر 2014 قامت الإدارة بإعداد مسودة الإطار العام لـ "أجندة التنمية للاستثمار في الطفولة في الوطن العربي لما بعد 2015" والتي تضمنت عدد من القضايا ذات الأولوية من بينها حماية الأطفال في مناطق النزاعات المسلحة وضمان حقوق الأطفال في حالات الطوارئ، ووضع الأطفال اللاجئين، والنازحين والعالقين بدول الجوار، وكذلك حماية الأطفال من كافة اشكال العنف والاستغلال الجنسي وسوء المعاملة.[19]

2-1 السكان والصحة

تشهد المنطقة العربية زيادة مطردة في النمو السكاني بلغ 4،2٪ سنوياً مقارنة بالمتوسط العالمي الذي يبلغ 1،5٪ سنويا. ويبلغ أجمالي عدد سكان الدول العربية 424 مليون نسمة عام 2015.[20] ويشكل هذا النمو السكاني عبئاً على الموارد الطبيعية والقدرة الاستيعابية للبيئة، والنظم الايكولوجية، وزيادة الطلب على المياه، والطاقة، والغذاء، وعلى الخدمات بصفة عامة بما فيها الخدمات الصحية.

وحيث أن توفير الخدمات الصحية لمختلف طبقات شعوب المنطقة العربية يعتبر عنصراً أساسياً لتحقيق رفاهية الأنسان الذي هو الهدف الأساسي للتنمية المستدامة فعلى الدول العربية العمل على ضمان توفير الرعاية الصحية اللازمة من خلال الاتي:

- رصد التمويل اللازم بميزانيات الدول العربية لتوفير الرعاية الصحية لكافة فئات الشعب.
- القيام بعمل الدراسات والأبحاث اللازمة لتحديد الأسباب الجذرية للأمراض المزمنة بالمنطقة العربية والتي قد يرجع السبب فيها سوء إدارة الموارد الطبيعية، وأنماط الاستهلاك والانتاج الغير مستدامين والتي ينتج عنها تلوث الهواء، والمياه، والغذاء، وإعداد الخطط والسياسات والبرامج لمواجهة تلك الاسباب.
- ضمان توفير المياه النظيفة ومنع مصادر تلوث المياه السطحية والجوفية، وضمان توفير الهواء النظيف، والغذاء الآمن لكافة فئات الشعب من خلال منع والحد من الملوثات واستخدامات الأسمدة والمبيدات الضارة بالصحة والبيئة.
- دعم نظم الرعاية الصحية من خلال توفير تغطية عادلة لتشمل كافة فئات الشعب مع تقديم خدمات الوقاية من الأمراض، وعلاجها بأسعار ميسرة.
- توفير التمويل اللازم من خلال موازنة الدول لتوفير العناية الصحية اللازمة لكافة فئات الشعب بما فيها الفئات المهمشة، وذوي الاحتياجات الخاصة والمرأة.
- صياغة السياسات لتحسين خدمات الرعاية الصحية شاملة برامج التوعية لتنظيم الأسرة ورعاية الطفل.[21]
- تكثيف الجهود الرامية الي مكافحة الأمراض وتطبيق الاستراتيجيات العربية في هذا الشأن بما في ذلك الاستراتيجية العربية للإيدز 2014-2020.[22]
- تحسين جودة الخدمات الصحية، وتوفير الموارد البشرية الصحية المؤهلة والمدربة للإجراءات المقترحة.

---

[19] جامعة الدول العربية، إدارة المرأة والأسرة والطفولة، 2017

[20] البنك الدولي، 2016

[21] تم اعتماد اجندة التنمية للنهوض بأوضاع الطفولة في الوطن العربي لما بعد 2015 بموجب قرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب في دورته الاستثنائية الثالثة

[22] تم اعتمدها من قبل مجلس وزراء الصحة العرب عام 2014

حول هدف ضمان حياة صحية تشير اوضاع المنطقة العربية للملامح التالية

- على رغم الجهود الواضحة لم تتحقق الأهداف الإنمائية للألفية الداعية لخفض معدلات الوفيات بمقدار الثلثين، وذلك على الرغم من التقدم المحرز (54.3%) حيث كانت نسبة الوفيات في المنطقة العربية 35.6 حالة وفاة لكل 000 1 ولادة حية، وهي أفضل من المتوسط العالمي للوفيات. وساد لاتجاه الايجابي كافة المناطق تحت الإقليمية ، مع إحراز تقدم أكبر في الانخفاض في بلدان مجلس التعاون الخليجي (68.2%)، يليها المشرق العربي (64.7%)، والمغرب العربي (59.6%)، وفي أقل البلدان نمواً (46.1%)
- لم تتحقق الأهداف الإنمائية للألفية لوصول الجميع إلى وسائل تنظيم الحمل. حيث ظل معدل انتشار وسائل تنظيم الحمل كقيمة (46.7%) تقل كثيرا عن المتوسط العالمي. وكانت معدلات تنظيم الحمل بالبلدان الاقل نمواً بالاتجاه الأكثر ملاءمة، مع زيادة في استخدام وسائل منع الحمل، يليها المغرب العربي والمشرق العربي بزيادة 25.9% و 25.8% على التوالي، وفي دول مجلس التعاون الخليجي شهدت انخفاضا بنسبة 20.6%.
- التحصين ضد أمراض الطفولة المعدية في المنطقة كان 85.8%، أعلى من المتوسط العالمي. وكان الاتجاه الإقليمي للتحسن متوسط، بزيادة 10.4%. حيث أظهرت اتجاهات مواتية معتدلة في بلدان المغرب العربي ودول مجلس التعاون الخليجي بزيادة 16% و 12.4% على التوالي. وأظهرت مستويات بأقل البلدان نمواً أكبر في مجال التحصين، بزيادة 34.8%، بينما المشرق العربي فلم تظهر له أي تغير في الاتجاه
- قدرت نسب السمنة بين الأطفال في المنطقة العربية (11.3%) وهي نسبة أسوأ بكثير من المتوسط العالمي عموما لا تحمل دول المغرب العربي اتجاها واضحا، في حين كانت هناك زيادة في المشرق العربي (34.4%)، وكانت النسب بشكل ملفت للانتباه في بلدان مجلس التعاون الخليجي (112.9%). ولكن في البلدان الاقل نمواً أظهر اتجاها مناسب بانخفاض (39.8%) عبر نفس الفترة.

المصدر: الاسكوا التقرير العربي للتنمية المستدامة 2015

3-1 التعليم

يعتبر الاستثمار في رأس المال البشري لرفع مستوى القدرات المحلية عنصراً أساسياً لدعم مسار التنمية المستدامة، الأمر الذي يتطلب النهوض بمستوى التعليم في المنطقة العربية بداية بإعادة تأهيل المُعلم بما يُمكّنه من إعداد أجيال تستطيع مواكبة المتطلبات المعاصرة، وأولويات الدول العربية، وتحديات التنمية المستدامة. ويعد التعليم محوراً أساسيا لأحداث تنمية متكاملة ومستدامة في المنطقة العربية.

ولتحقيق الهدف الرابع والخاص بضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعليم مدى الحياة للجميع فلقد عملت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالتعاون مع اليونسكو ووكالات الأمم المتحدة وكافة الجهات المعنية بالتعليم على اعتماد جدول أعمال عالمي واحد للتعليم للفترة من عام 2015 الي عام 2030. وفي هذا الإطار عقد المؤتمر الإقليمي للتربية للمنطقة العربية خلال الفترة 27-29 يناير 2015 بشرم الشيخ، تحت رعاية الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وتم وضع واعتماد تصور حول الأجندة العربية للتعليم لما بعد 2015، شاملة الأولويات والسياسات التعليمية للمنطقة العربية (2015- 2030).

ولقد دأبت الدول العربية الي بذل مجهودات من اجل تطوير التعليم طبقا لخطة تطوير التعليم[23] والعمل على محو الأمية من خلال العمل على تنفيذ العقد العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار (2015 – 2025)، وذلك استناداً للقرار رقم (636) الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية (على مستوى القمة) 26 (2015/3/29- شرم الشيخ)، وتحسين أداء المُعلم إيمانا من جامعة الدول العربية بأن المُعلم هو عنصر أساسي من عناصر التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع .[24]

[23] اقرت خطة تطوير التعليم في قمة دمشق/مارس 2008، كما نص قرار القمة الاقتصادية والتنموية والاجتماعية في عام 2009 بالكويت على "تنفيذ الدول العربية لخطة تطوير التعليم في الوطن العربي خلال الفترة من 2009 – 2019 "

[24] إدارة التربية والتعليم والبحث العلمي، جامعة الدول العربية، "ضمان التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع"

وشهدت المنطقة العربية اعتماد سياسات لتحسين مستوى التعليم حيث حققت دول الخليج خاصة تقدماً في منظومة التعليم تمثلت في تسجيل أعلى مستويات لالتحاق الفتيات بالمدارس على كافة مستويات التعليم كما أنخفض كذلك معدل الأمية بين السكان في سن 15 فما فوق. ولكن مازال معدل الأمية في المنطقة العربية هو الأعلى بين مناطق العالم. ويجدر الإشارة الي أن الأنفاق الحكومي على التعليم قد تراجع بنسبة 6،17٪ في حين وصلت النسبة الي 31٪ في البلدان العربية الأقل نمواً.[25] ويجب عدم الاقتصار على تحليل النسب الإحصائية للالتحاق والقيد بل ضرورة متابعة مستويات الجودة من خلال إدماج تحليل مخرجات النظم التعليمية العربية على ضوء نتائج التقييمات الدولية.

ولضمان مستوى تعليم جيد فعلى الدول العربية العمل على اتخاذ الإجراءات التالية:

- دعم تنفيذ خطة تطوير التعليم في العالم العربي.[26]
- مراجعة وصياغة مناهج التعليم وأساليب التدريس بحيث يتم دمج البعد البيئي، والاجتماعي، والتنموي في المناهج التعليمية بما في ذلك الآليات والتقنيات اللازمة لتفادي والحد من الأخطار البيئية ومخاطر الكوارث والتعامل معها مع التأكيد على ضرورة

حول هدف التعليم الجيد تشير اوضاع المنطقة العربية للملامح التالية

- لم تحقق المنطقة العربية الأهداف الإنمائية للألفية في حق الجميع بالالتحاق بالتعليم الابتدائي، على الرغم من أن القيمة الإقليمية مثلت (91.4%) أفضل من المتوسط العالمي. حيث اظهرت المنطقة العربية اتجاها إيجابية (بزيادة 15%)، كما حققت البلدان الاقل نمواً (زيادة 53.1%)، والمغرب العربي (زيادة 31.2%) وبلدان مجلس التعاون الخليجي (زيادة 25.4%). و لم يظهر المشرق العربي أي تغيير ملموس.
- رغم الجهود التي بذلت الا ان المنطقة العربية لم تحقق الأهداف الإنمائية للألفية من في التعليم الاساسي كحق، وعلى الرغم من أن ما تحقق بالإقليم (94.5%) أعلى من المتوسط العالمي. الا ان المنطقة العربية أظهرت اتجاها إيجابيا معتدلاً بزيادة 14.7%، لا سيما في منطقة المغرب العربي، و (42.8%). في المشرق العربي، ولا يوجد اتجاه واضحا كما لم تكن البيانات متاحة لتحديد اتجاه التغير في أقل البلدان نمواً أو في دول مجلس التعاون الخليجي.
- المنطقة العربية لم تحقق الأهداف الإنمائية للألفية لمحو الأمية للكبار في القراءة والكتابة ، وعلى الرغم من الاتجاه الإيجابي الواضح الذي مثل (41.4%). ورغم الاتجاه الايجابي الا ان الإقليم حقق 78.1% وهو أقل من المتوسط العالمي. وكان الاتجاهات مواتية عبر المناطق تحت الإقليمية (31.3% لدول مجلس التعاون الخليجي، 34.5% للمشرق العربي، و 54% للمغرب العربي)، باستثناء أقل البلدان نمواً، حيث كانت البيانات غير كافية.
- تتفق "الحكومات العربية" 17.6% أقل في التعليم من المتوسط العالمي و اتجاه التناقص الأكثر وضوحاً في أقل البلدان نمواً (انخفاض نسبة 31%)، تليها بلدان مجلس التعاون الخليجي (انخفاض 27.2%). لا يوجد اتجاه واضح للمشرق العربي و للمغرب العربي.
- نسبة التلاميذ إلى المعلمين في المنطقة العربية (20.5) أفضل من المتوسط العالمي ، وهناك تحسن في الاتجاه الإقليمي بوجه عام (بنسبة 23%). جميع المناطق تحت الإقليمية أظهرت اتجاهات مواتية معتدلة لتقلص الفجوة (أقل البلدان نمواً 21.4%، المشرق العربي 21.1% والمغرب العربي 19.2%)، باستثناء منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، حيث تم التحسين كبير (32.6%).

المصدر: الاسكوا التقرير العربي للتنمية المستدامة 2015

[25] United Nations Environment Programme (UNEP), Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), Arab Sustainable Development Report, First Edition, 2015

[26] اعتمدت في قمة الجامعة العربية التي انعقدت في دمشق عام 2008

التركيز على اتباع منهجية في التعليم تعتمد في الأساس على الابتكار، والتفكير، والبحث، وليس على التلقين والحفظ.

- تضمين أسس التنمية المستدامة في المناهج التعليمية بما في ذلك السياسات والتشريعات. وتشمل عملية النهوض بالتعليم والتدريب المهني والفني وإعداد الكوادر الفنية في مختلف التخصصات والتقنيات الخاصة بالتنمية المستدامة.
- توفير منظومة تعليمية بجودة عالية ومتاحة للجميع دون تميز بين الرجل والمرأة وفي إطار نظام مؤسسي كفؤ وعادل.
- دعم قدرات القطاع الخاص والمجتمع المدني وتحفيزه على تنمية القدرات الوطنية لتوفير الكفاءات اللازمة لدعم مسار التنمية المستدامة.
- إعداد برامج تدريبية لدعم القدرات الوطنية والإقليمية مستنداً الي عملية تقييم وتحديد للاحتياجات الوطنية في كافة المجالات والتخصصات بما في ذلك تخصيص برامج تدريبية لدعم قدرات المعلمين بصفة مستمرة في الممارسات التعليمية الداعمة للتنمية المستدامة وإجراءات تنفيذها داخل الصفوف وتعزيز القيم المدنية في التعليم.
- العمل على ضمان تأمين حق التعليم للجميع دون تمييز أو تفرقة أو تهميش على أساس مبدأ تكافؤ الفرص في الالتحاق، والمعاملة، والنجاح، والمتابعة، وتعزيز جودة التعليم على جميع المستويات ولجميع عناصره وربط تطوير التعليم باحتياجات التنمية الشاملة، والمتكاملة، والمستدامة كما ورد بخطة تطوير التعليم التي أقرت في دمشق في مارس 2008.

1-4 العدالة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين

تعتبر العدالة الاجتماعية والتي تتمثل في العدالة في توزيع الثروة والدخل القومي والعدالة في الحقوق والواجبات بين مختلف فئات الشعب بما في ذلك الفئات الفقيرة، والمهمشة، والشباب، والمرأة، وذوي الاحتياجات الخاصة من الدعائم الرئيسية للتنمية المستدامة. وأن تحقيق ذلك من شأنه بث روح الانتماء، والمواطنة، والمسئولية من قبل كافة فئات الشعب والذي من شأنه تعزيز المشاركة الإيجابية والفعالة في تنفيذ وتفعيل استراتيجيات وسياسات التنمية المستدامة. ويتطلب ذلك التأكيد على تعميم مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين مختلف فئات الشعب وبين الرجل والمرأة، والفئات المهمشة، وإدماج كافة فئات الشعب في عملية اتخاذ القرار وفي عملية التنمية والذي يتحقق من خلال توفير فرص العمل، والخدمات بكافة أنواعها لتشمل السكن اللائق، ومواصلات، وخدمات اجتماعية من تعليم، وصحة، وثقافة.

ولقد اعتمد المجلس الوزاري لجامعة الدول العربية في دورته الـ (144) في سبتمبر 2015 إعلان القاهرة للمرأة العربية وخطة العمل الاستراتيجية التنفيذية "أجندة النهوض بالمرأة في المنطقة العربية لما بعد 2015" كأجندة تنمية المرأة في المنطقة العربية 2030، لتنفذ الهدف الخامس المعني بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات على المستوى الإقليمي. وتعتبر خطة العمل واضحة المعالم لتمكين المرأة والنهوض بأوضاعها على كافة المستويات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية مستهدفة القضاء على العنف ضد المرأة أثناء النزاعات المسلحة كمحور خاص، محدد الفرضيات والمخاطر، والفئات المستهدفة، والجهات المسؤولة عن التنفيذ. ولقد ركزت خطة العمل على أربعة محاور هي: المشاركة السياسية للمرأة العربية، والتمكين الاقتصادي للمرأة العربية، والتحولات الاجتماعية، والقضاء على العنف ضد الفتيات والنساء. ولقد حددت الخطة مؤشرات لقياس التقدم المحرز لكل هدف من أهداف الخطة، والفترة الزمنية لكل محور.[27]

[27] جامعة الدول العربية، إدارة المرزة والاسرة والطفولة، 2017

ولقد أيد مؤتمر الدوحة الجهود المبذولة من قبل الدول العربية لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين دور المرأة بما لا يتعارض مع الأنظمة والتشريعات الداخلية للدول العربية وتعزيز دور المرأة في مختلف المجالات.[28]

ولتفعيل دور المرأة وتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة عقدت جامعة الدول العربية اجتماع رفيع المستوى حول الأهداف التنموية للألفية المعنية بالنساء والفتيات والمساوة بين الجنسين وتمكين المرأة في المنطقة العربية: أجندة التنمية لما بعد 2015– الفرص والتحديات – بمقر جامعة الدول العربية بالقاهرة في 23 فبراير/شباط 2014.

ولقد أنبثق عن هذا المؤتمر الاتفاق على الاتي[29]:

- تعزيز مساواة المرأة وتمكينها ضمن أهداف الخطة الإنمائية لما بعد 2015 كما طرحته الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.
- العمل على ضمان تنفيذ سياسات العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر والتغطية الصحية.
- تطوير ودعم آليات المشاركة السياسية للمرأة وعزيز نسب مشاركتها في كافة المجالس المنتخبة.
- دعم صلاحيات الآليات والمجالس الوطنية المعنية بالمرأة لزيادة فاعلية تمكين المرأة داخل المجتمعات العربية.
- العمل على نشر أساليب تداول المعلومات وتوفير قواعد بيانات من اجل دعم مشاركة المرأة على مختلف الأصعدة.
- تطوير الثقافة والأعراف الاجتماعية لإنتاج أنماط اجتماعية أكثر عدالة.
- القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات.

في مجال تحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين النساء والفتيات

- محو أمية الكبار من الإناث في المنطقة العربية بلغ (70.0%) ولكنه أقل من المتوسط العالمي. برغم ان المنطقة شهدت زيادة واضحة 67.5%، بلغت في المشرق العربي (52.8%)، والمغرب العربي (83.2%)، ودول مجلس التعاون الخليجي (52.8%). والبيانات لأقل البلدان نمواً غير كافية لتحديد اتجاه.
- محو الأمية بين البالغين الذكور في المنطقة العربية (85.6%) أقل من المتوسط العالمي. الاتجاه الإقليمي يشير لزيادة 25.9%. المغرب العربي يشير لأداء أفضل بزيادة 36.7%، تليها المشرق العربي (23.3%) وبلدان مجلس التعاون الخليجي (20.5%). المعطيات غير كافية لإثبات وجود اتجاه لأقل البلدان نمواً.
- عمالة الإناث إلى نسبة السكان في المنطقة العربية (18.6) تقل كثيرا عن المتوسط العالمي. بيد أن الاتجاه الإقليمي يشير لاتجاه ايجابي مع زيادة بنسبة 20.6%. في أقل البلدان نمواً، وبلدان المغرب العربي سجلت اتجاهات ايجابية (19.4% و 26.5% زيادة على التوالي). دول مجلس التعاون الخليجي التي تحسن أكبر مع زيادة بنسبة 55.3%، بينما التغيير في المشرق العربي كانت ضئيلة.
- عمالة الذكور إلى نسبة السكان في المنطقة العربية (67.9%) تقل قليلاً عن المتوسط العالمي ولكن لا يوجد اتجاه واضح للمنطقة أو المناطق تحت الإقليمية.
- المنطقة العربية لم تحقق الأهداف الإنمائية للألفية المتمثل في القضاء على أوجه التفاوت بين الجنسين في المجال السياسي. قيمة للمنطقة العربية (13.2%) أقل من المتوسط العالمي. ومع ذلك، يظهر نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية وضوح اتجاه للمنطقة بأسرها (+429 ٪) فضلا عن الأربع مناطق الفرعية (أقل البلدان نمواً، 439.4%؛ المشرق العربي، 127.6%؛ المغرب العربي 741.2%؛ ودول مجلس التعاون الخليجي، 1,883.3%).

المصدر: الاسكوا التقرير العربي للتنمية المستدامة 2015

[28] الامم المتحدة، تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030، [A/RES/70/1hgvmp] [28]

- دعم آليات الحماية والوقاية والتعويض الناتج عن العنف على أساس النوع الاجتماعي.
- اعتماد معايير للمؤشرات العامة مستجيبة لاحتياجات النوع الاجتماعي.[29]
  - هذا وعلى الدول العربية صياغة سياسات التنمية المستدامة بحيث تتضمن الاتي:
- دعم عمل المرأة وتعزيز حقها في العمل ومساهمتها في عملية التنمية المستدامة.
- ضمان المساواة في وصول المرأة الي التمكين على المستوى الاقتصادي والسيطرة على الأصول والموارد والحصول على المعلومات.
- تعزيز دور ومشاركة المرأة في إعداد استراتيجيات التنمية المستدامة.
- التأكد من استجابة الموازنات العامة لاحتياجات المرأة.
- تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسة وفي اتخاذ القرار
- تعزيز فرص المرأة في مجالات التدريب المهني وتنمية المهرات وربط ذلك بسوق العمل.
- ضمان الموارد المالية لدعم خطط المساواة بين الجنسين الوطنية والقطاعية.
- توفير الرعاية الاجتماعية والخدمات الأساسية للمرأة من تعليم وصحة.[30]
- ضمان حق المرأة في الحياة على قدم المساواة مع الرجل، والكرامة الإنسانية لها ولأسرتها وحمايتها من كافة أشكال العنف.
- تضمين تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية في التشريعات وسياسات دول المنطقة العربية.
- إيلاء اهتمام خاص لحماية النساء والفتيات في الدول التي تقع تحت الاحتلال واللاجئات من كافة اشكال العنف والاستغلال.[31]

2: الموارد الطبيعية

2-1 أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين(Sustainable Consumption and Production Patterns)

لقد أطلقت الأمم المتحدة في عام 2003 في مراكش المبادرة العالمية المتعددة أصحاب المصلحة لتعزيز التقدم الذي تم إحرازه في مجال الاستهلاك والإنتاج المستدامين ووضع «إطار عمل السنوات العشر للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين».[32] كما قامت جامعة الدول العربية بإطلاق مبادرة في هذا الشأن « الاستراتيجية العربية الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين».[33]

أن أنماط الإنتاج والاستهلاك الغير مستدامين من الأسباب التي تؤدي الي الهدر والاستخدامات الغير رشيدة للموارد الطبيعية من وطاقة، ومياه، وثروات طبيعية، ومدخلات الإنتاج الأخرى. وينتج عن أنماط الاستهلاك والانتاج الغير مستدامين زيادة في حجم انبعاثات الاحتباس الحراري المسبب الرئيسي في تغير المناخ وارتفاع منسوب مياه البحر مما يتسبب في غرق العديد من المناطق الساحلية والمنخفضة بالوطن العربي. ولذلك فأنه من الضروري تغير أنماط الإنتاج والاستهلاك لخفض انبعاثات غازات الاحتباس

---

[29] إعلان القاهرة للمرأة العربية، اجندة التنمية للمرأة لما بعد 2015 "الفرص والتحديات"، اجتماع رفيع المستوى حول الأهداف التنموية للألفية المعنية بالنساء والفتيات والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في المنطقة العربية: اجندة التنمية لما بعد 2015-الفرص والتحديات-. القاهرة 23 فبراير/شباط 2014

[30] Ibid

[31] Ibid

[32] كما اعتمد في ريو +20حزيران/ يونيو 2012

[33] اعتمدها مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة في تشرين الثاني/ نوفمبر 2010

الحراري وبما يدعم مسار التنمية المستدامة وذلك من خلال التشريعات، وآليات السوق، والتمويل، ونشر الوعي بين مختلف فئات الشعب. وهناك عدد من الآليات والمنهجيات التي تساهم في تحقيق ذلك والتي سيتم الإشارة اليها لاحقا في هذا الإطار.

يوجه الإطار الاسترشادي الي اتخاذ الإجراءات التالية لدعم التحول الي أنماط استهلاك وإنتاج مستدامين بما يدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة:

- إعداد استراتيجيات وطنية للاستهلاك والانتاج المستدامين تنفيذاً لـ «الاستراتيجية الإقليمية العربية للاستهلاك والانتاج المستدامين» وبما يدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- إعداد حزمة من آليات السوق لتشمل الضرائب (العقارية، القيمة المضافة، التجارية، الاستهلاكية، الأعمال)، الرسوم، الإعانات، والدعم المالي، والرخص القابلة للتداول Tradable Permits، والعلامات البيئية، والمدفوعات مقابل خدمات النظم البيئية Payment for Ecosystem Services هذا بالإضافة الي اطلاق مبادرة لتجارة الكربون Carbon Trading التي تشجع التحول الي أنماط استهلاك أكثر استدامة في كافة القطاعات.
- إعداد حزمة من التشريعات التي تشجع التحول الي أنماط استهلاك أكثر استدامة في كافة القطاعات.
- دعم القدرات الوطنية والإقليمية على كافة المستويات لإعداد وتنفيذ سياسات معنية بالاستهلاك والانتاج المستدامين.
- نشر الوعي للفوائد التي تعود نتيجة اتباع أنماط الاستهلاك والانتاج المستدامين على كافة الأصعدة.
- دعم التعاون بين البلدان العربية في مجال الاستهلاك والانتاج المستدامين.

2-2 الاقتصاد الأخضر

لقد ظهر مفهوم الاقتصاد الأخضر في التسعينيات حيث قام ثلاثة اقتصاديين دوليين (ديفيد بيرس، ماركأنديا، ووأدوارد باربيير) بنشر كتاباً تحت هذا المُسمى "Bluerprint for a Green Economy" في عام 1989. ولكن لم يلقى هذا المفهوم قبولاً كبيراً من المجتمع الدولي آنذاك. وفي عام 2008 عند اندلاع الازمة المالية العالمية قام برنامج الأمم المتحدة للبيئة بإعادة إطلاق المفهوم مرة أخرى كمخرج للازمة المالية التي تواجه العالم. ويرتكز مفهوم الاقتصاد الأخضر على أنه اقتصاد يتخذ الاستثمار في البيئة مدخلاً للتنمية المستدامة من خلال تعظيم الاستفادة من الموارد الطبيعية مع ضمان استدامتها وعدم استنزافها والتأكيد على حق الأجيال القادمة في استخدامها والاستفادة منها. وطبقاً لتعريف برنامج الأمم المتحدة للبيئة فالاقتصاد الأخضر هو ما ينتج عنه « تحسين رفاهية الأنسان والمساواة الاجتماعية، في الوقت الذي يقلل بصورة ملحوظة المخاطر البيئية وندرة الموارد الايكولوجية».[34]

ولقد احتل هذا المفهوم أهمية خاصة في مؤتمر ريو جانيرو والذي عقد في عام **2012** والوثيقة الختامية «المستقبل الذي نصبوا اليه» والذي افرد الاقتصاد الأخضر كآلية هامة لتحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر.[35] ويجدر الإشارة هنا الي أن أُطر وتطبيقات الاقتصاد الأخضر متروك للدول التي تتبناه بما يتفق مع أولويات كل دولة وظروفها الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية.

ولقد تبنت اكثر من 65 دولة حول العالم استراتيجيات للاقتصاد الأخضر 48 دولة تنتمي لعالم الدول النامية.[36] وفي المنطقة العربية فلقد بدأت بالفعل عدد من الدول العربية من إعداد استراتيجيات للاقتصاد الأخضر، كما شرعت عدد من البلدان العربية في التحول

[34] برنامج الأمم المتحدة للبيئة، نحو اقتصاد اخضر: مسارات الى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، 2011

[35] United Nations Environment Programme (UNEP), Uncovering Pathways Towards Inclusive Green Economy, A Summary for Leaders, 2015

[36] United Nations Environment Programme (UNEP), Uncovering Pathways Towards Inclusive Green Economy, A Summary for Leaders, 2015

للاقتصاد الأخضر من خلال تنفيذ مشروعات تعتبر تطبيقات لمفهوم الاقتصاد الأخضر، وشملت تلك التطبيقات مشاريع ترشيد استخدامات الطاقة والمياه، ومشاريع توليد الطاقة الشمسية ومن الرياح، ومشاريع تدوير المخلفات وتوليد الطاقة والسماد من المخلفات، والزراعة العضوية، والأبنية والمدن الخضراء، والصناعات الخضراء.

ولقد برز كذلك في السنوات القليلة الماضية مفهوم الاقتصاد الأزرق وضرورة تفعيله لدعم الانشطة والاستخدام الأمثل للموارد المائية بالمحيطات والبحار والبحيرات لصمان استدامتها. ونظراً لأهمية التنمية المستدامة للنظم البحرية البيئية فلقد أطلقت منظمة الأغذية للأمم المتحدة في عام ٢٠١٢ خلال اعمال مؤتمر البيئة العالمي في ريو هذه المبادرة بغرض الحفاظ على سلامة المسطحات المائية من التلوث والصيد الجائر وارتفاع منسوب المياه الناتج عن التغيرات المناخية والالتزام بالتنمية المستدامة كمنهجية لتنمية في استغلال موارد المسطحات المائية.

ويوجه هذا الإطار الاسترشادي الي تشجيع الدول العربية على النظر في إعداد السياسات التي تساهم في التحول التدريجي للاقتصاد الأخضر بما يحقق أهداف التنمية المستدامة وبما يتفق مع أولويات وظروف كل دولة. وفي هذا الإطار فأن تبادل الخبرات وتعاون الدول العربية في هذا المجال من شأنه دعم مجهودات المنطقة العربية في هذا الصدد.

2-3 **الموارد المائية**

يعتبر تحقيق الأمن المائي من أولويات المنطقة العربية خاصة في ظل الظروف الحالية من ازدياد مطرد في النمو السكاني في الدول العربية وما يتبع ذلك من نمو عمراني، وزيادة الطلب على المياه لسد الاحتياجات المتزايدة للسكان ولدعم قطاع الزراعة والأنشطة الاقتصادية الأخرى. هذا بالإضافة الي تأثيرات تغير المناخ على المياه في المنطقة العربية. وتصل معدلات توفر المياه للفرد في اثني عشر بلد عربي (الجزائر، البحرين، الكويت، الأردن، ليبيا، عمان، فلسطين، قطر، المملكة العربية السعودية، تونس، الأمارات العربية المتحدة، واليمن) الي دون الحد الأدنى الذي حددته منظمة الصحة العالمية. وفي المتوسط فيصل متوسط المياه المتاحة للفرد في المنطقة العربية الي5،743 في عام 2011 م^3 مقارنة بـ المتوسط العالمي الذي يصل الي 7،240 م^3 سنوياً وهو دون مستوى الفقر المائي المقدر بـ 1000م^3.[37]

أن توفير المياه الآمنة والصالحة للشرب من الحقوق الأساسية التي تعمل الدول العربية ضمان توفيرها للأجيال الحالية والمستقبلية. وتشمل مجهودات بلدان المنطقة اتخاذ الإجراءات اللازمة للترشيد في استخدامات المياه والعمل على منع تلوث مصادر المياه المختلفة سواء السطحية أو الجوفية من جراء إلقاء المخلفات الزراعية، والصناعية، والبلدية في المجاري المائية لتفادي اثاره السلبية كذلك على الثروة السمكية، والمنتجات الزراعية والمياه الجوفية التي يعتمد عليها غالبية سكان الريف والحضر في معظم البلدان العربية.

[37] UNDP, Water Governance in the Arab Region, Managing Scarcity and Securing the Future, 2013

ضمان توافر الإدارة المستدامة للمياه والصرف الصحي للجميع

- استطاعت المنطقة العربية الوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية المتمثل في وصول نصف السكان لمصدر محسن للمياه. إلا أقل البلدان نمواً أظهرت انخفاضا طفيفا.
- كما ان المنطقة العربية استطاعت الوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية بالوصول الي نصف السكان المحرومين من إمكانية الوصول إلى مرافق الصرف الصحي المحسنة. الاتجاه الإقليمي العام كان ايجابي بنسبة (19.4%)، كما كان ايجابي في دول المشرق العربي (+21.9 ٪) والمغرب العربي (+21.6 ٪). وكان التقدم أكثر وضوحاً في أقل البلدان نمواً، بزيادة 35.7%. ولم تظهر أي تغييرات ملموسة في دول مجلس التعاون الخليجي ، بعد أن كان أعلى معدل في التسعينات.
- تمثل معدلات السحب السنوي من المياه بالمنطقة العربية وضعا مثيرا للقلق، مع اتجاه الارتفاع المتزايد منذ التسعينات. الاتجاه الإقليمي يمثل زيادة 12.6%. وكان وفي مجلس التعاون الخليجي، زيادة 74.6%. واما المشرق العربي والمغرب العربي فلم يظهرا أي تغيير ملموس، وأقل البلدان نمواً لم تدرج في التحليل بسبب الافتقار إلى البيانات.
- استطاعت المنطقة العربية الوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية المتمثل في رفع العدد لنصف السكان القادرين للوصول لمصدر محسن لمياه في المناطق الحضرية.
- المنطقة العربية الوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية المتمثل في خفض نصف السكان غير القادرين الحصول على مصدر محسن لمياه في المناطق الريفية.

المصدر: الاسكوا التقرير العربي للتنمية المستدامة 2015

ولمواجهة الفجوة الحالية في المياه مع الزيادة المتوقعة للطلب على المياه وضمان توافرها لدعم مسار التنمية المستدامة فعلى الدول العربية اتخاذ الإجراءات التالية:

- دعم الجهود الرامية الي تنفيذ «استراتيجية الأمن المائي في المنطقة العربية».[38]
- تنمية الموارد المائية بداية من مناطق المنبع/ المصدر، والتخطيط المستدام لاستغلال المياه الجوفية الضحلة والخزأنات العميقة، والتوسع فى مشروعات استكشاف خزانات مياه جوفية جديدة، وكذلك تطوير نظم حصاد مياه الأمطار والسيول، وإعادة استخدام مياه الصرف الزراعى والصحي المعالجة، والتوسع فى أنشاء محطات تحلية مياه البحر والمياه الجوفية.
- توجيه الاستثمارات نحو تحلية مياه البحر باستخدامات الطاقة المتجددة وتوجيه الاستثمارات في التكنولوجيات الحديثة ذات الجدوى الاقتصادية.
- وضع استراتيجيات وطنية لتشمل السياسات والتدابير اللازمة للترشيد في استهلاك المياه وزيادة نسب استخدامات المياه المتجددة في القطاعات المختلفة وتحديد الاحتياجات من المياه ونوعياتها ومصادرها لكل قطاع وسبل إعادة استخدام المياه بعد تدويرها والتخلص الآمن للمياه العادمة الغير صالح لإعادة استخدامها مرة أخرى.
- تنفيذ السياسات المائية المعنية بـ « الاستراتيجية الإقليمية العربية للاستهلاك والانتاج المستدامين».[39]
- تطوير النظام التشريعي المائي وتفعيل التشريعات وتطبيق المخالفات الصارمة علي المصادر الملوثة للمجاري المائية ومياه الآبار وتطبيق مبدأ الملوث يدفع.
- إعداد خرائط وطنية لمصادر المياه المختلفة وخزانات المياه الجوفية ومدى استدامتها مع التأكيد على ضرورة استخدام المياه الجوفية بطريقة مستدامة مع الاحتفاظ بمياه الآبار الغير متجددة كمخزون استراتيجي للشرب، خاصة في ظل الظروف الحالية والمستقبلية من توقعات ندرة المياه نتيجة للتغيرات المناخية والطلب المتزايد عليها.
- مكافحة تلوث الموارد المائية من خلال مضاعفة الجهود لترشيد استخدام الأسمدة والمبيدات الكيمائية.

[38] اعتمدها المجلس الوزاري العربي للمياه في عام 2011
[39] اعتمدها مجلس الوزراء العرب المسؤولون عن شؤون البيئة في تشرين الثاني/نوفمبر 2010

- تنفيذ الممارسات والسياسات للإدارة المتكاملة للموارد المائية على المستوى الوطني.
- تشجيع الإدارة المتكاملة للموارد المائية المشتركة لأحواض الأنهار والمياه الجوفية وفقا للقانون الدولي والاتفاقات القائمة لتعظيم الاستفادة من مصادر المياه المشتركة.
- العمل على رفع الدعم تدريجيا على استخدامات المياه من قبل القطاعات المختلفة، مع التأكيد على عدم تأثر ذوي الدخول المحدودة والطبقات الفقيرة والمهمشة من جراء ذلك.
- توجيه الاستثمارات نحو تدوير المياه وإعادة استخدامها في الأنشطة الاقتصادية المختلفة بما في ذلك تدوير مياه الصرف الصحي وإعادة استخدامها لري المساحات الخضراء، والغابات الشجرية، ولزراعة المحاصيل الزراعية طبقا لمعايير صحية يتم تحديدها وتضمينها ضمن التشريعات الوطنية لكل بلد.
- إعطاء أولوية خاصة للاستثمار في البحث العلمي والتطوير لتشمل بحوث المياه ونظم الري التي ترشد في استخدامات المياه، واستزراع السلالات الزراعية الموفرة لاستهلاك المياه والمقاومة للجفاف، وتقنيات تحلية المياه باستخدامات الطاقة الشمسية لدعم الأنشطة الاقتصادية في حالة ثبوت جدواها الاقتصادية.
- صياغة سياسات تجارية تأخذ في الاعتبار المياه الافتراضية لتستهدف زيادة صافي الواردات للبلدان العربية من المياه الافتراضية.
- نشر الوعي لأهمية الترشيد في استخدامات المياه في كافة القطاعات.

4-2 **الطاقة**

يعتبر توفير الطاقة خاصة الطاقة النظيفة الغير ملوثِة بأسعار تتناسب ودخول مختلف فئات الشعب حق من حقوق المواطن التي تعمل الدول العربية على توفيرها لكافة فئات الشعب. ويعتبر تحقيق الأمن في مجال الطاقة من أولويات المنطقة العربية ويشمل ذلك ضمان توفير مصادر الطاقة اللازمة من خلال تنويع مصادر الطاقة وإيلاء أهمية خاصة لمصادر الطاقة المتجددة ليس فقط للمجتمعات العمرانية، والبلديات ولكن لدعم كافة الأنشطة الاقتصادية بصورة دائمة ومستدامة وبما لا يؤثر سلباً على البيئة من زيادة معدلات تلوث الهواء، والتربة، والمياه والآثار السلبية على تغير المناخ وتبعات ذلك.

من الأسباب الرئيسية في تغير المناخ هو حجم انبعاثات غازات الاحتباس الحراري والذي ينتج عن استعمالات الطاقة الاحفورية والتي تُستخدم في العديد من القطاعات والأنشطة شاملة توليد الكهرباء، وتدوير المياه، وفي الأنشطة البلدية والإسكان والمواصلات، وفي الأنشطة الاقتصادية من زراعة، وصناعة، وسياحة. ولقد بدأت الدول العربية بالفعل في وضع التشريعات اللازمة لتشجيع القطاع العام والخاص الاستثمار في الطاقة المتجددة بأنواعها. ولضمان توفير الطاقة اللازمة لتلبية الطلب المتزايد لمواكبة النمو السكاني ودعم الأنشطة الاقتصادية فلقد دأبت الحكومات العربية على تنويع مصادر الطاقة لتشمل الفحم، والطاقة المتجددة، والطاقة النووية. وكما أن لاستخدام الفحم معايير بيئية وصحية تم اتخاذها فأن لاستخدامات الطاقة النووية إجراءات وتدابير أكثر صرامة تعمل الحكومة على ضمان اتخاذها لتفادي حدوث أي كارثة قد تحدث من جراء استخدامات الطاقة النووية سواء أثناء التشغيل أو عند التخلص من النفايات. هذا ويجدر الإشارة الا أنه نظراً للتكلفة العالية للطاقة النووية والمخاطر المرتبطة بها فهناك توجهات في عدد من دول العالم لعدم اللجوء الي الطاقة النووية كمصدر للطاقة، كما أن هناك توجه عالمي نحو خفض استخدامات الفحم كمصدر للطاقة.

ولقد قام المجلس الوزاري العربي للكهرباء بجهود في ماجلي كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة والتي شملت الاتي:

أولا: كفاءة الطاقة:

- وضع الإطار الاسترشادي العربي لترشيد كفاءة الطاقة، وهو أول عمل من نوعه على مستوى المنطقة العربية في مجال كفاءة الطاقة والذي يجري تحديثه حاليا.
- إصدار دليل الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في الدول العربية كل عامين ويتضمن معلومات وبيانات حول كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة في الدول العربية، ويعتبر أول وثيقة مرجعية عربية في هذا المجال.
- تنظيم احتفالية لليوم العربي لكفاءة الطاقة يوم 21 مايو من كل عام للتعريف بأهمية كفاءة الطاقة، وبناء شراكات وجسور من التعاون بين البلدان العربية، واستعراض آخر التطورات على المستوى التقني والأكاديمي في مجال كفاءة الطاقة.
- تنظيم المنتدى العربي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة كل عامي بهدف الترويج لمشروعات الطاقة المتجددة وبرامج كفاءة الطاقة.[40]

ثانيا: الطاقة المتجددة:

- قام المجلس الوزاري العربي للكهرباء بتوسيع نطاق عمله ليشمل قطاع الطاقة المتجددة واستحداث لجنة خبراء الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة.
- الاستراتيجية العربية للطاقة المتجددة 210–2030 والتي تم إقرارها خلال القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية في الرياض عام 2013 والذي تم توسيع نطاق الاستراتيجية لتصبح الاستراتيجية العربية للطاقة المستدامة وتكليف فريق العمل المعني بالإعداد للاستراتيجية بإضافة كفاءة الطاقة الي جانب الطاقة المتجددة.
- وتماشيا مع التوجه العالمي نحو التنمية المستدامة يجري حاليا إعداد ومراجعة الاستراتيجية العربية للطاقة المستدامة تمهيدا لعرضها على المجلس في ابريل 2017 والتي تعتبر الوثيقة الحاكمة والتي تهدف الي تحديد الملامح المستقبلية لقطاع الطاقة في المنطقة العربية لتحقيق التنمية المستدامة.
- تقوم أمانة المجلس بالتعاون مع الشركاء الإقليميين والدوليين لتقديم الدعم الفني للدول العربية من خلال الإطار العربي للطاقة المتجددة والذي شمل 8 محاور لرصد تقدم الدول العربي في هذا المجال من خلا وضع أهداف محددة.[41]

ضمان إمكانية الحصول على الطاقة المستدامة بأسعار معقولة وموثوق بها

- حصة استهلاك موارد الطاقة المتجددة في المنطقة العربية (0.2 ٪) أسوأ بكثير من المتوسط العالمي. شهدت المنطقة اتجاه إيجابي، كما فعلت المشرق العربي والمغرب العربي. القيم كانت ضئيلة للغاية في جميع المناطق تحت الإقليمية في التسعينات، الأمر الذي يفسر هذا الاتجاه الإيجابي النسبي.
- استهلاك الطاقة للفرد في المنطقة العربية (1,843 كغم من مكافئ النفط) أفضل قليلاً من المتوسط لعالمي. الاتجاه الإقليمي غير مناسب بدرجة كبيرة ،. اتجاها مماثلاً كان واضحا في جميع المناطق تحت الإقليمية ومنخفض بدرجة كبيرة في أقل البلدان نمواً.
- إمكانية الحصول على الكهرباء في المنطقة العربية (86.2%) أفضل قليلاً من المتوسط العالمي . وعلاوة على ذلك، يمكن رؤية اتجاه ايجابي في المنطقة، وكانت أكبر زيادة مسجلة في أقل البلدان نمواً (38.8%).

المصدر: الاسكوا التقرير العربي للتنمية المستدامة 2015

[40] إدارة الطاقة، جامعة الدول العربية، 2017
[41] إدارة الطاقة، جامعة الدول العربية، 2017

ويوجه الإطار الاسترشادي الي اتخاذ الخطوات والتدابير التالية لتحقيق الأمن في مجال الطاقة بالمنطقة العربية:

- الترشيد في استهلاك الطاقة في كافة القطاعات من خلال دعم تنفيذ «الإطار الاسترشادي العربي لتحسين كفاءة الطاقة الكهربائية وترشيد استهلاكها لدى المستخدم النهائي».
- دعم تنفيذ «الاستراتيجية العربية لتطوير استخدامات الطاقات المتجددة 2010-2030»[42] والتي أصبحت جزءاً من الاستراتيجية العربية للطاقة المستدامة التي يجري إعدادها حاليا ومن المزمع عرضها علي الدورة القادمة للمجلس.[43]
- تنويع مصادر الطاقة مع نسب متزايدة لاستخدامات الطاقة المتجددة شاملة الطاقة الشمسية (الألواح الفوتو فولتية والألواح الشمسية المركزة) طاقة الرياح، والطاقة المولَدة من المخلفات العضوية، والطاقة الحرارية، والطاقة الكهرومائية، والطاقة المولَدة من حركة المياه والأمواج لدعم مسار التنمية المستدامة كما ورد في الاستراتيجية العربية الإقليمية للإنتاج والاستهلاك المستدامين.
- العمل على رفع الدعم تدريجيا على استخدامات الطاقة في كافة القطاعات مع التأكد من عدم تأثر ذوي الدخل المحدود والطبقات الفقيرة والمهمشة بذلك.
- وضع استراتيجيات وطنية لتحديد احتياجات الطاقة لمختلف القطاعات ومصادرها وطرق ترشيدها وتشجيع استخدامات الطاقة المتجددة بتلك القطاعات.
- دعم الاستراتيجيات والأطر الاسترشادية الصادرة عن المجلس الوزاري العربي للكهرباء خاصة المتعلقة بكفاءة الطاقة والطاقة المتجددة.
- تشجيع البلدان العربية على أن تعتمد، حسبا هو ملائم على الصعيد الوطني، سياسات الطاقة المستدامة الواردة في ا لاستراتيجية العربية الإقليمية للاستهلاك والانتاج المستدامين.
- تشجيع الدول العربية من الاستفادة من الخبرات والخدمات المقدمة من قبل المؤسسات الوطنية، والدولية، والإقليمية ومن المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة.[44]
- وضع السياسات والتشريعات وآليات السوق التي تحفز الترشيد في استخدامات الطاقة في كافة القطاعات وعلى الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة المختلفة.
- نشر الوعي لأهمية الترشيد في استخدامات الطاقة في تحسين الصحة، وخفض النفقات والتكاليف، ورفع الكفاءة الإنتاجية، وزيادة التنافسية، مما يساهم في زيادة الدخل القومي وتحقيق التنمية المستدامة.
- تعزير التعاون بين الدول العربية في مجال الربط الكهربائي.
- الاستثمار في البحث العلمي وتنمية القدرات المحلية والإقليمية في مجالات ترشيد استخدامات الطاقة بصفة عامة والتوجه الي زيادة نسبة استخدامات الطاقة الجديدة والمتجددة من أجمالي استخدامات الطاقة.

---

[42] اعتمدتها القمة العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي انعقدت في الرياض في عام 2013

[43] إدارة الطاقة، جامعة الدول العربية، 2017

2-5 الزراعة والأمن الغذائي

ويأتي القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي متسقا مع أهداف التنمية المستدامة السالفة الذكر والمعنية بالقضاء على الفقر، وتحقيق المساواة، والعدالة الاجتماعية، ورفع مستوى ورفاهية الأنسان. وطبقاً للإحصاءات العالمية فأن اكثر من 70٪ من الفقراء يعيشون في المناطق الريفية ولذلك فأن النهوض بقطاع الزراعة يساهم بشكل فعال في عملية التنمية ومقاومة الفقر.[45] أن الأمن الغذائي من الأهداف الرئيسية التي دأبت الدول العربية على تحقيقه. وتولي الدول العربية أولوية خاصة لتحقيق هذا الهدف لمواجهة الطلب المتزايد على الغذاء نتيجة الازدياد المطرد للسكان وارتفاع معدلات الاستيراد لسد الفجوة بين المنتج المحلي والطلب، وما يمثله ذلك من أعباء على ميزانيات دول المنطقة من نفقات ودعم للمنتجات الأساسية من الغذاء. ولمواجهة أي ازمه قد تنتج عن نقص في المواد الغذائية الأساسية وما قد يستتبعه ذلك من تهديد للأمن والسلم الاجتماعي فيجب على الدول العربية زيادة الرقعة الزراعية والإنتاج المحلي خاصة من السلع الاستراتيجية لتحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الأساسية وتخفيف الأعباء على ميزانيات الدول العربية والمواطنين. وتقدر مساحة الأراضي الصالحة للزرعة وأراضي المحاصيل الدائمة في المنطقة العربية بـ 1،4 من أجمالي مساحة البلدان العربية وهي اقل ن المتوسط العالمي الذي يقدر بـ 10.9٪.[46]

ورغم تحسن الإنتاج الزراعي في المنطقة العربية في العقد الماضي وزيادة الصادرات لبعض المحاصيل الزراعية ألا أن زيادة الواردات كأنت أكبر لتلبية الطلب المتزايد على السلع الغذائية لمواكبة النمو السكاني بالمنطقة. وهناك عدد من التحديات التي تواجه قطاع الزراعة في الوطن العربي متمثلة في سوء استخدام للموارد الطبيعية، والفاقد من المحاصيل أثناء عملية الإنتاج والتخزين والاستهلاك، والتوسع العمراني العشوائي، وزيادة معدلات التصحر وتدهور التربة، واستخدامات سلالات للمحاصيل الزراعية، والاستخدام الكثيف للأسمدة والكيماويات.

اوضاع الامن الغذائي في منطقتنا العربية:

- على الرغم من الجهودالميذولة الا ان المنطقة العربية لم تحقق الأهداف الإنمائية للألفية المتمثل في خفض نسبة الأطفال ناقصي الوزن دون سن 5 سنوات من العمر، على الرغم من أن القيمة في المنطقة (12.7%) أفضل من المتوسط العالمي. الاتجاه متوسط المعنوية للمنطقة ككل (-1.7 ٪) وما تحقق في المشرق العربي (-27.5%). والمغرب العربي (-58.7%)، ودول مجلس التعاون الخليجي (-62.1%)، بينما أقل البلدان نمواً (جزر القمر، وجيبوتي، وموريتانيا، والصومال والسودان واليمن) لا تظهر اتجاه ايجابي عبر الزمن.
- النسبة المئوية للسكان الذين يعانون من نقص التغذية في المنطقة العربية (9%) أفضل من المتوسط العالمي.ويتزايد التحسن في الاتجاه الإقليمي بمعدلات ضئيلة (8.3%). لكن هناك تباينات كبيرة في مقارنة المناطق تحت الاقليمية: المشرق العربي أظهرت اتجاهاته غير مواتية بزيادة 73.9%، بينما المغرب العربي أظهرت انخفاضا معتدلاً 24%، ودول مجلس التعاون الخليجي حقق اتجاه إيجابي واضح مع انخفاض قدرة 43.8%. المعطيات غير كافية لإثبات وجود اتجاه ايجابي في البلدان الاقل نمواً.
- مساحة أراضي المحاصيل بالمنطقة العربية (4.1%) أقل بكثير عن المتوسط العالمي. وسجلت تغيرات ضئيلة للمنطقة والمناطق تحت الإقليمية. حيث انخفضت مساحات انتاج المحاصيل الزراعية الدائمة بحوالي 64.5 مليون هكتار ويرجع ذلك أساسا إلى الفرق بين ما قبل وما بعد انفصال السودان. وهذا يفسر أيضا الانخفاض في مساحة الأراضي المزروعة بالمحاصيل المسجلة في أقل البلدان نمواً.
- متوسط القيمة السنوية لإنتاج الأغذية للفرد الواحد في المنطقة العربية (191.4 دولار) أقل بكثير المتوسط العالمي (311 دولار). المنطقة أظهرت اتجاها إيجابيا معتدلة مع زيادة قدرها 21%. ومع ذلك، هناك اختلافات واضحة. فالدول الأقل نمواً والمشرق العربي تظهر اتجاهات إيجابية معتدلة بزيادات 20.7% و 22.5% على التوالي، والمغرب العربي يظهر اتجاه مواتي بأكثر من 43%. بينما أظهرت دول مجلس التعاون الخليجي انخفاض بحوالي 18.5%
- المنطقة العربية ومعظم المناطق تحت الإقليمية أظهرت اتجاها مواتي بتراجع قيم الواردات الغذائية كنسبة مئوية من الصادرات السلعية بحوالي 42.2% للمنطقة العربية، 65.9% لأقل البلدان نمواً، و 51% للمشرق العربي، و 43% لدول مجلس التعاون الخليجي بينما كان الانخفاض صغيرا في المغرب العربي قدر بحوالي 15.5%،
- شكل الاعتماد على واردات الحبوب (56.2%) وهو رقم يفوق المتوسط العالمي. وكان الاتجاه صعودا عبر المناطق تحت الإقليمية: فدول مجلس التعاون الخليجي أظهرت أعلى زيادة وبمقدار 130.3%، في حين أقل البلدان نمواً، والمغرب العربي والمشرق العربي اظهرت زيادات أصغر قدرت بحوالي 34.4% و 19.8% و 15.8% على التوالي.

المصدر: الاسكوا التقرير العربي للتنمية المستدامة 2015

- دعم قطاع الزراعة عن طريق اتباع أنماط زراعة غير تقليدية وأكثر استدامةً يُعتبر أمرا ضرورياً لزيادة الإنتاج الزراعي في المنطقة العربية. وهذا يستوجب اتباع أنماط زراعية تعتمد على الكفاءة والترشيد في استخدام الموارد الطبيعية من مياه، وطاقة، وأراضي، والمدخلات الزراعية الأخرى مع الاعتماد على الطاقة المتجددة في قطاع الزراعة والمياه المعاد تدويرها بما فيها مياه الصرف الصحي على أن تكون مطابقة للمعايير الصحية التي تضعها كل دولة بما يتفق مع الظروف المحلية لكل دولة بالمنطقة.
- تحويل المخلفات الزراعية الي سماد وطاقة ومنع حرقها وتشجيع الزراعة العضوية، والأفقية، والمائية (الهيدروبونيك).
- ولضمان استدامة قطاع الزراعة يجب أن يعتمد الري على مصادر المياه المستدامة والمتجددة والتوجه نحو تحلية مياه البحر كمصدر متجدد للمياه مع استخدامات الطاقة الشمسية لتحلية المياه.
- دعم البحوث الزراعية الوطنية والإقليمية لاستنباط سلالات المحاصيل المقاومة للجفاف، والحرارة، وملوحة التربة.
- العمل على استخدام التقنيات والأساليب التي تساهم في خفض الفاقد من المنتجات الزراعية سواء أثناء الحصاد، أو التخزين، أو النقل.
- ضمان الاستخدام المستدام والأمثل لمياه الآبار في المنطقة العربية
- دعم الزراعة الحضرية سواء في المساحات الفضاء أو فوق أسطح المساكن.
- دعم التنمية الريفية من خلال توفير البنية التحتية والخدمات الاجتماعية من صحة وتعليم لتشجيع الاستثمار في قطاع الزراعة في إطار الاستراتيجية الإقليمية العربية للاستهلاك والانتاج المستدامين.
- تشجيع المشاريع الصناعية المرتبطة بالزراعة لزيادة القيمة المضافة للمنتجات الزراعية.
- دعم تنفيذ استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة للعقدين القادمين لتحقيق الامن الغذائي.[47]
- تعزيز التعاون العربي في مجال الأمن الغذائي من خلال المشاريع المشتركة وتبادل الخبرات والتقنيات وأفضل الممارسات الزراعية.

2-6 الربط بين المياه، والطاقة، والغذاء

هناك علاقة تبادلية بين المياه، والطاقة، والغذاء وحيث أن الدول العربية تعطي أولوية للأمن المائي، وامن الطاقة، والامن الغذائي فأنه من الضروري الأخذ بعين الاعتبار الترابطات بين الثلاثة قطاعات في إعداد الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية لضمان الإدارة السليمة والمستدامة للمياه، والطاقة، والأراضي. ولذلك فمن الضروري فهم العلاقة الوثيقة بين الثلاثة مدخلات للإنتاج بما يُرشّد ويعظم من استخدامات المياه، والطاقة، والأراضي. ولقد اتفقت الدول العربية في مؤتمر الدوحة على إيلاء أهمية خاصة لتعزيز التعاون وإجراء حوار مستمر حول قضايا الطاقة، والمياه والغذاء باعتبارها من ركائز التنمية المستدامة.[48]

لتحقيق ذلك فلابد من تحديد احتياجات المياه اللازمة لتوفير الغذاء والطاقة، واحتياجات الطاقة اللازمة لإنتاج المياه، والغذاء، والكهرباء، وكذلك احتياجات المياه والطاقة اللازمة لتوفير الغذاء.

ولضمان الترابطات بين المياه، والغذاء، والطاقة لتحقيق الاستخدام الأمثل لهما فعلى الدول العربية اتخاذ الإجراءات التالية:

---

[47] اعتمدت في القمة العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي انعقدت في الرياض في عام 2007 بموجب القرار رقم 393

[48] الأمم المتحدة، تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030،[A/RES/70/1hgvmp]

- إدماج سياسات ترشيد استخدامات المياه المتجددة والمستدامة في كافة القطاعات بما فيها قطاع الكهرباء والزراعة.
- إدماج سياسات ترشيد استخدامات الطاقة المتجددة في كافة القطاعات بما فيها قطاع المياه، والزراعة، والكهرباء.
- إدماج سياسات ترشيد استخدامات المياه، والطاقة، واستخدامات الأراضي لإنتاج الغذاء.
- رفع القدرات المحلية والإقليمية على كافة المستويات في مجال إعداد السياسات، والخطط، والبرامج التي تؤكد على تضمين ترابطات المياه، والغذاء، والطاقة بحيث تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- وضع مؤشرات للاستخدام الأمثل من وحدة المياه لإنتاج وحدة غذاء، ووحدة طاقة، وكذلك للاستخدام الأمثل لوحدة الطاقة لإنتاج، وحدة غذاء، ومياه، وكهرباء.
- وضع آلية على المستويين الوطني والإقليمي لتضمين ترابطات المياه، والغذاء والطاقة بما يعظم من استخدامات تلك الموارد على المستوى القومي والإقليمي.
- تعزيز التعاون والتكامل العربي لتعظيم استغلال والاستفادة من مصادر المياه، والطاقة، والأراضي لتحقيق الأمن المائي، وامن الطاقة، والأمن الغذائي.

3: القطاعات الاقتصادية

3-1 النمو الاقتصادي وتوفير فرص عمل

تعتبر التنمية الاقتصادية أحد المحاور الرئيسية من محاور التنمية المستدامة التي تساهم بشكل أساسي في تحقيق رفاهية المواطن وذلك من خلال زيادة الدخل القومي وتحقيق نمو اقتصادي مستدام يعتمد على تعدد الأنشطة الاقتصادية في مختلف القطاعات، وتنوع مصادر الإنتاج، وتحفيز الاقتصاد، وزيادة تنافسية المنتجات العربية، وزيادة حجم الاستثمارات وهذا من شأنه فتح مجالات وفرص عمل جديدة.

ويعد ارتفاع معدلات البطالة على مستوى العالم خاصة في الآونة الأخيرة فأنه حسب إحصائيات منظمة العمل الدولية من المتوقع ان يصل حجم البطالة في عام 2017 الي 201،1 مليون بزيادة 5،8 ٪ (4،3 مليون).[49] فبالنسبة للمنطقة العربية فقد وصل معدل حجم البطالة من أجمالي القوى العاملة في عام 2016 الي 4.7٪ في دول الخليج و4،15٪ في الدول العربية الأخرى في عام 2015. هذا بالإضافة الي المعدلات العالية للبطالة في القوى العاملة للنساء والتي تصل الي 55٪ من اجمالي حجم البطالة مقارنة بالمتوسط العالمي الذي يقدر بـ 26٪. وتصل البطالة بين الشباب ال 28.4٪ في عام 2015 أي خمس اضعاف البطالة بين الكبار.[50]

ويمثل القطاع الغير رسمي على المستوي الدولي قطاعاً هاماً، فأن أكثر من نصف اجمالي القوى العاملة في الدول النامية تعمل في هذا القطاع. وتمثل العمالة في هذا القطاع نسبة 45٪ من اجمالي العمالة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقية. ويجدر الإشارة الي أن العمالة الغير رسمية تلعب دوراً هاماً في إيجاد مصدر رزق للعاملين بهذا القطاع وبالتالي في مقاومة الفقر المدقع.[51]

ويعد خلق فرص عمل جديدة من أولويات المنطقة العربية والتي تعمل دول المنطقة على توفيرها لضمان إيجاد مصدر دخل لمختلف فئات الشعب وتفادى الآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية نتيجة تفاقم هذه المشكلة. ويجب أن يكون النمو الاقتصادي متسق مع

[49] منظمة العمل الدولية، 2017
[50] IIED, Informality and inclusive green growth, Evidence for The biggest private sector event, 2016
[51] Ibid

أهداف التنمية المستدامة ولا ينتج عنه آثار سلبية على المجتمع والبيئة، وهذا ما يتطلب الأخذ في الاعتبار مبادئ الاستدامة في كافة القطاعات الاقتصادية كما تم الإشارة اليه سابقاً.

تعزيز النمو الاقتصادي المستدام وشاملة ومستدامة، والعمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع

- هناك فجوة كبيرة بين إجمالي الناتج المحلي للفرد في المنطقة العربية (4,795 دولار) والمتوسط العالمي. ومع ذلك، شهدت المنطقة ككل اتجاه للتزايد (51.5 %)، وفي دول مجلس التعاون الخليجي تم تسجيل زيادة متواضعة (24.1%)، مقارنة بالزيادات في كل من المشرق العربي، وأقل البلدان نمواً والمغرب العربي من 65.3% و 63.7% و 37.2% على التوالي.
- إجمالي تكوين رأس المال كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة العربية (26.6%) وهو أفضل من المتوسط العالمي. وقد وضح الاتجاه العام الايجابي للمنطقة (25.6 %). ووقع انخفاضا في المشرق العربي فقط بحدود
- (−29.9 %). بينما حدثت زيادة في المناطق الفرعية الأخرى، لحد كبير ففي أقل البلدان نمواً بلغت (+55.9٪)؛ وفي المغرب العربي (+52.5 ٪) وفي دول مجلس التعاون الخليجي (+39.7%).
- بلغت نسبة العمالة للسكان في المنطقة العربية (44.6%) وهي نسبة تقل عن المتوسط العالمي. ونلاحظ عدم وجود اتجاه واضح للمنطقة (+ 4.5%) أو الاقاليم المختلفة، ما عدا في بلدان مجلس التعاون الخليجي، التي شهدت زيادة قدرها +11.9%.
- بلغت نسبة العمالة من الشباب إلى نسبة السكان في المنطقة العربية (23.7%) وهي أسوأ بكثير من المتوسط العالمي. والاتجاه الإقليمي غير ايجابي (−11%). وفي جميع تحت المناطق شهدت انخفاضا مماثلاً، ففي أقل البلدان نمواً (−8.1%)؛ وفي المشرق العربي (−3.7%)، وفي المغرب العربي (−15.2%)، وفي دول مجلس التعاون الخليجي (−1.8%)
- بلغت نسبة الإعالة في المنطقة العربية (60.2%) وهي أسوأ من المتوسط العالمي. والمتوسط الإقليمي اتجاهه سلبي
- (−30.8%)، كما في بلدان مجلس التعاون الخليجي (−51.6 ٪) والمغرب العربي (−37.4 ٪). والمشرق العربي (−25.3%)، وفي أقل البلدان نمواً (−20.8%) .

المصدر: الاسكوا التقرير العربي للتنمية المستدامة 2015

ويعتبر خلق فرص عمل جديدة لكافة الفئات الُعمرية خاصة الشباب، والمرأة، والفئات المهمشة، وذوي الاحتياجات الخاصة من أحد الأهداف الرئيسية التي يجب أن تَنتج عن الأنشطة الاقتصادية المستدامة مما يساهم في تحقيق الأمن والسلم الاجتماعي. ولقد تضمن إعلان الدوحة على ضرورة دعم الدول العربية للخطط الوطنية والإقليمية التي تلبي احتياجات التنمية للشباب.[52]

البنية التحتية، وتعزيز التصنيع الشامل والمستدام، مع تشجيع الابتكار

- بلغت القيمة المضافة للصناعات التحويلية في المنطقة العربية (12.5% من الناتج المحلي الإجمالي) وهي أقل من المتوسط العالمي. من الواضح ان الاتجاه الإقليمي ايجابي (+ 12%). كما انه في أقل البلدان نمواً وبلدان مجلس التعاون الخليجي ظهرت اتجاهات ايجابية (+27.7% و +33.7% على التوالي). بينما في دول المغرب العربي أظهرت اتجاها غير مواتية (−15.7 ٪). وفي المشرق العربي لم تظهر اتجاها واضحا.
- بلغ عدد مستخدمي الإنترنت في المنطقة العربية (34.4%) وهو أقل من المتوسط العالمي، وعلى الرغم من الزيادات الكبيرة في الاستخدام بالمنطقة العربية وجميع تحت الإقاليم،
- كما بلغ عدد المشتركين في الهاتف الثابت في المنطقة العربية (8.1%) وهو رقم أقل من المتوسط العالمي ، وذلك على الرغم من الزيادة الكبيرة في المنطقة العربية وفي كل من المناطق الفرعية
- عدد المشتركين في الهاتف الخلوي النقال في المنطقة العربية (109%) أعلى من المتوسط العالمي. ومن الواضح ان المتوسط قد زاد زيادة كبيرة في المنطقة وجميع المناطق تحت الإقليمية.

المصدر: الاسكوا التقرير العربي للتنمية المستدامة 2015

ويوجه الإطار الأسترشادي الي اتخاذ الخطوات والتدابير التالية لتحقيق نمواً اقتصادياً مستداماً في المنطقة العربية:

- تحديد الأنشطة الاقتصادية التي تمثل ميزة نسبية للدول العربية مثل الزراعة، والصناعات الداعمة للزراعة والمواد البترولية والتعدينية، والسياحة الساحلية، والصحراوية، والبيئية، والعلاجية، والتراثية، والثقافية، والعلاجية، وسياحة المؤتمرات.
- وضع استراتيجيات وطنية وإقليمية لدعم خطط طويلة الأمد للتنمية الاقتصادية المستدامة في الوطن العربي.
- التوجه نحو الأنشطة الاقتصادية الكثيفة العمالة لمواجهه معدلات البطالة المتزايدة في المنطقة العربية.
- التوجه نحو الأنشطة الاقتصادية الي تساهم في تنوع مصادر الإنتاج على المستوى الوطني والإقليمي.
- تشجيع الصناعات الحرفية التي تعطي ميزة نسبية والصناعات الزراعية الجاذبة لاستثمارات الشركات الصغيرة والمتناهية الصغر والتي ينتج عنها فرص توظيفية للقاعدة العريضة من شعوب المنطقة العربية.
- تشجيع التحول لاقتصاد اخضر احتوائي "Inclusive Green Economy" كآلية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.
- الاستثمار في البحث العلمي والتكنولوجيات الحديثة لدعم الأنشطة الاقتصادية التي تمثل ميزة نسبية للدول العربية.
- الاستثمار في البحث العلمي والتكنولوجيا الحديثة لدعم النمو الاقتصادي في مختلف القطاعات.
- دعم التعاون الإقليمي في مجال تنمية القدرات، وتبادل التقنيات، والخبرات، والمنتجات في المجالات الاقتصاد المستدام في القطاعات المختلفة.

3-2 <u>الصناعة والابتكار</u>

أن قطاع الصناعة من أكثر القطاعات المستهلكة للطاقة والمفرزة للمخلفات والانبعاثات. ومن الصناعات الكثيفة الاستخدام للطاقة والملوثة هي صناعات الألومنيوم، والإسمنت، والحديد والصلب، والجلود، والسيراميك، والزجاج، والخزف الصيني، والحراريات، وصهر وتكرير المعادن، والصناعات الكيماوية، والأسمدة، ومصافي البترول، والورق، والخشب. ولمنع والحد من الآثار السلبية والتي قد تحدث من جراء انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وكذلك المخلفات الناتجة عن الصناعات المختلفة وفي عملية التخلص من المنتجات بعد استعمالها وانتهاء عمرها الافتراضي. ولذلك يجب استخدام التقنيات الحديثة والصديقة للبيئة وأساليب الإنتاج التي تُرشد من استهلاك الطاقة، والمياه، ومدخلات الإنتاج الأخرى والتي تخفض من إفراز المخلفات وانبعاثات الاحتباس الحراري.

المعاير المقترحة لتحديد الصناعات التي يجب أن تُعطى أولوية في المنطقة العربية:

- التوجه نحو الصناعات الكثيفة العمالة لمواجهه معدلات البطالة المتزايدة في المنطقة العربية.
- التوجه نحو الصناعات الغير ملوثة والتي تخفض من استخدامات المياه، والطاقة، ومدخلات الإنتاج.
- تشجيع الأنشطة الاقتصادية الداعمة للقطاعات المرتبطة بالموارد الطبيعية التي تتميز بها المنطقة العربية والتي تساعد على زيادة القيمة المضافة للموارد الطبيعية مثل الصناعات المرتبطة بالغاز والنفط، والموارد التعدينية، والمنتجات الزراعية، والثروة الحيوانية.

- تشجيع الصناعات الحرفية التي تتميز بها المنطقة العربية، والصناعات الزراعية الجاذبة لاستثمارات الشركات الصغيرة والمتناهية الصغر والتي ينتج عنها فرص توظيفية للقاعدة العريضة من شعوب المنطقة وتخلق أكبر عدد من فرص العمل بما في ذلك الشباب والمرأة والفئات المهمشة.
- تشجيع الصناعات المرتبطة بتحقيق الأمن الغذائي، والأمن في مجال الطاقة، والأمن المائي.
- دعم وتطوير الصناعات التحويلية مثل صناعة المنسوجات، والملابس، والورق، والخشب، والمواد النفطية والكيمائية، والمعدنية، والصناعات الالكترونية والكهربائية.
- دعم الصناعات التي تساهم بشكل سريع في دعم وزيادة الدخل القومي والي تساهم في تنوع مصادر الإنتاج.
- تشجيع الصناعات النظيفة ذات الكفاءة العالية في استخدامات الطاقة والمياه.
- تشجيع الاستثمار في الصناعات الخضراء والصديقة للبيئة والتي تحد من الانبعاثات وإفراز المخلفات.
- الاستثمار في التكنولوجيات الحديثة والتي تدعم الصناعات المستدامة.
- تحديث قطاع الصناعة بالمنطقة العربية بما يسهم في زيادة كفاءتها وقدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية.
- دعم التعاون الإقليمي في مجال تنمية القدرات، وتبادل التقنيات، والخبرات، والمنتجات الصناعية التي تتمتع فيها الدول العربية بميزة نسبية.

هذا وعلى الدول العربية العمل على وضع حزمة من التشريعات وآليات السوق التي تشجع على استخدام التقنيات الحديثة والممارسات الآمنة والصديقة للبيئة لتفادي وقوع الحوادث والإقلال من انبعاثات الاحتباس الحراري وإفراز المخلفات وانبعاثات الغازات الدفيئة والعمل علي وضع منظومة لإعادة تدوير المخلفات والتخلص الآمن لها مما لا ينتج عنه آثار سلبية على البيئة وصحة الأنسان.

كما يجب كذلك دمج مبادئ الاستدامة في إنشاءات البنية التحتية اللازمة لدعم الأنشطة الاقتصادية والبلدية من مساكن، وطرق، وكباري، وصرف صحي، وشبكات كهرباء ومياه، ومنشئات اجتماعية من مدارس ومستشفيات ودور ثقافة.

3-3 **السياحة المستدامة**

تمثل السياحة بصفة عامة قرابة 10٪ من الاقتصاد العالمي. وفي حين يتوقع أن تصل نسبة النمو في مجال السياحة التقليدية لمعدل 1،4٪ في العقدين القادمين يمثل النمو في السياحة البيئية بين 10٪ الي 30٪ سنوياً.[53] ولقد قدر المجلس العالمي للسفر والسياحة نسبة العمالة في قطاع السياحة بحوالي 5،10 مليون فرصة عمل أي 1،10٪ من اجمالي العمالة في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عام 2009. كما يمثل قطاع السياحة نشاط اقتصادي رئيسي يعمل على جذب الاستثمارات وتنشيط الأنشطة الداعمة لقطاع السياحة مما ينتج عنه خلق فرص عمل جديدة. كما تساهم السياحة في دعم التنمية الريفية، والصحراوية، والساحلية وتوفير مصدر دخل وفرص عمل للمجتمعات العمرانية خاصة الريفية، والصحراوية، والساحلية. ولقد بدأت بالفعل عدد من البلدان العربية إطلاق مبادرات خاصة بالسياحية البيئية المستدامة.

أن السياحة في البلدان العربية في حالة تباطؤ بسبب الأوضاع التي تمر بها المنطقة حيث تعاصر منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا في عام 2016 تراجعا في إعداد السائحين الوافدين بنسبة 7٪ و8٪ على التوالي في حين شهدت السياحة العالمية في عام

[53] Ecotourism Statistical Fact Sheet, the International Ecotourism Society, 2000

2016 نسب نمو للعام السابع على التوالي بنسبة تتراوح بين 5، 6 ٪. وبما أن السياحة العالمية آخذة في النمو وبما أن السياحة في المنطقة العربية تشكل مصدراً هاماً للدخل القومي فقد اختيرت كمجال من المجالات ذات الأولوية الإقليمية للاستهلاك والانتاج المستدامين.[54]

وحيث أن السياحة بمختلف مجالاتها تمثل فرصة اقتصادية للمنطقة فعلى البلدان العربية اتخاذ التدابير اللازمة لتعظيم الاستفادة من الميزة النسبية لقطاع السياحة في المنطقة العربية والتي تشمل:

- ضمان تحقيق الاستقرار والسلام، والأمن القومي لجذب السياحة.
- توسيع قاعدة السياحة في البلدان العربية لتشمل السياحة الدينية، والبيئية، والشاطئية، والثقافية، وسياحة المؤتمرات، وسياحة الآثار والتراث العربي القديم، والسياحة، والرياضية، والسياحة العلاجية والاستشفائية، والسياحة الصحراوية.
- التأكيد على توفير بيئة نظيفة والمحافظة على والنظم الايكولوجية، والحفاظ على التنوع البيولوجي والحياة البحرية الجاذبة للسياحة.
- تعزيز تطبيقات الاقتصاد الأخضر في قطاع السياحة لتشمل الفنادق الخضراء والتي تهدف الي الترشيد في استخدامات المياه، والطاقة، واستخدامات الطاقة والمياه المتجددة.
- الإدارة المتكاملة للمخلفات (البلدية، والصناعية، والزراعية، والصحية، ومخلفات المباني) بداية بالحد منها، وتدويرها، وإعادة استخدامها.
- العمل على الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.
- توفير القدرات الوطنية والإقليمية في مجال السياحة بمختلف مجالاتها.
- إعداد استراتيجية عربية لدعم قطاع السياحة والتعاون العربي لتكامل الأنشطة السياحية بين الدول العربية.

3- 4 **التجارة**

يعاني الاقتصاد العالمي من ركود في النشاط الاقتصادي وحركة التجارة العالمية منذ اندلاع الازمة المالية في عام 2008 مما أثر ومازال يؤثر سلباً على المنطقة العربية. وانعكست تلك السلبيات في صورة انخفاض معدلات التجارة الدولية، والمساعدات الدولية المباشرة، والمساعدات والمنح الإنمائية، وحركة السياحة وحجم الاستثمارات. وقد نتج عن ذلك تباطؤً في النمو الاقتصادي وزيادة حجم البطالة في بعض الدول العربية. ولذلك فيجب على الدول العربية اتخاذ الاجراءات اللازمة للتعامل مع الظروف الاقتصادية الدولية الحالية والآثار السلبية الناتجة عن تلك المتغيرات لضمان استقرار المناخ الاستثماري للمنطقة بما يمكّنها من إكمال مسيراتها نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

تعتبر التجارة، خاصة التجارة الدولية قاطرة النمو الاقتصادي للدول بصفة عامة. ولكن مازالت المنطقة العربية تُعتبر من اقل الكيانات الإقليمية مساهمةً في التجارة العالمية حيث تمثل نسبة مساهمة الدول العربية من حجم الصادرات حوالي 8٪ من حجم التجارة العالمية في عام 2012. ويمثل تصدير النفط نسبة عالية من اجمالي صادرات الدول العربية.[55] هذا بالإضافة الي أن غالبية الصادرات من

[54] إدارة النقل والسياحة، جامعة الدول العربية، 2017

[55] Robert Hamwey, Arab Sustainable Development Report, Strengthening Regional and Global Partnership for Trade and Investment in the Arab Region, UNCTAD, 2015

المنطقة العربية تتمثل في موارد طبيعية وسلع أولية دون إدخال عملية إنتاجية تضيف من قيمة للمنتج النهائي وبالتالي في زيادة العائد من حجم الصادرات والدخل القومي، وما ينتج عنه من خلق فرص عمل جديدة.

ولدعم التعاون والوحدة الاقتصادية العربية قامت خمس دول عربية في عام 1962 انضمت اليهم باقي الدول العربية فيما بعد بتوقيع اتفاقية تشجع "حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال وحرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية، وحرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي وحرية النقل، والترانزيت، واستعمال وسائل النقل، والموانئ، والمطارات المدنية، وحقوق التملك، والإبصار، والإرث، لرعايا الدول العربية الأعضاء في اتفاقية الوحدة على قدم المساواة".

وقد قام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بإصدار قرار بتاريخ 8/13/ 1964 لأنشاء السوق العربية المشتركة لتحقيق الوحدة الاقتصادية بين الدول العربية، ولكنها لم تُفعّل على نحو كامل واقتصرت على بعض الاتفاقيات بين دول المنطقة. ولقد جاء في إعلان الدوحة تأكيد الدول العربية لأهمية زيادة التجارة البينية العربية في السلع والمنتجات كمصدر لتمويل التنمية المستدامة.[56]

ولتفعيل دور قطاع التجارة وتحفيز الأنشطة الاقتصادية القطاعية وخلق فرص عمل، على المنطقة العربية أن تعمل على:

- التأكيد على ضرورة تحرير التجارة بما يدعم مسار التنمية المستدامة وبما لا يتعارض مع جولة الدوحة للمفاوضات التجارية العالمية.
- المشاركة الفعالة في برنامج منظمة التجارة العالمية والتي تعمل على رفع الحواجز لدى الدول المتقدمة للمنتجات لتيسير وصول المنتجات العربية الي الأسواق العالمية.
- القيام بدراسات مستفيضة للسوق الدولي لتحديد السلع التي يمّكن للمنطقة العربية ككل والدول العربية المنافسة فيها عالمياً.
- زيادة تنافسية المنتجات العربية من خلال الكفاءة والترشيد في استخدامات الموارد الطبيعية ومدخلات الإنتاج الأخرى.
- استخدام تكنولوجيات حديثة وصديقة للبيئة تساهم في تخفيض تكاليف الإنتاج والحد من وخفض الانبعاثات والمخلفات.
- اتباع سياسات تجارية تركز على إعطاء قيمة مضافة للسلع المصدَرة.
- اتباع سياسات تجارية تدعم المنتجات المحلية خاصة التي تستعمل تكنولوجيات حديثة وصديقة للبيئة وقابلة للتصدير.
- وضع حزمة من التشريعات والحوافز التي تشجع الاستثمار في أنتاج وتصدير السلع ذات الميزة التنافسية في الأسواق العالمية.
- وضع سياسات جمركية تدعم القطاع العام والخاص لإنتاج وتصدير للسلع ذات قيمة مضافة وتشجيع استيراد التكنولوجيات الداعمة للصناعات المحلية.
- دعم الجهود العربية لتعزيز التجارة بين الدول العربية من خلال تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية.

3-5 <u>النمو الحضري والمدن المستدامة</u>

يشهد العالم بصفة عامة معدلات متزايدة من النمو العمراني حيث تمثل نسبة سكان الحضر من اجمالي سكان العالم 54٪ من اجمالي السكان، ومن المتوقع أن تصل النسبة الي 66٪ بحلول عام 2050 مقارنة بـ 33٪ في عام 1950.[57] وتمثل هذه النسبة في المنطقة العربية 58٪ في عام 2015 مقارنة بـ 31٪ في عام 1960، ومن المتوقع أن تزيد هذه النسبة بحلول 2050.[58]

[56]إعلان الدوحة بشأن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، الدورة التاسعة والعشرين للجنة الاقتصادية والاجتماعية، الدوحة 13الي 15 كانون الاول/ديسمبر 2016

وتعتبر المدن منظومة لدفع عجلة التنمية على مختلف الأصعدة، حيث أن المدن تساهم بأكثر من 80٪ من الدخل القومي العام العالمي. ولذلك فأن هناك ارتباط وثيق بين المدن والفقر مما يستوجب إقامة مدن مستدامة قادرة على مقاومة التغيرات المناخية، والكوارث، وبالتالي الآثار السلبية على اقتصادات والمجتمعات العربية. أن الاخفاق في الاستثمار في زيادة مقاومة المدن على مستوى العالم للتغيرات المناخية يعمل على عرقلة مسار التنمية وأن يتسبب في وقوع قرابة 77 مليون نسمة في دائرة الفقر بحلول عام 2030[59] وتمثل عملية إدارة النمو السريع للحضر تحدياً كبيراً تواجه العديد من المدن خاصة فيما يتعلق بتوفير البنية التحتية اللازمة من شبكات مياه وصرف صحي، وإسكان، ومواصلات، وكهرباء، وإدارة المخلفات. ويزداد وقع هذه التحديات على المدن الصغيرة بالدول النامية والتي تفتقد الي الهياكل التنظيمية القادرة على الإطلاق مبادرات لتنمية البنية التحتية.[60]

وكما تم الإشارة اليه سابقاً فأن المنطقة العربية تشهد نمواً سكانيا مطرداً يستتبعه نمواً سريعاً للمجتمعات العمرانية. وفي ظل أنماط التنمية العمرانية السائدة فأن المدن تشكل أكبر مستهلك للموارد الطبيعية ومصدر لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري. أن اتباع أنماط لتصميم وتخطيط المدن المستدامة يمثل تحولاً لأنماط مدن تُرشد في استخدامات الموارد، وتعمل بكفاءة، وتشكل كيانات اقتصادية تدعم الاقتصاد القومي والتنمية المستدامة. وطبقاً للبنك الدولي فأن تكلفة الكوارث الطبيعية الناجمة عن عدم إقامة مدن مستدامة يقدر بحوالي 250 بليون دولار سنويا بحلول عام 2030.[61] ويجدر الإشارة الي أن العمارة الإسلامية والعربية القديمة وأنماط تخطيط المدن والمجتمعات السكانية كأنت تتميز بالاستدامة مقارنة بأنماط البناء والمدن الحديثة التي تتسم بالاستخدام المفرط في الموارد الطبيعية وإفراز المخلفات وانبعاثات الاحتباس الحراري.

وتعتبر ظاهرة العشوائيات من التحديات الكبيرة التي تواجه العديد من دول العالم والتي يقدر عدد سكان العشوائيات على مستوى العالم بحوالي بليون نسمة.[62] وتتفاقم هذه الظاهرة في الدول النامية بما فيها الدول العربية، حيث تشكل هذه الظاهرة تحدياً كبيراً نتيجة للمعدلات العالية للهجرة من الريف الي الحضر وزيادة عدد اللاجئين لعدد من دول المنطقة نظراً للاضطرابات والظروف السياسية التي تواجه عدداً من البلدان العربية. وقد بلغ عدد اللاجئين للمنطقة العربية الي قرابة 8.5 ملايين لاجئ بين عامي 1997و 2014.[63] ومن المتوقع أن يكون عدد اللاجئين قد ازداد منذ ذلك التاريخ لاستمرار حالات الإضرابات والحروب بالمنطقة العربية.

وتتفاوت نسب السكان الذين يقطنون في العشوائيات في المنطقة العربية من بلد الي آخر، فقد تصل هذه النسبة الي ما بين 67٪ الي 94٪ من نسبة سكان الحضر في بعض دول المنطقة.[64]

أن إقامة مجتمعات متكاملة ومستدامة يتطلب مراعاة عدد من الاعتبارات التي يجب أن تُؤخذ في الاعتبار عند أنشاء تلك المجتمعات لضمان توفير حياه صحية وآمنة لقاطني هذه التجمعات وتمكينها من المساهمة في عملية التنمية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتشمل الاتي:

---

[57] World Bank, Global Facility for Disaster Reduction and Recovery, Investing in Urban Resilience, Protecting and Promoting Development in a Changing World, 2015

[58] The World Bank, 2016

[59] World Bank, Global Facility for Disaster Reduction and Recovery, Investing in Urban Resilience, Protecting and Promoting Development in a Changing World, 2015

[60] UN Habitat, Finance for City Leaders, Handbook, 2016

[61] Investing in Urban Resilience: Protecting and Promoting Development in a Changing World

[62] UN Habitat, Finance for City Leaders, Handbook, 2016

[63] United Nations Environment Programme (UNEP), Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), Arab Sustainable Development Report, First Edition, 2015

[64] UN Habitat, The State of Arab Cities 2012, Challenges of Urban Transition, 2012

- وضع استراتيجيات تشاركية تنموية للمدن بحيث يضمن توفير الخدمات الأساسية من مسكن ووسائل نقل، وتعليم، وصحة، وثقافة تتفق ومتطلبات مختلف فئات المجتمع بما فيها الفئات المهمشة وأصحاب الاحتياجات الخاصة وخلق فرص عمل مناسبة.
- تصميم المدن بما يضمن الترشيد في استخدامات المياه، والطاقة، والمدخلات الأخرى، وزيادة الاعتماد على استخدامات الطاقة المتجددة، وتدوير المياه وإعادة استخدامها لري المناطق الخضراء بما في ذلك الأسطح الخضراء والزراعة الحضرية.
- ولضمان استدامة المجتمعات الجديدة يجب أن يتم الاعتماد بالدرجة الأولى على مواد البناء المحلية والصديقة للبيئة، ومصادر الطاقة المتجددة، ومصادر المياه المستدامة بما في ذلك المياه الجوفية.
- التخطيط الرشيد والمستدام لاستخدامات الأراضي وتحديد أماكن الأنشطة المختلفة، ووسائل المواصلات داخل المجتمعات ومنها واليها، ونوعية المساكن ومواد البناء، ومصادر الطاقة، والمياه المستخدمة لدعم الأنشطة الاقتصادية والبلدية، والخدمات.
- تشجيع التخطيط للمناطق الطبيعية من خلال التوجه للبناء في مواقع بعيدة عن المناطق ذات القيمة الزراعية العالية.
- التعامل مع ظاهرة العشوائيات لدمج تلك المناطق وسكانها في النسيج الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع، وذلك عن طريق انتهاج منهج متكامل ينهض بقاطني العشوائيات اجتماعياً، واقتصاديا، ومعيشياً.
- تخطيط المجتمعات الجديدة بحيث يخفض من التنقل داخل تلك المجتمعات عن طريق تعميم فكر الاستعمال المختلط الذي يتيح لسكان المجتمعات العمرانية الحصول على الخدمات المختلفة شاملة الخدمات الصحية، والتعليمية، والثقافية، والتجارية، وفرص العمل في مكان واحد أو أماكن متقاربة.
- توفير مسارات للمشاة والدراجات الهوائية المظللة لتشجيع السير على الأقدام وركوب الدراجات الهوائية للحد من استخدام وسائل المواصلات.
- تصميم المدن لمواجهة الكوارث والمخاطر مع إيلاء اهتمام خاص للمدن الساحلية بما يمكنها من التكيف مع التغيرات المناخية بما في ذلك ارتفاع منسوب مياه البحار.

6-3 **<u>النقل</u>**

- مراعاة أبعاد التنمية المستدامة في التخطيط لشبكة من الطرق والمواصلات ترتكز على تشجيع ودعم التحول للنقل المستدام الذي يعتمد في الأساس على استخدام وسائل النقل العام الصديق للبيئة، والمركبات ذات الكفاءة العالية في استخدامات الوقود، والمسيّرة بالغاز والسيارات الهجين.
- تعزيز النمو الاقتصادي عن طريق النقل المستدام الذى يزيد من سهولة التنقل ويعمل على رفع مستوى التكامل الاقتصادي مع احترام النظم البيئية في الوقت ذاته.
- الاهتمام بتحقيق الكفاءة في نقل الأشخاص والبضائع مع أهمية الوصول الي وسائل النقل السليمة بيئياً والآمنة والميسورة باعتبار ذلك وسيلة لتحسين العدالة الاجتماعية والصحة وقدرة المدن على التكيف والوصلات القائمة بين المراكز الحضرية والمناطق الريفية.
- أهمية التطوير المؤسسي لقطاع النقل في الدول العربية من خلال برامج تدريبية لوضع سياسة تنفيذية لهذا القطاع لتحقيق التنمية المستدامة.

- تطوير عمليات الشحن ونقل البضائع والركاب وجعلها أكثر ملائمة للبيئة خصوصاً في الأسواق الناشئة مما ينعكس بصورة مباشرة على تحسينات بالبنية التحتية للموانئ حول العالم.

4: الحفاظ على البيئة

4-1 البيئات البرية

أن تبّني مسار التنمية المستدامة في كافة القطاعات من شأنه تحقيق أهدافاً اقتصادية تحقق نمواً في الدخل القومي، وأهدافاً اجتماعية متمثلة في توفير خدمات صحية، وتعليمية، وثقافية، وخلق فرص عمل، وتوزيع عادل للثروة، والمساوة، والعدالة الاجتماعية، مع ضمان صون الطبيعية والنظم الأيكولوجية ودون إهدار للموارد والثروة الطبيعية. أن سوء استخدام الموارد الطبيعية وعدم الأخذ في الاعتبار الآثار السلبية التي قد تنتج عن أنماط غير مستدامة للإنتاج والاستهلاك تتسبب في تدهور البيئة والنظم الايكولوجية والتي قد تؤدي الي تلوث المياه الجوفية، والمجاري المائية، وتدهور التربة، وزيادة معدلات التصحر، وفقدان التنوع البيولوجي، وبالتالي على الاقتصاد القومي. ولذلك فعلى الدول العربية سن ومتابعة تنفيذ التشريعات اللازمة وفرض العقوبات الصارمة للمخالفين.

ومن الآثار السلبية الناتجة عن تغير المناخ والأنشطة الاقتصادية الأخرى هو ازدياد ظاهرة التصحر، والتغير في أنماط سقوط الامطار والسيول في بعض المناطق، وقلة سقوط الامطار في مناطق أخرى مما يعرض تلك المناطق اما الي غرقها أو الي الجفاف. وتقل نسبة الغطاء النباتي في المنطقة العربية الي حد كبير حيث تصل الي 84،2٪ عن المتوسط العالمي المقدر بـ 8،30٪. كما تقل نسبة المحميات الطبيعية (3،9عن اجمالي المنطقة) عن المتوسط العالمي الذ يقدر بـ 14٪.

وتواجه المنطقة العربية ثلاثة تحديات فيما يتعلق بالأراضي والتي تتمثل في: القحل، والجفاف المتكرر، والتصحر. ويساهم تغير المناخ وأنماط الاستخدام الغير مستدام للأراضي في انتشار ظاهرة التصحر.

ولمقاومة ظاهرة التصحر في المنطقة العربية، على دول المنطقة اتخاذ الاجراءات التالية:

1) دعم تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر على المستوى الإقليمي ودون الإقليمي وخاصة برنامج العمل الدون إقليمي المنقح بشأن التصحر.
2) دعم تنفيذ الخطة وإطار العمل الاستراتيجيان للسنوات العشر والمعنية بتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر 2018-2008.[65]
3) وضع وتنفيذ السياسات المعنية باستصلاح الأراضي الصحراوية بما في ذلك التشريعات وآليات السوق.
4) تشجيع القطاع الخاص الاستثمار في الأراضي الصحراوية واستصلاحها.
5) العمل على التأكيد على اتباع السياسات والممارسات الزراعية التي لا تتسبب في فقدان خصوبة التربة وتدهور الأراضي الزراعية.
6) العمل على وقف الزحف العمراني باتجاه المناطق الزراعية والغابات.
7) توجيه البحث العلمي في مجالات زيادة خصوبة التربة الزراعية، واستصلاح الأراضي الصحراوية.
8) التوجه نحو إقامة مجتمعات عمرانية متكاملة في المناطق الصحراوية الساحلية معتمدةً على استخدامات المياه بطريقة مستدامة بما في ذلك تحلية مياه البحار بالطاقة المتجددة.

[65] اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة التصحر، ٢٠٠٧

حماية وإعادة تعزيز الاستخدام المستدام للنظم الإيكولوجية الأرضية، والادارة المستدامة للغابات، ومكافحة التصحر، ووقف وعكس مسار تدهور الأراضي ووقف فقدان التنوع البيولوجي

- تمثل المناطق المحمية في المنطقة العربية (9.3% من مساحتة الإجمالية) وهي أقل من المتوسط العالمي. ومع ذلك، شهدت المنطقة العربية وضوح اتجاه مع زيادة قدرها 189.2%. وكان هناك زيادة كبيرة في جميع المناطق تحت الإقليمية، لا سيما في المشرق العربي (1,871.6%)، ودول مجلس التعاون الخليجي (320.6%).

- يمثل الغطاء النباتي في المنطقة العربية (2.84%) وهو اقل من المتوسط العالمي. ويعتبر اتجاهاً معتدلاً سلبي للمنطقة العربية (−23.0%)، الذي يرجع أساسا إلى الانخفاض في الغطاء النباتي في أقل البلدان نمواً (−33%). وان كان ايجابي في تحت المناطق الفرعية الثلاث الأخرى.

المصدر: الاسكوا التقرير العربي للتنمية المستدامة 2015

4-2 <u>البيئات البحرية والمناطق الساحلية</u>

تتمتع المنطقة العربية بما يزيد عن 30،000 كيلومتر من المناطق الساحلية و18،000 كيلومتر مناطق مأهولة بالسكان. وتتعرض البيئة الساحلية والبحرية للمنطقة العربية الي آثار سلبية على النظم الايكولوجية، والثروة السمكية، والتنوع البيولوجي. ومن الأسباب الرئيسية لتدهور المناطق الساحلية في المنطقة العربية هي أنماط السياحة الغير مستدامة، والممارسات السلبية لقطاع الصناعة من انبعاثات والتخلص من المخلفات في مياه البحر وفي المناطق المكشوفة، والتخلص من المخلفات البلدية والصرف الصحي الغير معالج في البحار، هذا بالإضافة الي الزحف العمراني العشوائي على المناطق الساحلية.

كما أن للأنشطة البحرية الغير مستدامة آثار سلبية على الحياة البحرية والشواطئ والتي تتمثل في أنشطة السفن، وعمليات التنقيب على الغاز وأعمال الحفر وتوصيل كابلات الكهرباء والأنترنت. وينتج عن هذه الأنشطة الغير مستدامة اثار سلبية على البيئة والأنسان، هذا بالإضافة الي أن التكلفة الناجمة عن التعامل معها وتكلفة تدهور البيئة البحرية والشاطئية والتكلفة الاقتصادية على قطاع السياحة.

وللحفاظ على الحياة البحرية والمناطق الساحلية على الدول العربية العمل على:

- سن ومتابعة تنفيذ التشريعات واللوائح المنظمة للأنشطة الغير مستدامة الضارة بالبيئة البحرية والساحلية بما يضمن السلامة، والأمان، والحد من الآثار السلبية على المناطق الساحلية، والثروة السمكية، والحياة البحرية بصفة عامة وحياة وصحة الأنسان بصفة خاصة.

- تعزيز الجهود الرامية لتنفيذ «برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية» على المستوى الإقليمي.

- تعزيز الجهود الرامية الي الحفاظ على البيئة البحرية بما في ذلك مجهودات الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن، والمنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية، وخطة عمل البحر الأبيض المتوسط لاتفاقية برشلونة لبرنامج الأمم المتحدة.

- دعم الجهود المبذولة من قبل الدول العربية لتنفيذ استراتيجيات الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية مع الاخذ في الاعتبار تغير المناخ وضرورة حماية التنوع البيولوجي والبيئة الساحلية والبحرية.

- تكثيف الجهود الرامية الي التصدي لارتفاع مستوى سطح البحار، وحماية البيئة الساحلية والحياة البحرية بما فيها التنوع البيولوجي والشعب المرجانية واشجار المنجروف.

4-3 التنوع البيولوجي

يعتبر التنوع البيولوجي عنصراً هاماً لاقتصاديات المنطقة العربية ودعم الأنشطة الاقتصادية خاصة قطاع السياحة والزراعة، والذي يشكل كذلك جزأً من تراث المنطقة والداعم للنمو الاقتصادي والاجتماعي للبلدان العربية. وهناك تأثير سلبي على التنوع البيولوجي في المنطقة العربية نتيجة للخطط، والبرامج، والأنشطة الاقتصادية، والنمو العمراني الغير مستدام. وهذا ما يستوجب دمج الحفاظ على التنوع البيولوجي في الاستراتيجيات، والخطط، والبرامج بما يضمن الحفاظ عليها ودعمها لمسار التنمية المستدامة.

ولتحقيق أهداف التنمية المستدامة على الدول العربية العمل على:

- دعم الجهود الرامية الي تحقيق «أهداف آيتشي» في إطار عقد الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي 2011-2020.
- دعم الجهود التي تبذلها الدول العربية لتنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020.
- تعزيز الجهود الرامية الي وضع برنامج إقليمي لحماية التنوع البيولوجي متضمنا أنشاء بنك إقليمي للموارد الوراثية وتنفيذ بروتوكول قرطاجة الخاص بالسلامة الإحيائية التابع لاتفاقية التنوع البيولوجي.
- تشجيع الدول العربية على وضع نظم للسلامة الإحيائية التي تنظم إطلاق الكائنات المعدلة وراثيا والإتجار بها.
- تشجيع دول المنطقة على التصديق على بروتوكول ناجويا الخاص بالحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل للمنافع الناشئة عن استخدامها الملحق باتفاقية التنوع البيولوجي أو الانضمام اليه كاداه لاستخدام الثروات الطبيعية استخداماً مستداماً لدعم الاقتصادات العربية وتحقيق التنمية المستدامة.

4-4 تغير المناخ

لتغير المناخ آثار سلبية مباشرة على المنطقة العربية والتي تتمثل في زيادة الندرة في الموارد المائية، وزيادة معدلات التصحر، ومعدلات السيول والكوارِث والآثار الاجتماعية المترتبة على ذلك والمتمثلة في إعادة توطين المجتمعات المتضررة وخلق أنشطة اقتصادية وفرص عمل جديدة لقاطنيها.[66] هذا وأن توقعات ارتفاع مستوى البحار في المنطقة العربية وما قد ينتج عنه من غرق بعض السواحل العربية والجزر والمناطق الزراعية الخصبة مثل الدلتا في مصر له آثار سلبية على الأنشطة الاقتصادية في تلك المناطق مثل الزراعة والسياحة. ومن الناحية الاجتماعية قد يتسبب ذلك في فقدان فرص العمل في القطاعات المتضررة وإعادة توطين المجتمعات التي تتعرض للغرق، وهذا من شأنه الاضرار وعرقلة مجهدات دول المنطقة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وحيث أن من الأسباب الرئيسية في تغير المناخ هو زيادة معدلات انبعاثات الاحتباس الحراري فيوجه الإطار الاسترشادي الي تنفيذ السياسات واتخاذ الاجراءات التالية:

- تشجيع الدول العربية التي لم تُصدق على اتفاقية باريس أن تقوم بذلك ودعم الجهود التي تبذلها الدول العربية في تنفيذ الاتفاقية.

[66] United Nations Environment Programme (UNEP), Uncovering Pathways Towards Inclusive Green Economy, A Summary for Leaders, 2015

- دعم مجهودات الدول العربية في اتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة للتكيف مع تغير المناخ كأولوية لدول المنطقة لمواجهة الآثار المترتبة على ذلك.
- تشجيع الدول العربية على وضع البرامج، والسياسات، والخطط للتخفيف من تغير المناخ بما يتفق مع أولويات وإمكانيات الدول العربية وبما لا يتعارض مع أهداف التنمية المستدامة.
- تبني السياسات التي تخفض من انبعاثات الاحتباس الحراري في كافة القطاعات الاقتصادية بما يتفق مع إمكانيات وأولويات الدول العربية وبما لا يعوق مسار التنمية المستدامة.
- النظر في إمكانية تشجيع الخفض من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري من خلال وضع منظومة خاصة بتجارة الكربون Carbon Trading وضريبة الكربون Carbon Tax.

4-5 إدارة المخاطر

هناك كوارث ليس للإنسان دخل فيها مثل الزلازل، والبراكين، وموجات المد، والبرق، الانهيارات الأرضية. ولكن هناك كوارث يعود السبب الأساسي لها الي الأنشطة الاقتصادية والممارسات والسلوكيات الغير مستدامة والتي تؤثر بصورة سلبية على البيئية والنظم الايكولوجية. وتساهم أنماط الاستهلاك والإنتاج الغير مستدامين الي زيادة حجم انبعاثات غازات الاحتباس الحراري مما يؤثر سلباً على تغير المناخ وما يصاحب ذلك من كوارث طبيعية وبيئية وما ينتج عنه من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري والمسببة في تلوث الجو وآثاره السلبية على صحة الأنسان.

على البلدان العربية اتخاذ التدابير اللازمة زيادة فاعلية إدارة المخاطر للحد من مخاطر الكوارث وتشمل الاتي:

- تشجيع الدول العربية على تنفيذ الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث وتعديلها لتتوافق مع اطار عمل سينادي.[67]
- دمج السياسات المعنية بالحد من الكوارث والمخاطر الناجمة عنها وأدراجها في الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة وتشجيع دمجها في الخطط المحلية.
- الحد من الاستخدام المفرط والمتزايد للطاقة الفورية في كافة القطاعات وزيادة الكفاءة والترشيد في استخدام مصادر الطاقة وتشجيع ودعم استخدام الطاقة المتجددة في كافة القطاعات.
- دعم الجهود لتعزيز القدرات البشرية، والمؤسسية، الوطنية، والإقليمية للحد من مخاطر الكوارث وأدارتها.
- أن اتجاه المنطقة الي الطاقة النووية لإنتاج الطاقة يتطلب اتخاذ إجراءات احترازية خاصة لضمان امأن المفاعل النووي، وضمان التخلص من النفايات بصورة آمنة وكذلك المياه المستعملة في عملية التبريد. هذا بالإضافة الي الإجراءات الأمنية التي يجب اتخاذها لتفادي أي تسرب للإشعاعات لأسباب فنية.

[67] اعتمدها مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة بموجب القرار رقم 345 في دورته الثانية والعشرين التي انعقدت في جامعة الدول العربية في 19و20 كانون الأول/ ديسمبر 2010

اتخاذ إجراءات عاجلة لمكافحة تغير المناخ وتأثيره

- انبعاثات غازات الدفيئة في الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة العربية (0.33 كجم لكل 1 دولار من الناتج المحلي الإجمالي) أقل بقليل من المتوسط العالمي . وقد حدث تغيير طفيف في المنطقة العربية أو في المناطق تحت الإقليمية.
- انبعاثات غازات الدفيئة للفرد في المنطقة العربية (5.3 طن متري) أعلى من المتوسط العالمي. الاتجاه الإقليمي سلبي، مع زيادة قدرها 54.5%. يمكن ملاحظة اتجاه غير مواتي في جميع المناطق .

المصدر: الاسكوا التقرير العربي للتنمية المستدامة 2015

6-4 إدارة المخلفات والمواد الكيمائية والنفايات الخطرة

أن عدم التعامل مع المخلفات بكافة أشكالها سواء البلدية، أو الصحية، أو مخلفات المصانع، والمخلفات الزراعية بصورة آمنة يتسبب في اختار بيئية وصحية. فتراكم المخلفات البلدية بكميات كبيرة ولفترات طويلة قد يتسبب في اضرار صحية وحرائق نتيجة تفاعل غاز الميثان مما يشكل خطورة على حياة الأنسان والمنشئات. كما أن بعض الممارسات الضارة والتي تتمثل في حرق المخلفات الزراعية سواء في المدن أو القري قد تتسبب في انتشار الحرائق في المزارع والمساكن هذا بالإضافة الي الآثار السلبية على صحة الأنسان. كما أن زيادة انبعاثات الاحتباس الحراري تعتبر من الأسباب الرئيسية في تغير المناخ وما ينتج عنه من ارتفاع منسوب البحر والآثار المترتبة على ذلك، كما تم الإشارة اليه سابقاً. كما أن عدم التخلص الآمن من النفايات الصحية والصناعية وخاصة الخطرة منها وإلقائها في الممرات المائية دون معالجتها يتسبب في تلوث مياه الشرب والري مما له آثار سلبية على الثروة السمكية، والمنتجات الزراعية مما يتسبب في آثار سلبية على صحة الأنسان والبيئة.

أن الإدارة السليمة للمخلفات ليس من شأنه فقط الحفاظ على صحة الأنسان والبيئة ولكنه يساهم في الحفاظ على الموارد الطبيعية والترشيد في استخدامها.

ولتحقيق الإدارة المتكاملة للمخلفات بما يدعم مسار التنمية المستدامة فعلى الدول العربية العمل على اتخاذ الإجراءات التالية:

- دعم التوجه لاعتبار المخلفات مورداً يمكن استخدامه كمُدخل في عمليات الإنتاج المختلفة، وفي توليد الطاقة، وتصنيع السماد العضوي.
- وضع استراتيجيات وطنية وإقليمية لإدارة المخلفات بكافة أنواعها البلدية، والصناعية، والصحية، والزراعية، والكيمائية بما يدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- أنشاء قاعدة بيانات وطنية لمختلف أنواع المخلفات ومصادرها.
- إعداد حزمة من التشريعات والحوافز التي تشجع من خفض المخلفات في عمليات الإنتاج والاستهلاك وإعادة تدويرها واستخدامها أما كمدخلات في الإنتاج، أو كسماد، أو طاقة.
- دعم القدرات البشرية، والمؤسسية الوطنية والإقليمية للإدارة المتكاملة والسليمة للمخلفات بيئيا وتعظيم الاستفادة منها.
- تشجيع فصل المخلفات من المنبع لتيسير عملية الفرز والتدوير وإعادة الاستخدام كمدخلات في الإنتاج.
- دعم الجهود العربية لتحقيق الهدف المتفق عليه دولياً فيما يتعلق بإنتاج واستخدام المواد الكيمائية بطرق تخفض من الآثار السلبية على صحة الأنسان والبيئة بحلول عام 2020 وذلك من خلال «النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيمائية».
- دعم الجهود التي يبذلها المركز الإقليمي لاتفاقية بازل في القاهرة.

- نشر الوعي لأهمية خفض المخلفات في عمليات الإنتاج والاستهلاك وضرورة تدويرها وإعادة استخدامها والتخلص الآمن للنفايات الخطرة.

5: السلام والاستقرار السياسي بالمنطقة العربية

لقد تعرضت المنطقة العربية منذ الأربعينيات الي متغيرات سياسية بدأت بالاحتلال الإسرائيلي لفلسطين والحروب التي تلت ذلك. ومازالت القضية الفلسطينية تشكل مشكلة أساسية للمنطقة العربية والمتمثلة في استمرار احتلال الأراضي الفلسطينية العربية وما يترتب على ذلك من إهمال للأراضي الفلسطينية وتدهور للبيئة وما ينتج عن ذلك من تردي الأحوال الاقتصادية، والاجتماعية، والموارد الطبيعية مما يتعذر معه إعداد وتنفيذ استراتيجية للتنمية المستدامة للأراضي المحتلة. هذا وتشدد الدول الأعضاء على ضرورة دعم الشعب الفلسطيني ومؤسساته في السعي لتحقيق العدالة، والمساواة، واستعادة الحقوق استناداً الي قرارات الشرعية الدولية، بما في ذلك الحق في التنمية وحق تقرير المصير.[68]

ولقد أكد الدول الأعضاء في مؤتمر الدوحة على أن عدم الاستقرار السياسي في المنطقة، والنزاعات وموجات اللاجئين تُشكل ضغطاً على الاقتصاد الوطني والبنية التحتية لدول المنطقة.[69]

هذا ولقد تعرضت كذلك المنطقة العربية الي عدد من الحروب منها ما هو متصل بالاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية مثل حرب 1948، 1967، 1973 وحروب أخرى شملت العدوان الثلاثي على مصر عام 1956، وحرب الخليج عام 1990–1991، والاعتداء الإسرائيلي على لبنان عام 2006، وغزو العراق عام 2003، والحروب الإسرائيلية على غزة (2008, 2012, 2014) كما تعرضت المنطقة العربية في السنين القليلة الماضية الي اضطرابات، وتدخلات خارجية، وحروب شملت عدد من الدول العربية. ولقد كأن لهذه الأحداث آثار سلبية على اقتصادات المنطقة وعلى البيئة متمثلة في تلوث شديد للهواء والتربة من جراء حرق آبار البترول في عدد من البلدان العربية المتضررة، وأضرار أصابت الحياة البرية والبحرية وكذلك البنية الأساسية من طرق، وشبكات كهرباء وصرف صحي ومنشئات مما كأن له أسوء الأثر على التنمية، وصحة الأنسان، والبيئة.

كما يشكل تفشي ظاهرة الإرهاب في العالم بصفة عامة وفي المنطقة العربية بصفة خاصة الي سواد حالة من عدم الاستقرار في عدد من البلدان العربية وتدهور بالغ في البنية التحتية للبلدان المتضررة واستنزاف للموارد البشرية والمالية وكذلك على النسيج الاجتماعي والكيان الاقتصادي لتلك الدول وعلى المنطقة ككل. ولقد كأن ومازال لتلك الأحداث أسوأ الأثر على مسيرة التنمية في الدول المتضررة بصفة خاصة وعلى المنطقة العربية ككل.

كما تشكل هجرة المواطنين العرب من الدول التي تعاني من وطأة الاحتلال، والحروب، والاضطرابات مشكلة تتعرض لها المنطقة العربية والتي اعتبرتها الدول العربية مسؤولية تقع على عاتق دول المنطقة. ولذلك فقد وضعت عديد من الدول العربية سياسات وبرامج لاستقبال المهجرين العرب وتقديم يد العون لهم في صورة مساكن لإيواء الأسر المُهجّرة، وسبل الإعاشة وخدمات اجتماعية. كما دأبت العديد من الدول العربية الي العمل على دمج المهاجرين العرب في المجتمعات العربية.

---

[68] الأمم المتحدة، تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030، [A/RES/70/1hgvmp]

[69] Ibid

أن مسألة اللاجئين قبل أن تُشكل تحدياً اجتماعياً ذات طابع سياسي، فمن المتوقع أن يتم التوصل الي الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين من خلال عملية موجهة من قبل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR، وذلك استنادا الي إطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين CRRF، المرفق بإعلان نيويورك من اجل اللاجئين والمهاجرين(19سبتمبر 2016).

ودعا إعلان نيويورك المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الي أن يدرج الاتفاق العالمي المقترح بشأن اللاجئين في تقريره السنوي الذي سيقدم الي الجمعية العامة في عام 2018، لكي تنظر في هذه الأخيرة في دورتها الثالثة والسبعين بالاقتران مع قرارها السنوي بشأن مفوضية الأمم المتحدة. ويحدد إطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين العناصر الرئيسية للاستجابة الشاملة لأي حركة كبيرة للاجئين، فبالإضافة الي الاستقبال والسماح بدخولهم ودعم احتياجاتهم العاجلة والمستمرة مثل الصحة، والحماية، والتعليم، فهو يهدف أساسا الي تهيئة الظروف التي تساعد على عودة اللاجئين الي بلدانهم بأمان وكرامة.

ومما تقدم ففي ظل الأحداث التي تتعرض لها المنطقة العربية ورغم التقدم الذي أُحرز في بعض المجالات فلم تستطع المنطقة العربية من أن تحقق النتائج المرجوة من عملية التنمية والتي تلبي طموحات شعوب المنطقة. وفي واقع الأمر فأن من الأسباب الرئيسية لتعرض بعض دول المنطقة العربية لتلك الأحداث أساسها الفقر، والافتقار الي المساواة، والعدالة الاجتماعية، والحرية السياسية، ومستوى التعليم والصحة، وفقدان فرص العمل المناسبة في البلاد المتضررة. ولذلك فلابد أن تتضمن استراتيجيات وخطط التنمية المستدامة التركيز على الاستثمار في رأس المال البشري مع إدماج حقوق الأنسان بما في ذلك الحق في الامن، والسلام، والعدل الاجتماعي، والحق في التعليم الجيد، والتامين الصحي، والحق في فرص العمل المناسبة، والحق في الخدمات الأساسية من مسكن، ومواصلات، وغذاء، ومياه نظيفة، وصرف صحي آمن، وطاقة.

أن غياب الأمن والسلام وتعرض بعض الدول العربية لحالة من انعدام للاستقرار السياسي له آثار وتداعيات ليس فقط على الدول المعنية ولكن على المنطقة العربية ككل والذي من شأنه أن يعوق مسار التنمية المستدامة في المنطقة. ولذلك فأن هناك حاجة مُلحة لأن تتخذ الدول العربية السياسات الإقليمية الموحدة التي من شأنها أن تدعم التعاون بين دول المنطقة في كافة المجالات وتشمل تعزيز الاستثمارات العربية، ودعم التجارة الإقليمية بين دول المنطقة، والعمل على خلق فرص عمل جديدة خاصة للشاب والمرأة، واتخاذ السياسات التي تُرسخ مبادئ المساواة، والعدالة الاجتماعية، والقضاء على الفقر والجهل.

وحتى يتثنى لدول المنطقة تحقيق أهداف التنمية المستدامة يجب اتخاذ الإجراءات التالية:

- السعي لأنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية.
- العمل على أنهاء الصراعات والإضرابات التي تتعرض لها بعض البلدان العربية.
- تحقيق السلام والأمن في المنطقة العربية وأنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية والتدخلات الأجنبية بكافة صورها مع التأكيد على ضرورة تفعيل القرارات الشرعية الدولية لدعم مسار التنمية المستدامة.
- دمج المهجرين والنازحين المتضررين من آثار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والحروب، والاضطرابات في المجتمعات المُضيفة من خلال وضع البرامج لاحتواء المهجرين في المجتمعات العربية وتوظيفهم في دعم والمساهمة في مسار التنمية المستدامة في المنطقة وتأهيلهم لسد احتياجات العمل في البلدان العربية بما في ذلك القطاعات الاجتماعية مثل الصحة والتعليم.[70]

[70] تنفيذا لتوصيات المؤتمر الإقليمي للسكان والتنمية في الدول العربية، جمهورية مصر العربية، 24-26 يونيو/حزيران 2013 لتشجيع في دمج المهجرين في المجتمعات المستقبلة

- ضمان سيادة القانون، وحقوق الأنسان، والكرامة الإنسانية لكافة فئات الشعب بما فيهم المرأة، والفئات المهمشة، والمسنين، والشباب، والأطفال، وذوي الاحتياجات الخاصة. [71]
- التأكيد على اتباع سياسات تحقق المساواة، والعدالة الاجتماعية، والكرامة الإنسانية، والمساواة بين الجنسين، والمرأة والرجل، مع ضرورة إدماج الشباب، والفئات المهمشة، وذوي الاحتياجات الخاصة في عملية التنمية.
- العمل على تنفيذ المبدأ 23 من إعلان ريو من خلال حماية البيئة والموارد الطبيعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة والدول العربية التي تتعرض للعدوان والتدخلات الخارجية.
- تعزيز التعاون والتكامل الإقليمي لدعم الاستقرار، والأمن، والسلام بالمنطقة العربية.

6: الحوكمة والمؤسسات اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

6-1 الحوكمة

أن وجود نظام مؤسسي يعمل بكفاءة وبشفافية وفي إطار نظام فعال للمحاسبة، والتقييم، والمتابعة ضروري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولذلك فقد دأبت الدول العربية الي ادخال إصلاحات مؤسسية واتخاذ خطوات إيجابية وسن التشريعات لضمان نظام حوكمة جيد يعتمد على ترسيخ مبدأ الشفافية، والمحاسبة، والمشاركة المجتمعية الفعالة. وتعتبر تنمية الكوادر المحلية عملية ضرورية لأدارة مؤسسات الدول العربية بصورة أكثر فعالية وكفاءة.

أن توفير البيئة الاقتصادية الكلية والمناخ المستقر والآمن من العناصر الضرورية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهذا ضروري كذلك لجذب الاستثمارات واصحاب الأعمال المحليين والأجانب للاستثمار في كافة القطاعات. ولقد دأبت العديد من الدول العربية على اتخاذ الاجراءات اللازمة لتوفير المناخ المستقر والجاذب للاستثمار والداعم لمسار التنمية المستدامة.

يتطلب توفير نظام حوكمة جيد وبيئة اقتصادية داعمة لمسار التنمية المستدامة اتخاذ الاجراءات التالية:

- تعزيز جهود الدول العربية في وضع نظام حوكمة جيد يتسم بالشفافية، والمسائلة، والمشاركة المجتمعية.
- تعزيز إرساء نظام مالي وتشريعي مستقر وواضح، وتشريعات خاصة بالتمويل والاستثمارات في مختلف القطاعات وتحويل الأموال.
- تشجيع وضع منظومة متكاملة لآليات السوق والأطر التشريعية لتحفيز وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية في مجالات البنية البيئية، والاجتماعية، والاقتصادية بما في ذلك البنية التحتية الضرورية لدعم مسار التنمية المستدامة.
- النظر في تطبيق نظام اللامركزية في إعداد وتنفيذ المشاريع، والخطط، والبرامج التنموية، وإدارة المجتمعات السكنية الحضرية والريفية بما يتفق مع الأولويات والإمكانات المحلية وبما يدعم توجه الدول وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- دعم التعاون الإقليمي لتوفير الامن، والسلام، والأمان في المنطقة العربية.

[71] تنفيذا لتوصيات المؤتمر الإقليمي للسكان والتنمية في الدول العربية، جمهورية مصر العربية، 24-26 يونيو/حزيران 2013 للاستفادة من الخبرة المتراكمة لكبار السن ومساهمتهم في عملية التنمية المستدامة

2-6 المؤسسات

كم تم الإشارة اليه سابقاً فأن وجود المؤسسات التي تعمل في إطار من الشفافية، والمحاسبة، وتفعيل مبدأ المشاركة المجتمعية ضروري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. فأن هذا من شأنه أن يعمل ايضاً على توفير المناخ الملائم الذي يساهم في تشجيع وجذب الاستثمارات المحلية والخارجية.

وكما جاء بإعلان الدوحة يجب على الدول العربية تكثيف الجهود لوضع الأطر المؤسسية للقيادة وحشد الموارد لتنفيذ خطة 2030.[72] ويعتبر وجود مؤسسات وطنية تعمل بكفاءة من الأساسيات التي يجب توافرها في المنطقة العربية لضمان استقرار المجتمعات وتعزيز الامن والاستقرار مما يدعم مسار التنمية المستدامة.[73]

وحيث أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة يستوجب ضمان دمج البعد الاجتماعي والبيئي مع البعد الاقتصادي، والتأكيد على الترابطات والتكامل بين مختلف القطاعات فلابد من وجود آلية وطنية تضمن تحقيق ذلك وهذا ما قد يتطلب تكليف/تشكيل كيان مؤسسي في صورة «مجلس وطني للتنمية المستدامة». ولقد قامت عدد من الدول العربية بالفعل بتفعيل تلك الكيانات المؤسسية لدعم صياغة وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات المعنية بالتنمية المستدامة. وكما ورد بإعلان الدوحة فأنه لا يوجد صيغة واحدة لإطار مؤسسي نموذجي يمكن أن يتبع في كافة البلداني العربية للتخطيط، والتنسيق، والتنفيذ، والمتابعة فعلى كل دولة أن تجد الإطار المؤسسي الذي يتناسب وظروف كل بلد.[74]

يوجه الإطار الاسترشادي الي اتخاذ الإجراءات التالية لتعزيز كفاءة أداء الجهاز الحكومي:

- دعم هيكل أداري معاصر يواكب التحديات والمتغيرات المعاصرة وبما يدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- النظر في اتباع نظام أداري يعتمد على منهجية الإدارة بالنتائج **Results-based Management**
- دعم نظام أداري حكومي يتسم بالكفاءة في الأداء، والتوظيف في أجهزة الدولة بناء على الكفاءة، والمؤهل مناسب للوظيفة، والقدرة على الأداء المتميز والابتكار بناء على توصيف وظيفي واضح ومتطور.
- محاربة البيروقراطية في إدارة شؤون الدولة وتيسير الأعمال.
- محاربة الفساد بكافة اشكاله.
- تشجيع ثقافة المصارحة من قبل أجهزة الدولة للسياسات، والخطط، والبرامج التي تعتزم الدولة القيام بها ونتائج تنفيذها بما فيها النجاحات والاخفاقات.
- تشجيع تعميم استخدامات النظم الالكترونية والحاسب الألي في إدارة المؤسسات وجمع وتخزين البيانات وتحليلها.
- تعزيز نظم وقواعد البيانات والعمل على استمرار تحديثها وتوفيرها لدعم عملية صياغة السياسات والخطط والبرامج.
- التأكيد على اتباع عملية تشاركية في صياغة السياسات، والخطط، والبرامج.
- تطبيق مبدأ الثواب والعقاب في تقييم الأداء بأجهزة الدولة.
- توجيه مؤسسات الدولة على الترشيد في استخدامات الموارد وعلى الشراء الاخضر **Green Procurement**

[72] الامم المتحدة، تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030، [A/RES/70/1hgvmp]

[73] Sustainable Development Goals, An Arab Regional perspective, ESCWA, 2014

[74] الامم المتحدة، تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030، [A/RES/70/1hgvmp]

- إعداد برنامج تدريبي محلي واقليمي يعمل على تدريب الكوادر على كافة المستويات بصفة مستمرة بما يواكب المتغيرات، والتحديات، والأولويات.

7: التنمية البشرية والبحث العلمي

7–1 الموارد البشرية

يعتبر الاستثمار في الموارد البشرية عنصراً أساسياً في إحداث طفرة نوعية لتحقيق التنمية المستدامة والتي تتطلب إعداد الكوادر اللازمة لدعم هذا المسار. وهذا يشمل التدريب المهني، والفني، وإعداد الكوادر الفنية في مختلف التخصصات، والتقنيات، والممارسات الخاصة بالتنمية المستدامة. ويتطلب ذلك اعادة النظر في منظومة التعليم السائدة بما يضمن دمج البعد البيئي وكذلك الاجتماعي والتنموي في مختلف المناهج وبما ينتج عنه إعداد كوادر تدعم مسار التنمية المستدامة. كما يجب تعميم تدريس أدوات ومنهجيات وضع السياسات المتكاملة، والتقنيات المستدامة، وتحليل دورة الحياة، واستخدام حوافز السوق، والتقييم الاقتصادي/والاجتماعي/والبيئي والإيكولوجي للخطط، والبرامج، والمشاريع، والمحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة الي جانب أدوات أخرى. هذه بالإضافة الي أن منهجية التعليم يجب أن ترتكز على تشجيع الإبداع والبحث العلمي.

وتتطلب عملية تنمية القدرات بالمنطقة العربية الي العمل على تحقيق الاتي:

- دعم عملية رفع القدرات من خلال التعليم الجيد، وبرامج التدريب المهني، والتدريب أثناء العمل.
- تطوير التعليم والارتقاء بنوعية مخرجاته وربطها مع سوق العمل.
- تشجيع البحث، والتفكير، والابداع في العملية التعليمية عوضا عن الحفظ والتلقين.
- إعادة تأهيل المعلم لرفع قدراته التعليمية والثقافية والحضارية للارتقاء بمستوى التعليم ونشر القيم السامية النابعة من الثقافة والحضارة العربية الاصيلة.
- تشجيع المؤسسات الوطنية في إعداد برامج التدريب وإعداد الكوادر اللازمة لدعم مسار التنمية المستدامة.
- تشجيع الدول العربية على الاستفادة من الفرص المتاحة دولياً واقليمياً لدعم القدرات من خلال التصديق على الاتفاقيات الدولية وبرامج المساعدات الإنمائية الثنائية والمتعددة الأطراف
- الحد من هجرة العقول العربية عن طريق منح الحوافز وتوفير المناخ المناسب للعمل والبحث العلمي.
- تعزيز التعاون الإقليمي في مجال التعليم ليشمل المنح الدراسية وتبادل الطلاب والمُعلمين.
- رصد الموارد المالية الكافية لدعم المنح الدراسية في الخارج في التخصصات اللازمة لدعم مسار التنمية المستدامة.

7–2 البحث العلمي، التكنولوجيا، والابتكار

يعتبر البحث العلمي، التكنولوجيا، والابتكار من الركائز الأساسية لإحداث نقلة نوعية نحو التنمية المستدامة. فأن التطور التكنولوجي السريع الذي شهده العالم خاصة خلال الثلاثة عقود الماضية والذي صاحبة التقدم الهائل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع انتشار ظاهرة العولمة زاد من حده التنافسية بين الدول. ويرجع ضعف علوم التكنولوجيا العربية بالأساس الي

تدهور مستوى التعليم في المنطقة العربية بصفة عامة والتمويل الضروري للبحث العلمي والتكنولوجيا مع سواد بيئة غير محفزة للابتكار، والابداع، والبحث العلمي.

ويصل حجم الاستثمار في مجال البحث العلمي على مستوي العالم من قبل القطاع العام والخاص الي قرابة 48،1 ترليون دولار في عام 2013. أما بالنسبة الي معدلات الاستثمار في البحث العلمي فقد وصل الأنفاق العام على البحث العلمي في البلدان العربية الي 1٪ مقارنة بـ 4،3٪ في أمريكا اللاتينية، و19.1٪ في الاتحاد الأوروبي 28.1٪ في الولايات المتحدة الامريكية. هذا ويجدر الإشارة الي أن معدلات الاستثمار في البحث العلمي من الدخل القومي في كوريا الجنوبية وصل الي 4،4٪ وفي اليابان 6،9٪ من الدخل القومي. ولقد حدد الدستور المصري الجديد نسبة 1٪ من الدخل القومي للبحث العلمي على أن تتصاعد لتصل للمعدلات العالمية خلال الأعوام القليلة القادمة.[75]

وادراكا من الدول العربية لأهمية النهوض بالبحث العلمي في الوطن العربي فلقد أصدرت القمة العربية في دورتها ٢٢ والتي عقدت في سرت بليبيا في **28/3/2010** قرارها رقم ٥٣٧ فيما يتعلق بدفع جهود البحث العلمي والتقني في البلدان العربية وبناء عليه فلقد قامت الأمانة العامة بالتنسيق مع المنظمات العربية المتخصصة المعنية بالبحث العلمي بإعداد استراتيجية للبحث العلمي والتقني في الدول العربية.

وادراكا من الدول العربية لأهمية النهوض بالبحث العلمي في الوطن العربي فلقد أصدرت القمة العربية في دورتها ٢٢ والتي عقدت في سرت بليبيا في **28/3/2010** قرارها رقم ٥٣٧ فيما يتعلق بدفع جهود البحث العلمي والتقني في البلدان العربية وبناء عليه فلقد قامت الأمانة العامة بالتنسيق مع المنظمات العربية المتخصصة المعنية بالبحث العلمي بإعداد استراتيجية للبحث العلمي والتقني في الدول العربية. هذا وقد قام مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة التي عقدت بالبحر الميت بالمملكة الأردنية الهاشمية في **24/3/2017** بإصدار قراره رقم (ق ق: **700** د ع **28** – ج **3** – **29/3/2027** باعتماد الاستراتيجية العربية للبحث العلمي والتكنولوجي والابتكار.

وفيما يلي المرتكزات الأساسية للاستراتيجية:

- " تعاظم دور المعرفة في الاقتصاد.
- تعاظم دور الشراكات بين البحث والتطوير والابتكار في الجامعات ومراكز البحوث من جهة وبين مؤسسات الانتاج والخدمات من جهة أخرى.
- تأثير الابتكار في التنمية والنمو.
- الاهتمام بتعزيز الطلب على البحث والتطوير والابتكار وليس الاهتمام بالعرض فقط.
- تحويل المعرفة الي ثروة عبر البحث والتطوير والابتكار.
- تطوير المناهج العلمية وتحويل مهام بعض الجامعات والمعاهد التقنية، على الأقل، من تخريج طالبي فرص عمل الي تخريج مولدي عمل، وذلك بتأهيلهم، حتى في المراحل ما قبل التخرج والتعليم الأساسي، على مهارات البحث والتطوير والابتكار وروح المبادرة وريادة الاعمال." [76]

[75] UNESCO Science Report Towards 2030, 2015

[76] الاستراتيجية العربية للبحث العلمي والتقني والابتكار، جامعة الدول العربية

وحيث ان الاستراتيجية العربية مرتبطة بأهداف التنمية المستدامة **2030** وغايتها فتعتبر تلك الاستراتيجية جزء من هذا الإطار الاسترشادي مع التأكيد على الاتي:

- رصد ميزانيات كافية للبحث العلمي وتوفير التقنيات المتقدمة والصديقة للبيئة لدعم عملية التحول الي الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة والذي ينتج عنه الاستخدام الرشيد والأمثل للموارد، وخلق فرص عمل جديدة مستدامة، وزيادة التنافسية، وخلق أسواق جديدة محلياً وخارجياً.
- تعزيز دور البحث العلمي في مواجهة التحديات التي تواجه المنطقة ولدعم مسار التنمية المستدامة على المستوى الوطني والإقليمي والتي ترتكز على أنتاج التكنولوجيات بالمنطقة العربية.
- تيسير الوصول الي المعرفة وتوثيق الصلة بين مراكز البحوث العربية وتوطين التقنية الحديثة وتشجيع ورعاية الباحثين والعلماء والمخترعين والاستفادة منهم.[77]
- تشجيع القطاع الخاص والمدني على الاستثمار في البحث العلمي والتكنولوجيا الحديثة والصديقة للبيئة.
- النهوض بالمخترع العربي وذلك عن طريق دعم المخترعين وتبني الاختراعات وتوفير مجالاً لتسويق الاختراعات والخدمات البيئية.[78]
- دعم مجهودات الدول العربية للنهوض بمناهج التعليم والتي تشجع على البحث والعلمي والابتكار.
- تعزيز التعاون بين الدول العربية في مجال البحث العلمي ونقل التكنولوجية.
- وضع السياسات التي تشجع علي نقل التكنولوجيا الملائمة وتكيفها مع المتطلبات والاحتياجات الوطنية والإقليمية والعمل على توطينها.
- وضع التشريعات الخاصة بحقوق الملكية الفكرية والتي من شأنها تشجيع الاستثمار في البحث العلمي والتكنولوجيا.
- دعم القدرات الوطنية والإقليمية في مجال البحث العلمي والابتكار والاستفادة من المبادرات الدولية في مجال التكنولوجيا الحديثة مثل آلية التكنولوجيا الخاصة باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.
- تعزيز الشراكة بين الدول العربية مع الدول المتقدمة فى مجال البحث العلمى والمشروعات تطبيق التكنولوجيا الحديثة.

خامساً : السياسات التمكينية وآليات التنفيذ

1- المشاركة المجتمعية

تعتبر المشاركة المجتمعية من الآليات الضرورية لإعداد استراتيجيات، وخطط، وبرامج، ومشاريع تعكس أولويات ومتطلبات المجتمعات. ولتفهم البلدان العربية لأهمية ذلك فلقد عمدت العديد من دول المنطقة الي التأكيد على وضع آليات لضمان مشاركة أصحاب المصلحة في وضع الاستراتيجيات، وصياغة الخطط، والبرامج، والمشاريع، وفي اتخاذ القرار.

أن إتباع هذا المنهج من شأنه ضمان الأخذ في الاعتبار أولويات واحتياجات قطاعات الشعب المختلفة هذا بالإضافة الي زيادة الثقة في قرارات الحكومة والحد من الفجوة بين شعوب وحكومات دول المنطقة العربية مما يساهم في دعم السلام الاجتماعي، وتمكين واشراك اصحاب المصلحة وكافة فئات الشعب بما فيها الفئات المهمشة، والمرأة، والشباب في اتخاذ القرار مما يزيد من فرص نجاح السياسات، والخطط، والبرامج نتيجة لتبني أصحاب المصلحة لها وبالتالي العمل على أنجاحها.

---

[77] إدارة الملكية الفكرية والتنافسية، جامعة الدول العربية، 2017

[78] ادارة الملكية الفكرية والتنافسية، جامعة الدول العربية، 2017

وحتى يتثنى لدول المنطقة دمج كافة أصحاب المصلحة في اتخاذ القرار يجب مراعاة الاتي:

- التأكيد على أهمية ودور المشاركة المجتمعية الفعلية لمختلف فئات الشعب في تعزيز شعور الانتماء للدولة ومسئولية المواطن تجاه بلده، بالإضافة لي زيادة الشعور بالرضى والطمأنينة مما يساهم في زيادة إنتاجيه الفرد والي أنجاح السياسات، والخطط، والبرامج المقترحة.
- التأكيد على اشراك كافة اصحاب المصلحة المعنيين في عملية صياغة السياسات لتشمل المهنيين، والأكاديميين، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والشباب، والمرأة، والمسنين، والفئات المهمشة، وذوي الاحتياجات الخاصة.
- دعم مجهودات الدول العربية في إتباع آلية تضمن المشاركة الفعالة لأصحاب المصلحة في عملية وضع وصياغة السياسات وتطبيقها بما يتناسب مع ظروف كل دولة، والنسيج الاجتماعي، والبناء المؤسسي الخاص بها.
- الاستثمار في عملية المشاركة المجتمعية بحيث تسهم في نشر الوعي والثقافة وفي تقارب وجهات النظر والأفكار والتوافق على التوجهات العامة لدول المنطقة من اجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- تبادل الخبرات، والتجارب، وأفضل الممارسات بين الدول العربية في مجال المشاركة المجتمعية.

2- تكامل ودمج السياسات، والخطط، والبرامج

لقد جرى العرف في اغلب الأحيان عند إعداد الخطط والبرامج التنموية في معظم بلاد العالم على التركيز على تحقيق الأهداف الاقتصادية بمعزل عن الاعتبارات البيئية، والاجتماعية، كما يتم في كثير من الأحيان إعداد استراتيجيات أبعاد التنمية المستدامة كل بعد بمعزل عن الآخر دون الربط بينهما ومعرفة التأثيرات والترابطات بينهما البعض. وقد أدى هذا الي إعطاء أولوية للبعد الاقتصادي على حساب البعد الاجتماعي والبعد البيئي مما نتج عنه آثار سلبية على الجوانب الاجتماعية والبيئية. كما أدى ذلك ايضا الي استراتيجيات وأنماط تنمية غير مستدامة ومتوازنة ليس فقط في المنطقة العربية ولكن في العديد من دول العالم بما في ذلك الدول المتقدمة. وحيث أن من المبادئ الأساسية في إعداد استراتيجيات التنمية المستدامة هو دمج أبعاد للتنمية: الاقتصادي، والاجتماعي، والبيئي، فلقد دأبت الدول العربية في الآونة الأخيرة من خلال إطلاق العديد من المبادرات والتصديق على عدد من الاتفاقيات الدولية أن تتبنى منهجا تنموياً متكاملاً يعمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ويهدف الإطار الأسترشادي الي تعظيم مجهودات الدول العربية في إعداد استراتيجيات التنمية المستدامة من خلال الآتي:

- التأكيد على دمج وتكامل أبعاد التنمية المستدامة كمنهجية أساسية في إعداد استراتيجيات وطنية للتنمية، وعدم التعامل مع أبعاد التنمية المستدامة: البعد الاقتصادي، والبيئي، والاجتماعي، والثقافي بمعزل عن الآخر ودون الاخذ في الاعتبار كذلك البعد المؤسسي، وهذا يتطلب معرفة كاملة للتأثيرات والترابطات بين أبعاد التنمية المستدامة لضمان دعم كل منهما للآخر وعدم تعارضهم أو تضاربهم.
- التأكيد على ضرورة اتباع منهجية لضمان تكامل أبعاد التنمية المستدامة على المستوى الكلي للاقتصاد والمستوى القطاعي مع اتباع آلية لإبراز التأثيرات والترابطات بين القطاعات المختلفة لضمان وضع الاستراتيجيات القطاعية بما يضمن ترابطها ودعم القطاعات بعضها البعض وعدم تعارضها.

- وضع سيناريوهات وبدائل لاستراتيجيات التنمية المستدامة والتي تهدف الي تحقيق الأهداف الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والبيئية على أن يتم تحديد الأولويات على اساس التكلفة الحقيقية وليس فقط على أساس التكلفة المالية المتوقعة نتيجة تنفيذ الاستراتيجية.

- عدم اعتماد الاستراتيجيات على أساس العوائد والمكاسب المالية والاقتصادية القصيرة المدى واعتبارها المحرك الرئيسي في صياغة السياسات القطاعية والاقتصادية. وينبغي أن تتمحور عملية صياغة السياسات بالإضافة الي تحقيق نمو اقتصادي ينتج عنه زيادة في الدخل القومي أن يساهم في خلق فرص عمل جديدة، والقضاء على الفقر، وتحقيق عدالة اجتماعية تضمن التوزيع العادل للثروة، والموارد، ورفاهية مختلف فئات الشعب مع الحفاظ على البيئة والنظم والموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل لها.

- تعزيز التعاون بين الدول العربية لتبادل الخبرات، وأفضل الممارسات، والخبراء في مجال إعداد التخطط المتكاملة والشاملة.

- رفع القدرات الوطنية والإقليمية اللازمة لتطبيق المنهجيات والأدوات العلمية لصياغة استراتيجيات التنمية المستدامة مثل البرمجيات العلمية التي توضح العلاقة والترابطات بين محاور التنمية المستدامة وبين مختلف القطاعات ومدى تحقيقها لأهداف التنمية المستدامة متمثلة في:

  - البعد الاقتصادي: زيادة الدخل القومي، زيادة التنافسية، تنويع مصادر الانتاج، زيادة حجم التجارة الخارجية والعائد منها.

  - البعد الاجتماعي: حجم العمالة الجديدة، والعدالة الاجتماعية متمثلة في التوزيع العادل للدخل القومي، المساواة بين الرجل والمرأة، تضمين كافة فئات الشعب شاملة الفئات المهمشة، وذوي الاحتياجات الخاصة والشباب، والمسنين، وخدمات صحية وتعليمية جيدة وفي متناول الجميع، والخدمات الأخرى من إسكان، ومواصلات، وصرف صحي ومياه.

  - البعد البيئي: الإدارة الرشيدة للموارد الطبيعية من مياه، وطاقة، وثروات برية، وبحرية وساحلية، وتعدينية، والحفاظ على النظم الايكولوجية، والتنوع البيولوجي.

  - البعد الثقافي: النهوض بالتعليم والثقافة العامة والقضاء على الامية ونشر الوعي، واحياء التراث العربي.

3- التنسيق بين كافة أجهزة ومؤسسات الدول العربية على المستوى الوطني والاقليمي

لتحقيق تنمية مستدامة ومتكاملة لابد من ضمان التنسيق الكامل والمستمر بين كافة أجهزة الدولة على المستوى الوطني. ولقد بدأت بالفعل العديد من دول المنطقة التحول من التخطيط الأُحادي والمنعزل الي التخطيط الاحتوائي والمتكامل والمعتمد على التنسيق والتعاون بين مختلف المؤسسات وأجهزة الدولة، والمشاركة المجتمعية، والشمولية ليشمل كافة فئات الشعب.

ولتحقيق ذلك على الدول العربية العمل على:

- وضع آلية وطنية لضمان التنسيق والتعاون بين كافة مؤسسات وأجهزة الدولة.

- التأكيد على ضرورة إرساء مبدأ الشفافية، والمحاسبة، وتبادل المعلومات والخبرات، ومشاركة كافة أصحاب المصلحة في إعداد السياسات القطاعية.

- تعزيز الجهود الوطنية الرامية الي تكامل السياسات والخطط والبرامج وعدم تعارضها بل وتوافقها ودعم بعضها البعض وضمان تكامل الأهداف البيئية، والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية.

4- القوانين واللوائح

تعد التشريعات، واللوائح، والقوانين من الآليات التي تستخدم لتنظيم وتطبيق السياسات، والخطط، والبرامج التي تنتهجها الدول في مختلف القطاعات.

ولتفعيل وتعظيم الاستفادة من تلك الآلية في المنطقة العربية يجب الاخذ في الاعتبار الاتي:

- صياغة اللوائح والقوانين بما يتفق مع المبادئ الحاكمة للتنمية المستدامة بما في ذلك القوانين المعنية بحقوق الملكية، وحقوق الاستفادة من الأراضي الزراعية، والمراعي، والأسماك، والغابات بما يضمن استخدامها بصورة مستدامة لصالح الأجيال الحالية والقادمة.
- تقييم الآثار الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية لمعرفة التكلفة الحقيقية (الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية) من جراء تطبيق التشريعات لضمان توجيه الأنشطة لتحقيق التنمية المستدامة.
- ضمان تكامل ودمج الأبعاد الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، والثقافية في كافة التشريعات والقوانين لضمان دعمهما لمسار التنمية المستدامة.
- ضمان تكامل واتساق التشريعات، والقوانين، واللوائح المعنية بمختلف القطاعات ودعم بعض البعض وعدم تعارضها واتساقها ودعمها لآليات السوق.
- وضع نظام مراقبة، ومتابعة، وجزاءات يضمن تطبيق اللوائح والقوانين.
- تعزيز التعاون البيني بين الدول العربية لتبادل الخبرات، وأفضل الممارسات، والخبراء في مجال التشريعات واللوائح والقوانين.

5- حوافز السوق

لقد تزايد، خاصة في العقدين الماضيين التنبه الي أهمية استخدام آليات السوق كآده لتغيير أنماط الانتاج والاستهلاك الي أنماط أكثر استدامة. وتشمل تلك الأدوات الضرائب، الرسوم، الإعانات، والدعم المالي، والرخص القابلة للتداول **Tradable Permits** والعلامات البيئية **Ecolabelling** والمدفوعات مقابل خدمات النظم البيئية **Payment for Ecosystem Services** هذا بالإضافة الي اطلاق مبادرة لتجارة الكربون **Carbon Trading**. أن استخدام وتوظيف تلك الأدوات بصورة جيدة يمكن أن يكون لها أكبر الأثر في توجيه الأنشطة والاستثمارات نحو استثمارات تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ولزيادة فعالية آليات السوق لتحقيق أهداف التنمية المستدامة فلابد من الاخذ في الاعتبار الاتي:

- إعادة النظر في منظومة آليات السوق بالكامل وصياغتها بصورة تدعم مسار التنمية المستدامة.
- إعداد الحزم التحفيزية بحيث تضمن اتساق بعضها البعض وعدم تعارضها ودعمها للوائح، والتشريعات، والقوانين في مختلف القطاعات.
- ألا تشكل تلك الأدوات عبئاً إضافياً على الطبقات الفقيرة، وذوي الدخول المتوسطة، والفئات المهمشة، وذوي الاحتياجات الخاصة.

- أن يكون الغرض الأساسي لتلك الادوات هو توجيه وتشجيع الأنشطة والاستثمارات نحو أنماط الانتاج والاستهلاك المستدامين وليس فقط لدعم خزانة الدولة.
- أن تعمل آليات السوق الي فرض الرسوم على الأنشطة الضارة على المجتمع والبيئة والتي تتعارض مع التنمية المستدامة، ودعم ومنح التيسيرات الائتمانية والقروض المُيسرة للأنشطة الداعمة للتنمية المستدامة بكافة محاورها.
- حيث أن دعم السلع الأساسية للطبقات الفقيرة والمتوسطة الدخل في معظم الأحيان لا يصل الي مستحقيه من المستهدفين من فئات الشعب فيجب إعداد برنامج لرفع الدعم تدريجيا على أن يصاحب ذلك حزمة من الاجراءات التي تشمل الدعم المادي، والخدمات الاجتماعية لتشمل التعليم، والصحة، ودعم للمشاريع المجتمعية والتنموية للمؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر والتي ينتج عنها خلق فرص عمل خاصةً للفئات الاكثر احتياجاً.
- أن تعمل الحزم التحفيزية على الحد من الأنشطة التي تتسبب في الهدر وسوء استخدام الموارد خاصة الموارد الطبيعية مثل المياه والطاقة وتشجع تلك التي تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- تشجيع البرامج التدريبية لإعداد الكوادر الضرورية لصيغة الحزم التحفيزية اللازمة لدعم مسار التنمية المستدامة.
- تعزيز التعاون بين الدول العربية لتبادل الخبرات، وأفضل الممارسات، والخبراء في مجال إعداد وتطبيق حوافز وآليات السوق.

6- التمويل

تشير التقديرات الي أن المتطلبات المالية اللازمة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة على مستوى العالم هي في حدود ما بين 1،05- 2،59 تريليون دولار سنوياً. ويمثل هذا الرقم أقل من عُشر اجمالي الاستثمار العالمي السنوي (مقاساً برأس المال العالمي الإجمالي). إذا كأن لنا أن نخصص تمويلاً بمقدار 1،3 تريليون دولار سنوياً فأننا سنكون بحاجة الي 2٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي لتمويل التنمية المستدامة.[79] بتطبيق نسبة 2٪ نفسها لدعم أنشطة التنمية المستدامة في البلدان العربية فأننا سنحتاج لتخصيص 38،57 بليون دولار إضافي محسوبة على أساس 2،869 تريليون دولار للدخل القومي الإجمالي للدول العربية في عام 2014.

وتعد السندات الخضراء احدى الوسائل لتمويل مشاريع التنمية المستدامة، حيث وصل حجم سوق السندات الخضراء العالمية الي 250 بليون دولار امريكي حسب تقديرات PIMCO/HSBC[80].

ويجدر الإشارة الي أن أسس التمويل الإسلامي متسقة مع أهداف التنمية المستدامة والتي ترتكز على مبدئ أساسي وهو ضرورة تحقيق العدالة في توزيع الدخل والثروة وتمكين الطبقات الفقيرة في المجتمع من امتلاك الأصول الاقتصادية والمشاركة في صياغة الخطط والبرامج مما يساهم في زيادة الانتاجية والمساهمة في تحقيق التنمية الشاملة والمتكاملة.[81]

وكما ورد بتقرير اللجنة العالمية للمناخ والاقتصاد، فأن على دول العالم توجيه استثماراتها لبناء البنية التحتية اللازمة والاستثمار في التكنولوجيات المتقدمة التي تخدم أهداف التنمية المستدامة.[82]

[79] Towards a Green Economy (2011), Pathways to Sustainable Development and Poverty Eradication
[80] Climate Action and the United Nations Environment Programme, 2017
[81] Global Report on Islamic finance, Islamic Finance، A Catalyst for Shared Prosperity? World Bank Group and Islamic Development Bank, 2016

أن توفير الموارد المالية الوطنية، والإقليمية، والدولية ضروري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وعلية فيجب على الدول العربية العمل على:

- التأكيد على ضرورة التزام الدول المتقدمة بالوفاء بالتزاماته برصد 0،7٪ من الناتج القومي الإجمالي للمساعدات الانمائية للبلدان النامية كما لتأكيد عليه في مؤتمر اديس ابابا الذي عقد في تموز/يوليو عام 2015.
- الالتزام بخطة عمل اديس ابابا لتمويل التنمية المستدامة ومتابعة تنفيذها دون تجزئة.[83]
- حيث أنه من الضروري أن يكون للقطاع الخاص دور فعال في الاستثمار في البنية البيئية فعلى دول المنطقة تشجيع مساهمة القطاع الخاص وكذلك المجتمع المدني لدعم أهداف التنمية المستدامة وذلك من خلال التيسير في الإجراءات وتذليل العقبات لإتاحة الفرصة للقطاع المدني والخاص بما في ذلك الشركات الصغيرة والمتناهية الصغر، والشباب، والمرأة للمساهمة في مجهودات القطاع العام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- تحول النظام المالي الي الاستدامة المالية للسياسات والخطط والبرامج لدعم تنفيذ التنمية المستدامة في الدول العربية. وتأمين موارد خارجية إضافية مع التركيز على تعبئة موارد مالية محلية، واعادة توجيهها لتحقيق التكامل بين القطاعات غير الرسمية في الاقتصادات العربية، ومشاريع الشراكات بين القطاعين العام والخاص، والإصلاحات الضريبية، وتعديل نظم دعم الأسعار، وتعزيز الشفافية والمشاركة العامة، وتعديل أدوار المؤسسات الخيرية والاستثمارات الخاصة.
- توجيه المؤسسات المالية لإقراض القطاع الخاص بما في ذلك الشركات الصغيرة والمتناهية الصغر من أجل الاستثمار في الأنشطة التي تدعم التنمية المستدامة.
- العمل على تحول استثمارات دول المنطقة وموازناتها تدريجياً الي الاستثمار في المشاريع الداعمة لمسار التنمية المستدامة.
- توجيه المؤسسات المالية الوطنية على إخضاع عملية التقييم للمشاريع، والخطط، والبرامج على أساس معايير الاستدامة ومدى دعمها لأهداف التنمية المستدامة.
- زيادة المساهمات المالية والاستثمارات من قبل الجهات العربية المانحة على الصعيد الإقليمي.
- الكفاءة في تحصيل الضرائب وتوسيع القاعدة الضريبية لتشمل دمج القطاع الغير رسمي في الاقتصاد.
- دعم وبناء القدرات الوطنية بالدول العربية للاستفادة من آليات التمويل بالاتفاقيات والمبادرات الدولية مثل مرفق البيئة العالمي وآلية التنمية النظيفة، والصندوق الأخضر للمناخ.
- إعداد تصور حول أنشاء مرفق عربي لتمويل التنمية المستدامة في المنطقة العربية كما جاء بإعلان الدوحة.[84]
- النظر في إمكانية إطلاق مبادرة للسندات الخضراء على المستوى الوطني والإقليمي.
- توجيه المؤسسات المالية العربية لدعم المشاريع المعنية بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

---

[82] The Sustainable Infrastructure Imperative, Financing for Better Growth and Development, The 2016 New Climate Economy Report, The Global Commission on the Economy and Climate.

[83] الأمم المتحدة، 2015، خطة عمل اديس ابابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، A/RES/69/313

[84] إعلان الدوحة بشأن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، الدورة التاسعة والعشرين للجنة الاقتصادية والاجتماعية، الدوحة 13الي 15 كانون الأول/ديسمبر 2016.

7- الوعي العام

يعد نشر الوعي لأهمية اتباع منهجيات تهدف الي تحقيق التنمية المستدامة عملية ضرورية لضمان مشاركة ودمج كافة فئات الشعب وأصحاب المصلحة للمساهمة الفعالة في تنفيذ الخطط، والبرامج، والسياسات لتحقيق ذلك. ويعد عرض وتوصيل المعلومة بصورة مُقنعة وجاذبة لمتخذي القرار واصحاب المصلحة بما فيها القطاع الخاص عنصراً هاماً لضمان تفهم، وتبني مختلف فئات الشعب بالمجتمعات العربية لاستراتيجيات التنمية المستدامة ومشاركتهم الفعالة في تنفيذ الخطط، والبرامج، المشاريع الخاصة بها لما في ذلك من مصلحة تعود على الدولة وعلى الأفراد.

ولتحقيق ذلك فيجب على الدول العربية اتخاذ الاجراءات التالية:

- ضرورة إعداد حزم توعوية لتوصيل المعلومة موجهة الي متخذي القرار في مختلف القطاعات، وأصحاب المصلحة، والقطاع الخاص والعام لرفع الوعي وتوضيح العلاقة بين محاور التنمية: الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، والثقافية، والتشابكات بين تلك المحاور والقطاعات، والعلاقة بين الاستثمار في البنية البيئية وتحفيز الاقتصاد، وتنويع مصادر الإنتاج، وزيادة التنافسية وفتح أسواق جديدة، وزيادة الكفاءة في استخدام الموارد، وخلق فرص عمل جديدة، والإدارة الرشيدة للموارد الطبيعية والحفاظ على النظم الإيكولوجية وتحسين الصحة وزيادة رفاهية المواطن العربي.
- تكليف الجهات البحثية المتخصصة والجامعات في إعداد الدراسات والتحاليل المبنية على أسس علمية وعلى اساس تجارب فعلية سواء في المنطقة العربية أو خارجها لتوضيح المكتسبات التي تعود على الدولة، والقطاع الخاص، والمجتمع ككل نتيجة اتباع أنماط التنمية المستدامة.
- تفعيل دور الاعلام في خدمة التعريف بالتنمية المستدامة، واستخدام وسائل نشر الوعي المختلفة مثل التلفاز، والمذياع، والمحمول، والكتيبات، والنشرات، والندوات، والمقالات والمجالس الشعبية لنشر الوعي حتى تصل الرسالة الي كافة فئات الشعب.
- تفعيل دور المؤسسات الدينية في تضمين التنمية المجتمعية والتنمية المستدامة في الخطاب الديني وتوضيح العلاقة بين الحفاظ على النظم الايكولوجية والموارد الطبيعية والاستخدام الرشيد لها وتعاليم الديانات السماوية.
- التأكيد على أن تستهدف الحملات التوعوية مختلف فئات الشعب ومستوى ثقافتهم لتشمل الشباب، والأطفال، والمسنين، والمرأة، والأسرة، وذوي الاحتياجات الخاصة.

8- المشتريات الحكومية الخضراء

تمثل النفقات والمشتريات الحكومية بصفة عامة نسبة كبيرة من ميزانية دول العالم بما فيها الدول العربية. وإذا ما تبنت دول المنطقة سياسات داعمة للمشتريات الخضراء والتي يتم إنتاجها بطريقة مستدامة وسليمة بيئياً فأن هذا من شأنه أن يساهم في دعم مسار التنمية المستدامة. ويشمل الأنفاق الحكومي والمشتريات الخضراء متطلبات المشاريع الحكومية، والمعدات والادوات اللازمة لعمليات التشغيل اليومية وما يتعلق كذلك بأنماط الاستهلاك من استخدامات للطاقة، والمياه، والنقل. ولقد ساهمت المشتريات الخضراء في عدد من دول العالم مثل النمسا، والدنمارك، وفنلندا، وألمانيا، هولندا، والسويد، والمملكة المتحدة في خفض بصمة ثاني أكسيد الكربون بنسبة 25٪.

كما أن تبني البلدان العربية لهذا النمط من الأنفاق الحكومي يعمل على إعطاء مؤشر واضح للمستثمرين بالداخل والخارج والجهات المانحة لتوجهات الدول العربية ومدى جديتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والذي ينتج عنه جذب وزيادة الاستثمارات والتدفقات المالية من قبل المستثمرين لدعم مجهودات الدول العربية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأن هذا من

شأنه كذلك أن يعمل على دعم المنتجات الخضراء المحلية والاقليمية وزيادة الطلب عليها وتشجيعها وبالتالي تنويع مصادر الإنتاج وخلق فرص عمل جديدة مما يدعم الإنتاج والاستهلاك المستدامين والحد من استنزاف الموارد الطبيعية والتدهور البيئي وبالتالي المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

9- دور القطاع الخاص والمجتمع المدني

ليس بإمكان الحكومات بمفردها تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولذلك فلابد من تفعيل دور القطاع الخاص والمجتمع المدني للمشاركة في دعم مجهودات الدول العربية في تنفيذ الخطط، والبرامج، والمشاريع الهادفة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وذلك لما لهما من دور هام في المساهمة الفعالة لبلوغ هذه الغاية لما يتميز به القطاع الخاص والمجتمع المدني من بنية تشغيلية تعمل بكفاءة، وطاقم عمل فني وتشغيلي مؤهل، وهياكل إدارية فعالة ومرنة، وقدرات تقنية ومالية، بما يؤهلهما في أن يلعبا دوراً فعالاً في دعم مجهودات الدول العربية من تحقيق أهداف التنمية المستدامة. لقد اثبتت الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص بصفة عامة فعإلياتها في دعم مجهودات الدول في مختلف القطاعات وكذلك في المساهمة في توفير التمويل اللازم لتنفيذ المشاريع.[85]

وجدر الإشارة الي ان للقطاع الخاص العربي دور أساسي في تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية، بشراكة وتعاون مع الحكومات العربية. والقطاع الخاص له مصلحة في استثمار الفرص التي تتيحها اهداف التنمية المستدامة، حيث ان تحقيق اهداف التنمية المستدامة من شأنه تحسين بيئة العمل ويفتح مجال للاستثمارات وفرص عمل جديدة. فقطاع الاعمال له دور هام جدا في خلق اقتصاد مستدام ومنتج، وتوفير فرص عمل كريمة من خلال الاستثمار في البينة التحتية وفي البيئة

ولقد دأبت الدول العربية على أشرك القطاع الخاص في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ، وذلك من خلال توفير البيئة الموائمة والتي تشجع الشراكة بين القطاع الخاص والعام للاستثمار في دعم الأنشطة القطاعية والاقتصادية المختلفة. [86]

ولتفعيل دور القطاع الخاص والمجتمع المدني في دعم مجهودات الدول العربية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة فعلى دول المنطقة اتخاذ الاجراءات التالية:

- تشجيع القطاع الخاص في ادماج هداف التنمية المستدامة في اعمال الشركات بحيث يشكل ذلك توجها والتزاماً يعود بالربح على الشركات وبمردود إيجابي على المجتمع ككل.
- وضع القوانين والتشريعات والحوافز وتفعيل الرقابة والتقييم الي تأخذ في الاعتبار مدى دمج اعتبارات التنمية المستدامة في استثمارات الشركات والعائد منها.
- دعم أنشطة مؤسسات العمل العربي المشترك لمقاربة اهداف التنمية المستدامة 2030 بشكل تكاملي وفقاً لمقررات القمم الاقتصادية في الكويت 2009، وشرم الشيخ 2011، والرياض 2013 مع تحديد دور القطاع الخاص العربي في هذه المشاريع.
- تشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص لما تمثله هذه الشراكة من آلية يمكن أن تساهم بصورة فعالة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وذلك من خلال توفير أُطر العمل والمبادئ التوجيهية التي من شأنها دعم دور القطاع الخاص لمجهودات القطاع العام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

[85] UN Habitat, Finance for City Leaders Handbook, 2016

[86] الإعلان العربي لتنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030 "الأبعاد الاجتماعي"، القاهرة – جمهورية مصر العربية، ٧ ابريل/نيسان 2016

- خلق المناخ الملائم لتحفيز المشاركة الفعالة للقطاع الخاص والمجتمع المدني وذلك من خلال التشريعات وآليات السوق المناسبة التي تشجع هذين القطاعين للمساهمة الفعالة في دعم مجهودات البلدان العربية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- تشجيع القطاع الخاص للمساهمة في الاستثمار في القطاعات الاقتصادية المختلفة بما في ذلك مجالات الطاقة المتجددة، ووسائل النقل المستدامة، والصناعات الصديقة للبيئة وأساليب الزراعة المستدامة والعضوية، والمجتمعات المستدامة وذلك عن طريق سن التشريعات والحوافز الدعامة لذلك.
- وضع السياسات والحوافز للشركات الصغيرة والمتناهية الصغر للمساهمة الفعالة في مشاريع التنمية المستدامة.
- تشجيع القطاع الخاص المساهمة في الاستثمار في البحث العلمي لدعم مجهودات دول المنطقة في البحث العلمي في مجالات التكنولوجية الحديثة الداعمة لمسار التنمية المستدامة.
- تشجيع العمل التطوعي الذي يقوم به المجتمع المدني من خلال توفير المناخ الملائم للساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- تشجيع القطاع الخاص والمجتمع المدني في تنمية القدرات المحلية والإقليمية لإعداد الكوادر اللازمة لدعم مشاريع التنمية المستدامة.

10- البيانات والمعلومات

من المبادئ الحاكمة الأساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة هو التأكيد على ضرورة التحول الي اقتصاد المعرفة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. أن وجود قاعدة للبينات الصحيحة التي يتم تحليلها وتحديثها بصورة مستمرة من الأدوات الضرورية لدعم اتخاذ القرار السليم وإعداد الخطط والبرامج والمشاريع.

ولتفعيل دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة فعلى الدول العربية اتخاذ الاجراءات التالية:

- تعزيز المبادرات المحلية والإقليمية لدعم القدرات الوطنية والإقليمية في مجال المعلومات بما فيها المعلومات البيئية مثل «مبادرة أبو ظبي لبيانات البيئة العالمية» والبيانات المتعلقة بالتنمية المستدامة.
- دعم أنشاء كيانات وشبكات وطنية وإقليمية لإنتاج، ورصد، وتحليل البيانات والمعلومات المتعلقة بالتنمية المستدامة وإعداد المؤشرات الملائمة لقياس مدى التقدم في تحقيق الأهداف.[87]
- دعم المبادرات الوطنية والاقليمية لاعتماد ووضع استراتيجيات وطنية لتطوير الإحصاءات الوطنية.
- دعم سهولة الحصول على البيانات والمعلومات المتعلقة بالمواد والأنشطة الخطرة وفقا للمبدأ العاشر من مبادئ ريو.
- تشجيع الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات شاملة وسائل التواصل الاجتماعي كاداه للحصول على المعلومة والتعليم والحد من الفجوة الرقمية بين الدول العربية وبين المنطقة العربية ودول العالم.
- تعزيز التعاون البيني بين الدول العربية لتبادل الخبرات، وأفضل الممارسات، والخبراء في مجال تكنولوجيا المعلومات.

11- الرصد، والمتابعة، والتقييم

[87] الأمم المتحدة، تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030، A/RES/70/1hgvm

لضمان تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتنفيذ الخطط، والبرامج والمشاريع المرتبطة بذلك بالصورة المتوقعة يجب وضع آلية للرصد، والمتابعة، والتقييم، وتصحيح المسار إذا لزم الأمر.

وهذا يتطلب اتخاذ الاجراءات التالية من قبل البلدان العربية:

- تحديد آليات وطنية وإقليمية لرصد، متابعة، وتقييم سير الأعمال ومدى تحقيق أهداف التنمية المستدامة والإجراءات اللازمة لمواجهة التحديات والمتغيرات.
- دعم القدرات المحلية لتطوير آليات للمتابعة، والرصد، والتقييم لتنفيذ السياسات، والخطط، والبرامج المعنية بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- إعداد تقارير دورية من قبل الدول العربية فيما يتعلق بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة متضمنة الانجازات، والفرص، والتحديات، والحلول المقترحة للتعامل مع التحديات.
- تعزيز التعاون الاقليمي بين الدول العربية لتبادل الخبرات، وأفضل الممارسات، والخبراء في مجالات الرصد، والمتابعة، والتقييم.
- تبني آلية للرصد والمتابعة والتقييم على المستوي العربي تستند الي المعلومات والبيانات وآليات الرصد الوطنية، وأن يتم تطوير هذه الآلية العربية بصورة متناغمة مع عملية تطوير الآليات والمؤشرات الوطنية.

12- الأدوات والمؤشرات، والمحاسبة البيئية

1- الأدوات

هناك عدد من الأدوات والمنهجيات التي يمكن استخدامها لإعداد وتنفيذ الاستراتيجيات، والخطط، والبرامج التي من شأنها أن تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

تشمل هذه الأدوات المنهجيات الاتي:

- إعداد البرمجيات التي توضح العلاقة التبادلية بين محاور التنمية المستدامة وبين الترابطات بين القطاعات المختلفة لدعم التخطيط التنموي الطويل الأمد **Modelling.**
- آلية صياغة السياسات المتكاملة والشاملة **Integrated Policymaking.**
- اتباع منهجية الاقتصاد الأخضر **Green Economy** كاداه لتحقيق التنمية المستدامة
- تحاليل متعددة المعايير **Multi Criteria Analysis.**
- وضع آلية للمشاركة المجتمعية وكافة أصحاب المصلحة**Community and Stakeholder Participation** في عملية صياغة استراتيجية التنمية المستدامة.
- تطبيق مبدأ "الملوث يدفع**(Polluter Pays Principle)** ومبدأ الحيطة **(Precautionary principle)**
- إعطاء قيمة حقيقية للموارد مع الاخذ في الاعتبار الأنصاف الاجتماعي.
- تطبيق مبدأ الاستهلاك والانتاج المستدامين. **(Sustainable Consumption and Production)**
- تطوير الابتكار واستخدام والتكنولوجيا الحديثة والحلول غير التقليدية.

- دعم مبدأ مسئولية المُصنّع الممتدة والمستهلك Extended Producer Responsibility,Consumer Responsibility
- الفصل بين التنمية والتدهور البيئة **Decoupling**
- التقييم والادارة المتكاملة للمنتج النهائي ليشمل التكلفة البيئة، والاجتماعية، والغير مباشرة **Life Cycle Assessment**
- مؤشرات الاستدامة **Sustainable Indicators** وتشمل المؤشرات الدولية بجانبي المؤشرات الوطنية لقياس مدى التقدم في تنفيذ اهداف التنمية المستدامة على ان يكون هناك دور لمراكز الإحصاء الوطنية في هذا الشأن.

2- مؤشرات التنمية المستدامة

لضمان متابعة تنفيذ الخطط، والبرامج، والسياسات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني في كافة القطاعات لابد من توافر مؤشرات للتنمية المستدامة يتم تحديدها والاتفاق عليها من قبل المخططين والمهنيين بشفافية وبصورة تشاركية والتي على أساسها يتم تقييم أداء تنفيذ خطط، وبرامج، ومشاريع التنمية المستدامة في مختلف القطاعات.

ويجب أن يتم تحديد تلك المؤشرات بما يضمن الأخذ في الاعتبار البعد الاقتصادي، والاجتماعي، والبيئي، والثقافي، والمؤسسي. كما يجب أن تعطي تلك المؤشرات أهداف وفترات زمنية محددة للتنفيذ حتى يمكن تحديد ما إذا تم تحقيق الأهداف المرجوة والمتوقعة من السياسات، والخطط، والبرامج الموضوعة عن دونه.

3- المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية المتكاملة Integrated Environmental and Economic Accounting

يعتبر نظام حساب الناتج القومي الحالي الأداة الرئيسية لتقدير وتقييم أداء الاقتصاد بالدول. ولقد استُخدم هذا النظام منذ الثلاثينيات من القرن الماضي لقياس قيمة البضائع والخدمات المنتَجة في بلد ما، إلا أنه لا يعتبر مؤشراً ملائماً لقياس التنمية المستدامة ورفاهية الانسان. فنظام الحساب القومي كما هو عليه الأن لا يأخذ في الاعتبار البعد الاجتماعي، ومدى تدهور الموارد الطبيعية والأنظمة الإيكولوجية وبالتالي لا يعكس الأداء الاقتصادي الحقيقي ولرفاهية مختلف فئات الشعب، حيث أنه لا يأخذ في الاعتبار حسابات رأس المال الطبيعي والبشري. ولذلك يجب استحداث نطام للحساب القومي ومؤشرات يُقاس على أساسها مدى تحقيق الخطط والبرامج للنتائج المرجوة والتي تحقق التنمية المستدامة أخذاً في الاعتبار البعد الاقتصادي، والبيئي، والاجتماعي، والثقافي.

ولقد قام برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالتعاون مع البنك الدولي في أوائل الثمانينات من القرن الماضي بإطلاق مبادرة لحساب الناتج القومي الذي يأخذ في الاعتبار البعد البيئي والذي يعطي مؤشراً حقيقيا للنمو الاقتصادي للبلاد. ولقد تم تطوير منهاجيات هذه المبادرة على مدار الثلاث عقود الماضية مما نتج عنه منهجيات لما يطلق عليه المحاسبة الخضراء أو المحاسبة البيئية.

وتدعم شعبة الإحصاءات في إدارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة برنامجاً للمحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة. كما أكدت اللجنة المعنية بقياس الأداء الاقتصادي والتقدم الاجتماعي في تقريرها لعام 2008 على أهمية تجاوز الناتج القومي الحالي وعدم الاكتفاء به كمؤشر على رفاهية الفرد. ولقد قامت شعبة الإحصاءات في إدارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة بمراجعة النسخة التي صدرت في عام 2003 وإصدار نظام معدل للمحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة في عام 2011 والذي تم الموافقة عليه من قبل لجنة الأمم المتحدة للإحصاء في عام 2012 كأول معيار دولي للمحاسبة البيئية الاقتصادية والذي تم طبعه وإصداره في فبراير 2014.

ويجدر الإشارة الي أن عدد من دول العالم سواء المتقدمة أو النامية قد قامت بالفعل منذ التسعينيات بتطوير أنظمتها المحاسبية للأخذ في الاعتبار البعد البيئي والاجتماعي في حسابات الدخل القومي لإعطاء مؤشر حقيقي للتنمية المستدامة بأبعادها المختلفة.

ولتوفير آلية محاسبية تعطي مؤشراً يعكس النمو الحقيقي والمستدام للتنمية فعلى الدول العربية النظر في إمكانية حساب الناتج القومي آخذين في الاعتبار البعد البيئي، والاجتماعي، والثقافي في الخطط التنموية لإعطاء مؤشراً حقيقياً للتنمية المستدامة. ويمكن تحقيق ذلك، كمرحلة انتقالية، من خلال إعداد برنامجاً موازياً لحساب الدخل القومي ليعكس النمو الحقيقي المستدام الناتج عن تنفيذ الخطط والبرامج التنموية للقطاعات ذات الأولوية والاهمية الخاصة، وهذا ما يتطلب نشر الوعي لدى صانعي القرار أهمية المحاسبة الاقتصادية، والبيئية، والاجتماعية المتكاملة كأداه لإعطاء صُناع القرار مؤشراً حقيقياً للتنمية المستدامة. وهذا يتطلب التعاون بين الجهات الحكومية المختلفة، وتوفير البيانات والكوادر اللازمة من اجل تحقيق ذلك.

13- الاقتصاد السياسي

هناك ترابط وثيق بين السياسة والاقتصاد. ففي بعض الأحيان تقوم الحكومات بإطلاق مبادرات والقيام بمشاريع لتحقيق أهداف سياسية لا تستند الي دراسات جدوى علمية، ومستفيضة، أو لخدمة مصالح خاصة أو فئات أو رجال أعمال ذو نفوذ، ولا ينتج عنها تنمية حقيقيه. كما أن هناك بعض الفئات وأصحاب المصالح التي لا ترغب في التغيير لما قد يسببه هذا التغير في ضياع المصالح أو النفوذ. وتعمل هذه الفئات على وضع المعوقات امام التحول لمسار التنمية المستدامة.

وللتعامل مع هذا التحدي يقترح الاتي:

- العمل على تحديد أصحاب المصالح سواء أن كانوا من القطاع الخاص أو من ذوي السُلطة والنفوذ، وصياغة الآليات اللازمة للتعامل معهم بحيث لا يشكلون عائق على تحقيق التنمية المستدامة والمصلحة العامة.
- العمل على احتواء وإدماج أصحاب المصالح في عملية التحول الي مسار التنمية المستدامة ومواجهة المساعي والمعوقات التي تحول دون التغيير والتحول الي سياسات وبرامج وخطط أكثر استدامة تعود بالنفع على مختلف فئات الشعب وخاصة المرأة، الطبقات الفقيرة، ولمحدودي الدخل، والفئات المهمشة.
- وضع برامج تشاركية بين القطاع العام والقطاع الخاص لتشجيع أصحاب المصالح المشاركة الايجابية في مشاريع التنمية المستدامة.
- إعداد حزمة من التشريعات والحوافز التي تشجع أصحاب المصالح للتحول تدريجيا لدعم المجهودات الوطنية في تنفيذ خطط وبرامج التنمية المستدامة لتحقيق المنفعة العامة عوضاً عن المشاريع التي تقتصر على أو تعطي أولوية لتحقيق المنفعة الفردية عوضاً عن المنفعة العامة.
- تفعيل دور الاعلام على أهمية تفاعل وتعاضد كافة فئات الشعب خاصة الشركات والمؤسسات الاستثمارية الكبيرة في دعم مجهودات الدول العربية على المستوى الوطني والاقليمي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية.

سادساً: المبادرات العربية المشتركة لتنفيذ الأولويات ودور جامعة الدول العربية

1- دور اللجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 في المنطقة العربية

بالإضافة الي المسؤولية المنفردة للدول العربية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة فأنه من الضروري كذلك أن تتحمل الدول العربية مسؤولية مجتمعة من قبل الدول العربية ككل للتنفيذ الإقليمي لأهداف التنمية المستدامة. أن قرار أنشاء إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي وما تلى ذلك من أنشاء اللجنة العربية لدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 يعكس الأولوية التي توليها الدول

العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويعتبر إعداد هذا الإطار الاسترشادي أول عمل تقوم به الادارة لتقديم إطار عام لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية طبقا للأولويات والتحديات التي تواجهها، ترتكز على دعم التعاون والتكامل بين الدول العربية والتي على أساسها يتم إعداد الاستراتيجيات القطاعية، والتي يجب أن تكون متسقة مع الرؤى العامة للدول العربية.

ولقد تم في شهر فبراير 2017 اصدار قرار من قبل المجلس الاقتصادي الاجتماعي بالموافقة على أنشاء اللجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 في المنطقة العربية.

وتوفر الجامعة العربية الإطار المؤسسي (مجالسها المتخصصة ومنظماتها النوعية) الذي من خلاله يمكن دعم التعاون العربي في المجالات المختلفة والمتعلقة بالتنمية المستدامة، ولتعزيز التنفيذ الإقليمي لتحقيق ذلك على اللجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 في المنطقة العربية مجهودات الدول العربية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة مع ضمان التعاون والتكامل العربي، وتبادل الخبرات والكفاءات، والممارسات الجيدة، وتفعيل التعاون في كافة المجالات خاصة في مجال التعليم، والبحث العلمي وذلك من خلال الاتي:

- تشكيل فريق عمل من قبل المجالس الوزارية للعمل مع اللجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 في المنطقة العربية وبالتعاون مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس وزراء الشئون الاجتماعية العرب ومجلس وزراء البيئة العرب.
- تقوم اللجنة بالتعاون مع فرق العمل بتقديم الدعم اللازم للمجالس الوزارية في مراجعة وصياغة الاستراتيجيات القطاعية الخاصة بها لضمان دمج أبعاد التنمية المستدامة بها والترابطات بين مختلف القطاعات ذات الصلة. وهذا لا يعني بالضرورة إعادة صياغة الاستراتيجيات ولكن فقط ضمان اتساقها مع أهداف التنمية المستدامة مما قد يتطلب اجراء بعض التعديلات.
- ضرورة اشراك المنظمات العربية المتخصصة، بما في ذلك المنظمات المعنية بدور القطاع الخاص والمجتمع المدني والبرلمانيين بجامعة الدول العربية في العملية التشاورية لإعداد استراتيجية التنمية المستدامة للقطاعات المختلفة لضمان دعمها واتساقها مع أهداف التنمية المستدامة.

ومن المهام الأساسية للجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 في المنطقة العربية العمل على دعم مجهودات الدول العربية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وذلك من خلال:

1. دعم مجهودات الدول العربية في إعداد وتنفيذ الاستراتيجيات، والخطط، والبرامج الرامية الي تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
2. تشجيع مفاهيم الموائمة والترابط وإعداد المؤشرات وبناء المعلومات ودعم البناء المؤسسي والوصول بها لمتخذ القرار على كافة المستويات وخاصة للمجتمعات المحلية بما يدعم بناء السياسات المناسبة للتعامل مع طبيعة التحديات التي تواجه مجتمعاتها ودعمها في بناء القدرات والمرونة،
3. تشجيع ودعم السياسات الوطنية للتنمية المستدامة وتعزيز التعاون العربي في هذا المجال.
4. تشجيع ودعم التعاون العربي في مجال تبادل الخبرات الممارسات الجيدة والتقنيات والبحث العلمي في مجال التنمية المستدامة.
5. دعم مجهودات المجالس الوزارية ومؤسسات العمل العربي المشترك في جهودها لتنفيذ أهداف وغايات التنمية المستدامة، مع الأخذ بمفاهيم الموائمة مع أهداف التنمية المستدامة و الترابط فيما بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية أثناء العمل على إعداد البرامج والمشاريع والأنشطة، ودمج جميع الأطراف في منظومة فاعلة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة،

6. تعزيز جهود الدول العربية في الحصول على التكنولوجيا السليمة بيئيا من خلال آليات دولية ووضع برامج وخطط لتوطينها.

7. دعم مجهودات الدول العربية في نشر العلم والمعرفة عن طريق تعزير التعاون بين المؤسسات البحثية والجامعات.

8. دعم تنفيذ الالتزامات والاتفاقيات الدولية بما فيها اتفاقية باريس لتغير المناخ مع العمل على التأكيد على اتساق الاجراءات والسياسات الوطنية المعنية بتلك الاتفاقيات مع تلك الهادفة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

9. تحديد آلية لمراجعة الإنجاز بالنسبة لخطة التنمية المستدامة 2030 بالمنطقة العربية طبقاً للمعايير المحلية والاقليمية والدولية.

2- المبادرات العربية المشتركة

لدعم مسار التنمية المستدامة في البلدان العربية فعلى دول المنطقة تعزير التعاون الإقليمي ليشمل الاتي:

- التنسيق بين الدول العربية لتحقيق الاستقرار والامن والسلام في المنطقة العربية لتوفير البيئة والمناخ الملائم والجاذب للاستثمار، بما في ذلك أنهاء حالة الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وحالة الاضطرابات والحروب التي تعاني منه بعض دول المنطقة.

- التعاون بين الدول العربية في مجال محاربة الإرهاب من خلال تبادل المعلومات، ونشر الوعي، والتعليم، والثقافة.

- إيجاد إطار إقليمي لتحديد الألويات التنموية الإقليمية وسبل متابعة التقدم وتذليل العقبات، وكذلك التعاون في مجال إعداد السياسات والآليات الخاصة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة بما يتلاءم مع ظروف كل دولة بالمنطقة العربية.[88]

- إقامة مشاريع زراعية مشتركة تستغل مصادر المياه، والأراضي الصالحة للزراعة، واستخدامات الطاقة والعمالة اللازمة بما يرشد من استخدامات تلك الموارد، ويوفر الطلب على الغذاء في المنطقة العربية، ويخلق فرص عمل جديدة.

- التعاون المشترك في مجال الطاقة المتجددة من خلال إقامة المشاريع المشتركة لإنتاج الطاقة المتجددة وتصنيع مكونات توليدها لتلبية احتياجات السوق المحلي وللتصدير وعن طريق الربط الكهربائي لسد الطلب من الطاقة على المستوى المحلي والإقليمي.

- توفير وسائل الرصد والإنذار المبكر للكوارث للحد من مخاطرها وتيسير عملية ادارتها والتعامل معها استناداً لإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث 2015-2030 والذي عقد في سنداي، اليابان في 18 مارس 2015.

- أنشاء شبكة عربية من مراكز التميز في مجال البحث العلمي والتكنولوجيا وإعداد برنامج بحثية إقليمية تدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية.

- أنشاء مركز بحثي عربي في مجال التنمية المستدامة يعمل على الاستفادة من أنشطة وأبحاث المنظمات النوعية الوطنية والإقليمية في تقديم الدعم والمشورة للبلدان العربية في إعداد وتنفيذ استراتيجيات وبرامج التنمية المستدامة وتكثيف التعاون بين البلدان العربية في هذا المجال.

- التعاون في مجال الإعلام بين الدول العربية لضمان نشر الخبرات، والتجارب، والممارسات الجيدة في المنطقة العربية في مجال تنفيذ المشاريع المستدامة في القطاعات المختلفة وكذلك في مجال السياسات والتشريعات الداعمة لذلك.

[88] إعلان الدوحة بشأن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، الدورة التاسعة والعشرين للجنة الاقتصادية والاجتماعية، الدوحة 13الي 15 كانون الاول/ديسمبر 2016.

- انضمام إدارة الملكية الفكرية والتنافسية الي مبادرة الوايبو البيئية WIPO Green (سوق التكنولوجيا المستدامة) التي أطلقتها المنظمة العالمية للملكية الفكرية وتهدف هذه المبادرة الي إيجاد الحلول التكنولوجية المراعية للبيئة واعتمادها ونشرها، وتعزيز دورها كحلقة وصل بين موردي التكنولوجيا وطالبيها، وكمنصة عالمية تربط بين المستخدمين وتعزيز الشراكات وتوفير مجالاً لتسويق الاختراعات والخدمات البيئية.[89]

- أنشاء مركز عربي صيني لنقل التكنولوجيا بناء على مقترح من الحكومة الصينية والتي رحبت به إدارة الملكية الفكرية والتنافسية.[90]

- تعزيز التعاون بين المؤسسات العربية الإقليمية والوطنية في مجال التنمية المستدامة وتبادل الخبرات، والمعلومات، الممارسات الجيدة في إعداد الاستراتيجيات وفي تطبيقات مبادئ وأسس التنمية المستدامة في القطاعات الاقتصادية المختلفة وكذلك في الممارسات والتشريعات وآليات السوق الداعمة لذلك.

- توفير قواعد للباحثين العرب وأنشاء كيان لهم يعمل على دعم البحث العلمي الموجه لخدمة أهداف التنمية المستدامة وتحقيق التمكين والتوطين للتكنولوجيا، ويدعم حقوق تأمين المعرفة الي الدول العربية التي تحتاجها، وسد الفجوة المعرفية وتوفير البيانات والمعلومات من مصادرها الأولية وتعزيز جهود نقل الخبرات والنماذج الناجحة والتوعية والبناء المؤسسي،

- التعاون في مجال الابتكار ونقل، وتوطين، وتطوير التكنولوجيا من اجل تعظيم استغلال والاستفادة من الموارد الطبيعية بالمنطقة العربية وتحسين البنية التحتية للابتكار وتحقيق مستوى أعلى من تنافسية السلع والخدمات في المنطقة العربية والارتقاء بسمعة السلع العربية وتنافسيتها في الأسواق العالمية. [91]

- تعزيز التعاون الإقليمي بين الدول العربية من خلال تيسير تبادل الخبرات في مجال التدريب، والتطوير العلمي، وإعداد كوادر من المعلمين، والفنيين، وصانعي القرار.

- ضرورة تقديم العون للدول العربية الأقل نمواً والذى يعكس الترابط والتكامل فيما بينها، فلا توجد دولة قادرة بمفردها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، كما أن التحديات والهموم عابرة للحدود والجغرافية، بل وعابرة للأجيال، مما يتطلب تعزيز مفهوم التضامن والشراكات،

- أنشاء جامعة عربية متخصصة على اعلي مستوي في مجال التنمية المستدامة مدعمة بالكوادر العربية الوطنية، والإقليمية، والدولية لتخريج الكوادر العربية اللازمة لدعم مسار التنمية المستدامة.

- تفعيل اتفاقية التبادل التجاري بين الدول العربية من خلال تفعيل السوق العربية المشتركة وتضمين المنتجات المستدامة، والمعدات، والتكنولوجيات الحديثة.

- إعداد استراتيجية عربية ودعم التعاون والتكامل العربي في قطاع السياحة في المنطقة العربية في مختلف المجالات (الثقافية، والتراثية، والتاريخية، الشاطئية، والصحراوية، والساحلية، والرياضية، والعلاجية، وسياحة المؤتمرات).

- توجيه المؤسسات المالية العربية والإقليمية لتمويل المشاريع المشتركة في مجال التنمية المستدامة.

---

[89] إدارة الملكية الفكرية والتنافسية، جامعة الدول العربية، مارس ٢٠١٧

[90] Ibid

[91] إدارة الملكية الفكرية والتنافسية، جامعة الدول العربية، مارس ٢٠١٧

- أنشاء صندوق عربي لتمويل مشاريع التنمية المستدامة في المنطقة العربية.
- التنسيق والتعاون بين الدول العربية في إعداد استراتيجية متكاملة لاستقبال وادماج الوافدين واللاجئين العرب في مختلف البلدان العربية.
- تعزيز دور المنظمات النوعية المتخصصة لدعم مجهودات الدول العربية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.
- دعوة المنظمات العربية والأممية والإقليمية والدولية لتأمين الدعم الفني للدول عند إعداد تقاريرها حول التقدم المحرز وأهمية بناء مؤشرات واضحة وتطوير العمل الإحصائي بما يخدم قياس التقدم المحرز،
- حث المنظمات العربية والأممية والإقليمية والدولية على العمل مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية لبناء الآليات المناسبة لتأمين التمويل اللازم لدعم الدول العربية في تحقيق خطة التنمية المستدامة 2030.

سابعا: آلية التشاور والتنسيق لمتابعة تنفيذ الأولويات

تمثل الاجتماعات الدورية التي سوف تعقدها اللجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 في المنطقة العربية بحضور نقاط اتصال التنمية المستدامة لأعضاء جامعة الدول العربية آلية دائمة للتنسيق وتبادل الخبرات والتجارب في مجال التنمية المستدامة.

ولدعم هذه الآلية ولتعزيز التشاور ومتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة يقترح الاتي:

- أنشاء شبكة من المؤسسات الوطنية يتم تزكيتها من قبل الدول الأعضاء/ نقاط الاتصال المعنيين بالتنمية المستدامة بالدول العربية يكون الهدف منها دعم التعاون وتبادل المعلومات، والخبرات، والممارسات الجيدة في مجال التنمية المستدامة فيما بين الدول العربية وإطلاق المبادرات المشتركة.
- اصدار كتيب/نشرة الكترونية نصف سنوية يتم إعدادها من قبل إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي متضمنةً الأنشطة والمبادرات التي تقوم بها الدول العربية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- إعداد تقرير سنوي لتقدم الأعمال في مجال التنمية المستدامة على المستوى الإقليمي مستنداً الي تقارير وطنية يتم إعدادها من قبل الدول العربية.
- تكوين صفحة/ شبكة الكترونية للتنسيق وتبادل المعلومات والخبرات بين نقاط الاتصال المعنيين بالتنمية المستدامة في الوطن العربي.
- عقد ورش عمل في مواضيع ذات الأولوية والاهتمام المشترك لدول المنطقة لألقاء الضوء عليها وايجاد الحلول المناسبة لها تعقد بالتزامن مع الاجتماعات النصف سنوية لنقاط الاتصال المعنيين بالتنمية المستدامة للتنسيق وتبادل المعلومات وعرض الإنجازات، أو في أوقات اخرى يتم الاتفاق عليها من قبل لجنة التنمية المستدامة والتعاون الدولي.
- تنظيم منصة حوار لاجتماع عربي سنوي لتبادل الخبرات ولتقييم فعالية تنفيذ استراتيجيات وبرامج التنمية المستدامة والوقوف على آخر المستجدات، والتقنيات والمنهجيات العربية، والإقليمية والدولية في هذا المجال.

المراجع الاساسية

- المؤتمر العربي رفيع المستوى حول "احتياجات وحماية الأسرة العربية في ظل التغيرات المعاصرة" فبراير/شباط 2016، شرم الشيخ
- البنك الدولي، 2016
- أجندة التنمية للنهوض بأوضاع الطفولة في الوطن العربي لما بعد 2015 بموجب قرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب في دورته الاستثنائية الثالثة
- مجلس وزراء الصحة العرب عام 2014
- خطة تطوير التعليم في قمة دمشق/مارس 2008، كما نص قرار القمة الاقتصادية والتنموية والاجتماعية في عام 2009 بالكويت على "تنفيذ الدول العربية لخطة تطوير التعليم في الوطن العربي خلال الفترة من 2009 – 2019 "
- إدارة التربية والتعليم والبحث العلمي، جامعة الدول العربية، "ضمان التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع"
- قمة الجامعة العربية التي انعقدت في دمشق عام 2008
- برنامج الأمم المتحدة للبيئة، نحو اقتصاد اخضر: مسارات الي التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، 2011
- السكان في الوطن العربي، الجغرافيون العرب، 2016
- المجلس الوزاري العربي للمياه في عام 2011
- مجلس الوزراء العرب المسؤولون عن شؤون البيئة في تشرين الثاني/نوفمبر 2010
- القمة العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي انعقدت في الرياض في عام 2013
- القمة العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي انعقدت في الرياض في عام 2007 بموجب القرار رقم 393.
- برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الاسكوا، التقرير العربي للتنمية المستدامة، العدد الأول، 2015
- منظمة العمل الدولية، 2017
- مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة بموجب القرار رقم 345 في دورته الثانية والعشرين التي انعقدت في جامعة الدول العربية في 19و20 كانون الأول/ ديسمبر 2010
- توصيات المؤتمر الإقليمي للسكان والتنمية في الدول العربية، جمهورية مصر العربية، 24–26 يونيو/حزيران 2013، للاستفادة من الخبرة المتراكمة لكبار السن ومساهمتهم في عملية التنمية المستدامة
- توصيات المؤتمر الإقليمي للسكان والتنمية في الدول العربية، جمهورية مصر العربية، 24– 26 يونيو/حزيران، 2013، بتعزيز دور المرأة والشباب في عملية التنمية
- توصيات الندوة العربية حول "حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في إطار خطة التنمية المستدامة 2030"، التي عقدت في تونس في يومي 29–30 نوفمبر/تشرين الثاني 2016
- توصيات المؤتمر الإقليمي للسكان والتنمية في الدول العربية، جمهورية مصر العربية، 24–26 يونيو/حزيران 2013، للاستفادة من الخبرة المتراكمة لكبار السن ومساهمتهم في عملية التنمية المستدامة
- الإطار الاستراتيجي العربي للتنمية المستدامة، جامعة الدول العربية، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الإسكوا، 2015
- الاسكوا، 2017
- إطار عمل هيوجو 2005– 2015، استراتيجية دولية للحد من الكوارث
- إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث 2015–2030

- الأمم المتحدة 2015، تحول عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030، A/RES/70/1
- الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، 2007
- الأمم المتحدة، خطة عمل اديس ابابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتميل التنمية، 2015 ,A/RES/69/313
- إعلان الدوحة بشأن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، الدورة التاسعة والعشرين للجنة الاقتصادية والاجتماعية، الدوحة 13الي 15 كانون الأول/ديسمبر 2016
- إعلان القاهرة للمرأة العربية، أجندة التنمية للمرأة لما بعد 2015 "الفرص والتحديات"، اجتماع رفيع المستوى حول الأهداف التنموية للألفية المعنية بالنساء والفتيات والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في المنطقة العربية: أجندة التنمية لما بعد 2015–الفرص والتحديات–. القاهرة 23 فبراير/شباط 2014
- الإعلان العربي لتنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030 "الأبعاد الاجتماعي"، القاهرة – جمهورية مصر العربية، 7 ابريل/نيسان 2016

- Getting Started with the Sustainable Development Goals, a Guide for Stakeholders, Sustainable Development Solutions, December 2015
- Global Report on Islamic finance, Islamic Finance. A Catalyst for Shared Prosperity? World Bank Group and Islamic Development Bank, 2016
- IFAD, UNESCO, Learning knowledge and skills for agriculture to improve rural livelihoods, 2016
- IIED, Informality and inclusive green growth, Evidence for The biggest private sector event, 2016
- Investing in Urban Resilience: Protecting and Promoting Development in a Changing World
- Robert Hamwey, Arab Sustainable Development Report, Strengthening Regional and Global Partnership for Trade and Investment in the Arab Region, UNCTAD, 2015
- Sustainable Development Goals, An Arab Regional perspective, ESCWA, 2014
- United Nations Environment Programme (UNEP), Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), Arab Sustainable Development Report, First Edition, 2015
- United Nations Environment Programme (UNEP), Uncovering Pathways Towards Inclusive Green Economy, A Summary for Leaders, 2015
- United Nations Environment Programme, Climate Action, 2017
- World Bank, Global Facility tor Disaster Reduction and Recovery, Investing in Urban Resilience, Protecting and Promoting Development in a Changing World, 2015
- The World Bank, 2016
- World Bank, Global Facility for Disaster Reduction and Recovery, Investing in Urban Resilience, Protecting and Promoting Development in a Changing World, 2015
- UN Habitat, Finance for City Leaders, Handbook, 2016
- United Nations Environment Programme (UNEP), Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), Arab Sustainable Development Report, First Edition, 2015
- UN Habitat, The State of Arab Cities 2012, Challenges of Urban Transition, 2012

- UNESCO7 Science Report Towards 2030, 2015
- Towards a Green Economy (2011), Pathways to Sustainable Development and Poverty Eradication
- The Sustainable Infrastructure Imperative, Financing for Better Growth and Development, The 2016 New Climate Economy Report, The Global Commission on the Economy and Climate.